

جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
تنمية مستدامة وبناء مؤسسات  
معهد التنمية المستدامة

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها

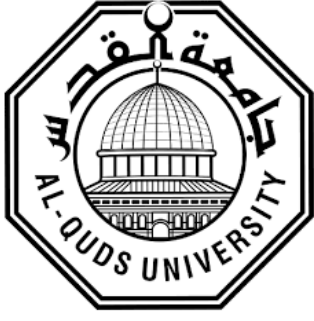
على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

نجوى شريف سليم ثابت

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

٢٠٢٢/٥١٤٤٣ م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
تنمية مستدامة وبناء مؤسسات  
معهد التنمية المستدامة

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها  
على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

إعداد:

نجوى شريف سليم ثابت

بكالوريوس إدارة أعمال – القدس المفتوحة - فلسطين

إشراف: الدكتور زياد جلال الدماغ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من  
معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾

[ الْمَلِكُ : ٣٣ ]

سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

## اجازة الرسالة

## إهداء

إلى من غابت أجسادهم عنا ولكن أمرواحهم لا تزالت ترفرف في سماء حياتنا . . . .

أخي وجددي وجدتي مرحمة الله عليهم

إلى من علمتني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة . . . .

عمتي الحبيبة د . سلوى ثابت

إلى من لم تلدني ولكنها علمتني كيف تكون الأم أماً . . . .

أمي الغالية " شريفة "

إلى من لم يخل عليّ بأي شيء إلى أعظم وأعز رجل في الكون . . . . .

أبي العزيز

إلى من لم يخلوا يوماً في إعطاء معلومة أو أي فكرة قيمة

أساتذتي الأكابر والسادة المشرفين وأعضاء الهيئة التدريسية

د . نزياد الدماغ / د . تهاني جفال

د . بدر حمدان / د . حسن السعدوني

د . علي شاهين / د . نبيل أبو شمالة

إلى مرييات مجدنا الخفاقة خلف قضبان السجون تصنع معنى جديداً للحرية . . . .

إلى دماء شهدائنا التي أنهرت ياسمين عنز لا يرام . . . .

إلى كل من أعاق دربي فتخطيته وتعلمت كيف أقف بعد عشرا تي على أرض أكثر صلابة . . . .

إلى كل غيمة أمطرت في طريقي فأينعت ومرود المعرفة لتزرن بستان حياتي . . . .

أخيراً إلى كل من ساهم في إخراج وإنجاح هذا البحث

إقرار

## شكر وتقدير

بداية الشكر لله - عز وجل - الذي منّ عليّ بإتمام دراستي هذه في الموعد المحدد

وكما قال عليه الصلاة والسلام

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أما وقد أتممت دراستي هذه فواجب عليّ أن أجزل الشكر لمن كانوا قناديل علم ومعرفة

أضأت لي طريقي هذا . . .

شكري وتقديري الخالص لمشرف بحثي

الدكتور الفاضل / نزياد الدماغ

شكر خاص لمن كان لي مرشداً ودليلاً مخلصاً

الدكتور الفاضل / بدر حمدان

شكر موصول إلى لجنة المناقشة كالأمن

د/ جبر الداعوم د/ سعدي الكرني

كثراً من ساعدوني هنا ولن أستطيع حصرهم في صفحتي هذه

لذا أشكر كل من ساهم معي بفكرة أو نصيحة أو مساعدة

مدرسين هنا وبالخارج .

أشكر العاملين والقائمين على القطاع المصري في فلسطين لما قدموه من تعاون في استكمال

بيانات هذه الدراسة .

والله ولي التوفيق ،،،

## مصطلحات الدراسة:

### ١ . التكنولوجيا المالية:

ابتكارات مالية تدعمها التكنولوجيا يمكن أن تنشأ عنها نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة، لها تأثير ملموس على الأسواق المالية وتوفير الخدمات المالية. (صندوق النقد الدولي: ٢٠١٩: ٢٣)

### ٢ . القطاع المصرفي:

هو مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية والقوانين المنظمة لعملها وعلاقتها بالمجتمع الخاضعة لرقابة المصرف المركزي. ( الشمري: ٢٠١٦: ٣ )

### ٣ . التنمية الاقتصادية:

هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يركز على تحسين الظروف الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول، وتأخذ التنمية الاقتصاديّة بعين الاعتبار عوامل مختلفة تؤثر على هذا التحسين وجودته، مثل عوامل الصحة والتعليم وظروف العمل والسياسات المحليّة والدوليّة وظروف الأسواق (investopedia: ٢٠٢٠).



## الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي تكون من أداتين دراستيتين، الأداة الأولى الاستبانة، وقد طبقت على مجتمع بلغ عدده "٢٣٨" موظفاً من الدوائر الفنية، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة منه بلغت "١٤٧" موظفاً، حيث وزعت "١٦٠" استبانة على العينة لتجنب عدم استرداد العينة المطلوبة، وتم تحليل نتائجها وفقاً لبرنامج (SPSS V.25)، أما الأداة الثانية فكانت عبارة عن مقابلات شخصية أجريت مع ١٠ مدراء وخبراء لاستكمال نتائج الدراسة.

كما وعمدت لاستخدام المنهج القياسي بدراستها من خلال أسلوب السلاسل الزمنية طبق على مجموعة بيانات تتعلق بمجموعة أدوات التكنولوجيا المالية من عام ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢ وتم تحليل نتائجه وفقاً لبرنامج (E-views).

وقد خلصت الباحثة لمجموعة من النتائج والتوصيات الآتية : وجود ضعف ملحوظ في الوعي المعرفي للجمهور فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، بالإضافة لعدم وجود نص تشريعي مستقل للتكنولوجيا المالية، كما أكدت النتائج على وجود ضعف في البنية التحتية الفنية في القطاع المصرفي، ومحدودية مساهمة الحكومة الإلكترونية في دعم القطاع المصرفي لتقديم خدماته المصرفية لجميع المناطق السكانية الفقيرة والنائية، وأظهرت نتائج أن هناك أثراً ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≤) لعدد بطاقات الائتمان في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور بتطبيقات التكنولوجيا المالية، من خلال تفعيل أدوار جميع القطاعات المعنية بذلك سواء القطاع العام أو الخاص أو قطاع المجتمع المدني وأوصت الدراسة بضرورة العمل على وجود قانون تشريعي منظم للتكنولوجيا المالية، كما هو الحال في الدول الأخرى وخاصة الدول العربية، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، وضرورة العمل على تحسين البنية التحتية الفنية في القطاع المصرفي من خلال تدريب كوادر مؤهلة قادرة على مواكبة البيئة التكنولوجية المعاصرة والتعامل معها ودعم هذا الهيكل بالأدوات والمعدات اللازمة، حيث ضرورة العمل بقيمة سلسلة متكاملة، ووجوب تفعيل وتنشيط دور الحكومة الإلكترونية في دعم القطاع المصرفي في مجال التكنولوجيا و تفعيل نظام البصمة والتوقيع الإلكتروني الذي يعد من أهم أدوات التكنولوجيا المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على وجود نص قانوني تشريعي ينظم منصات التمويل الجماعي بشكل قانوني مع الأسس اللازمة لإنشاء هذه المنصات بشكل آمن.

## **Abstract**

The study aimed to shed light on financial technology in the banking sector and its repercussions on Palestinian economic development. The researcher used the descriptive approach, which consisted of two study tools, the first tool was the questionnaire, and it was applied to a community of "238" employees from the technical departments, and a simple random sample of "147" employees was taken from it, where "160" questionnaires were distributed to the sample to avoid The required sample was not retrieved, and its results were analyzed according to the (SPSS V.25) program. As for the second tool, it consisted of personal interviews conducted with 10 managers and experts to complete the results of the study.

It also intended to use the standard approach to study it through the time series method, which was applied to a data set related to the set of financial technology tools from 2008-2022, and its results were analyzed according to the (E-views) program.

### **A number of results were reached, the most important of which are:**

There is a noticeable weakness in the knowledge awareness of the public in terms of financial technology, In addition to The absence of an independent legislative text for financial technology, The results also confirmed the existence of a weakness in the technical infrastructure in the banking sector, And the limited role for the contribution of e-government in supporting the banking sector in order to provide its banking services to all poor and remote population areas. The results showed that there is a statistically significant effect at the level of significance ( $0.05 \geq \alpha$ ) for the number of credit cards in the banking sector on the Palestinian economic development.

### **The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are:**

The necessity of increasing the knowledge awareness of the public in terms of financial technology applications, by activating the roles of all sectors concerned with this, whether the public sector, the private sector or the civil society sector, necessity of working on the existence of a regulating financial technology legislative law, as is the case in other countries, especially Arab countries such as Egypt and the United Arab Emirates, The need to work on improving the technical infrastructure in the banking sector through training qualified cadres that can cope and deal with the contemporary technological environment and to support this structure with the necessary tools and equipment, as the necessity of working with an integrated value chain, Activate and revitalize the role of e-government in supporting the banking sector in technology, Activating the fingerprint and electronic signature system, which is one of the most important financial technology tools, The necessity of working on the existence of a legislative legal text regulating crowdfunding platforms legally, with the necessary foundations for establishing such platforms in a secure manner.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### ١.١ المقدمة:

شهد العالم في الأعوام السابقة ثورة تكنولوجية هائلة ونقلة نوعية في مجال اقتصاد المعرفة، حيث ساهم تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى الانتقال من المعرفة الضمنية والكامنة في رؤوس الأفراد إلى المعرفة الإلكترونية القائمة على الإنترنت التي تتجه نحو المزيد من القياسية، مما أدى إلى ايجاد قاعدة بيانات لجميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والمالية، وبفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا على المستوى العالمي والتي أصبحت جزءاً أساسياً من حياة الإنسان تم إفرار مجال جديد من الأدوات المالية التي ساهمت في تطوير الصناعة المالية والمصرفية، حيث أصبح قطاع الخدمات المالية من بين أهم القطاعات إذ حقق تطوراً كبيراً من خلال بروز ما يعرف بالتكنولوجيا المالية " FinTech "، من خلال توظيف ابتكاراتها ووسائلها لتقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية إلى زبائنها والتي بدورها ساهمت بشكل كبير في تلبية حاجات ورغبات هؤلاء الزبائن.

وقد امتازت هذه الابتكارات المالية بالمرونة العالية في التطوير قياساً بالوسائل التقليدية، فضلاً عن ذلك رغبة جمهور المتعاملين مع المصارف في اقتناء هذه الخدمات الإلكترونية، الأمر الذي ساعد المصارف على الاستجابة لهم، وهذا الأمر مكن المصارف من الدخول في أسواق جديدة سواءاً كانت على المستوى العالمي أو المحلي دون أي حدود، مما انعكس على تحقيق عوائد مالية للمؤسسات المالية بشكل عام. (عبد الرضا، وآخرون، ٢٠٢٠: ١٢٧)

ومن هنا أصبح مفهوم التكنولوجيا المالية من المفاهيم التي انتشر صداها على المستوى العالمي إلى أن وصلت للوطن العربي بعدما ارتكزت في بداياتها في الصين ونيويورك ولندن وسنغافورة وهونغ كونغ (بن فضة، وبن حسان، ٢٠٢٠: ١١٢)

وقد بدأت فلسطين كغيرها من البلدان منذ سنوات قليلة بإدخال تقنيات التكنولوجيا المالية في تعاملاتها المالية والمصرفية، مثل الإقراض، والتحويلات الإلكترونية، وبطاقات الدفع الإلكتروني لا سيما أنظمة المقاصة الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض الأعمال الروتينية التي كانت تستخدم في الأنشطة المصرفية التقليدية.

حيث أن هذه التكنولوجيا المالية وابتكاراتها المهمة كان لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العالم من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخفض الفقر والبطالة. (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٢)

في حين تمثل التنمية الاقتصادية أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى لها الدول إلى تحقيقها من خلال تحقيق النتائج الإيجابية من خلال المؤشرات التي تمثل هذه التنمية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية متطلبات مادية وبشرية لتحقيقها والتي تعاني الدول النامية على وجه الخصوص من توفرها بسبب ضعف الموارد لديها وخاصة الموارد المادية، مما يتسبب لديها تحديات تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية. (دغش، ٢٠١٨: ١)

## ٢.١ مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت قضية التنمية الاقتصادية تحتل مكان الصدارة في هذا العصر كأهم وأصعب مشكلة تواجه الدول التي تعاني من وطأة التخلف الاقتصادي بكل ما فيها من بؤس وحرمان كانخفاض في مستوى المعيشة وتدهور في حركة الابداع والتطور الفكري والحضاري، ولهذا ظلت شعوب تلك الدول تبحث عن أفضل السبل لتغيير واقعها القائم والانتقال إلى مستوى معيشي وحضاري أفضل وفي بحثها الدؤوب عن أفضل الوسائل لتطوير حياتها الاقتصادية. (حامد، ٢٠٢١: ١٢)

لا سيما أيضاً الأوبئة التي تصيب العالم والتي تعمل على تراجعها اقتصادياً وصعوبة مواكبتها لعجلة التنمية نتيجة محاربتها لهذه الأوبئة، فمثال ذلك بدء الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي تدريجياً في ظل انكسار المنحنى الوبائي لجائحة كورونا، إلا أنه لا زال أقل من مستواه ما قبل الجائحة (بالرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي) ويظهر ذلك من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٢١ .

المؤشر	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	١٨,٠٣٦.٨	١٥,٥٣١.٧	١٧,١٣٣.٥	١٦,٢٧٦.٦
نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي (دولار أمريكي)	٣,٦٥٤.٦	٣,٢٣٣.٦	٣,٦٥٦.٧	٣,٥٦٢.٣

لذا كان لا بد من التفكير في طرق علاجية لتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الفلسطيني الأمر الذي جعل سلطة النقد الفلسطينية المسؤولة عن القطاع المصرفي تؤكد في تقاريرها الرسمية على ضرورة اتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستهلكين والنظام المالي، خاصةً أن فلسطين تعد أرضاً خصبة لتطور التكنولوجيا المالية فيها، إلا أن الأمر يحتاج إلى تأهيل البنية التحتية التقنية، ووجوب إيجاد التشريع القانوني الذي يسهل عمل هذه التكنولوجيا المالية في فلسطين بشكلها المطلوب، وكذلك ضرورة تغيير ثقافة المستهلك الفلسطيني اتجاه خدمات التكنولوجيا المالية. وهذا ما أكدته المسوحات التي قامت بها سلطة النقد (٢٠٢٢) حيث أشارت إلى أن

#### السكان البالغين الحاصلين على خدمات مالية

- ٤٦% من البالغين يمتلكون حساباً بنكياً واحداً على الأقل
- ٦٢% منهم ذكور و ٢٩% إناث
- ١٠% منهم قد حصلوا على قرض مالي من مصرف أو مؤسسة إقراض،
- و ٨% من البالغين يمتلكون حساب لدى شركات خدمات الدفع الإلكتروني.

#### السكان البالغين غير الحاصلين على خدمات مالية

• ٥٤%

وذلك لعدة أسباب كان أهمها عدم توفر خدمات مالية ومصرفية تتناسب مع احتياجات هذه الفئات وصعوبة وتعقيد بعض الخدمات المتوفرة وإجراءات الحصول عليها، وهذا بدوره ينعكس سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية بمستواها المطلوب .، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما انعكاسات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية ؟

#### ٣.١ مبررات الدراسة:

١. مواكبة عصر التكنولوجيا المالية المتطورة، حيث تعتبر من الحلول الأكثر فعالية في مواجهة التحديات المعاصرة.

٢. أهمية التكنولوجيا المالية في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني للحد من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.
٣. مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

#### ٤.١ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث عن انعكاسات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، والتي تعتبر أحد العوامل الهامة والمؤثرة في نمو اقتصاديات الدول؛ حيث أن هذه التكنولوجيا المالية وابتكاراتها المهمة يمكن أن يكون لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وربط المستهلكين بالخدمات المالية والمصرفية، من خلال السماح لهم بالادخار والاقتراض من خلال فتح حسابات الهواتف المحمولة أبسط وأقل تكلفة من فتح الحسابات المالية الرسمية، مما ساعد على تمكين المستهلكين خاصة الفئات المستبعدة من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، وإعادة القوة الاقتصادية لهم وخفض الفقر والبطالة، ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة على المستويين التاليين :

##### ١.٤.١ الأهمية العلمية:

قلة الدراسات والأبحاث الفلسطينية التي تنطرق إلى أهمية التكنولوجيا المالية في فلسطين كأسلوب حديث ومتطور لعالم الأعمال والمال والتي من شأنها المساهمة في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

##### ١.٤.٢ الأهمية العملية :

كونها تطبق في دراسة حالة مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني بغرض التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن استخدامها من قبل الإدارة العليا في هذه المؤسسات؛ لزيادة مساهمتها في عجلة التنمية الاقتصادية، كما يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات التي من شأنها أن تدعم توجهات مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام نحو ضرورة إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسع في اعتماد التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، و الدخول في شراكات مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتحسين قدراتها التنافسية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

## ٥.١ أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي الأول وهو: التعرف على التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأول مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على درجة الوعي المعرفي للجمهور في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية

الاقتصادية الفلسطينية.

٢. التعرف على التشريعات القانونية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية

الفلسطينية.

٣. التعرف على البنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية

الفلسطينية.

الهدف الرئيسي الثاني : التعرف على التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وأثرها على التنمية

الاقتصادية الفلسطينية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الثاني مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على أثر عدد بطاقات الإئتمان في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية

الفلسطينية ؟

٢. التعرف على أثر عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في القطاع المصرفي على التنمية

الاقتصادية الفلسطينية؟

٣. التعرف على أثر عدد نقاط البيع في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

الهدف الرئيسي الثالث : التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول التكنولوجيا المالية التي

تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - مكان العمل - المهارات

التكنولوجية) في القطاع المصرفي .

الهدف الرئيسي الرابع : التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول التنمية الاقتصادية التي

تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - مكان العمل - المهارات

التكنولوجية) في فلسطين.

### ٣.١ أسئلة الدراسة:

#### السؤال الرئيسي الأول :

ما انعكاسات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية ؟

وينتفع من السؤال الرئيسي الأول الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أثر درجة الوعي المعرفي للجمهور في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية ؟
٢. ما انعكاسات التشريعات القانونية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟
٣. ما انعكاسات البنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

#### السؤال الرئيسي الثاني :

ما أثر التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية ؟

وينتفع من السؤال الرئيسي الثاني الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أثر عدد بطاقات الإئتمان في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية ؟
٢. ما أثر عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟
٣. ما أثر عدد نقاط البيع في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

#### السؤال الرئيسي الثالث :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التكنولوجيا المالية التي تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - مكان العمل - المهارات التكنولوجية) في القطاع المصرفي؟

#### السؤال الرئيسي الرابع :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التنمية الاقتصادية الشاملة التي تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - مكان العمل - المهارات التكنولوجية) في فلسطين؟



## ٧.١ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى : توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

١. توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لدرجة الوعي المعرفي

للجمهور في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٢. توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتشريعات القانونية في

القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٣. توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للبنية التحتية التقنية في

القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين عدد بطاقات الائتمان في

القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٢. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين عدد بطاقات السحب من

الصراف الآلي في القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٣. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين عدد نقاط البيع في القطاع

المصرفي والتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين

متوسطات استجابات المبحوثين، حول التكنولوجيا المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس -

المؤهل العلمي -سنوات الخبرة مكان العمل- المهارات التكنولوجية) في القطاع المصرفي.

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين

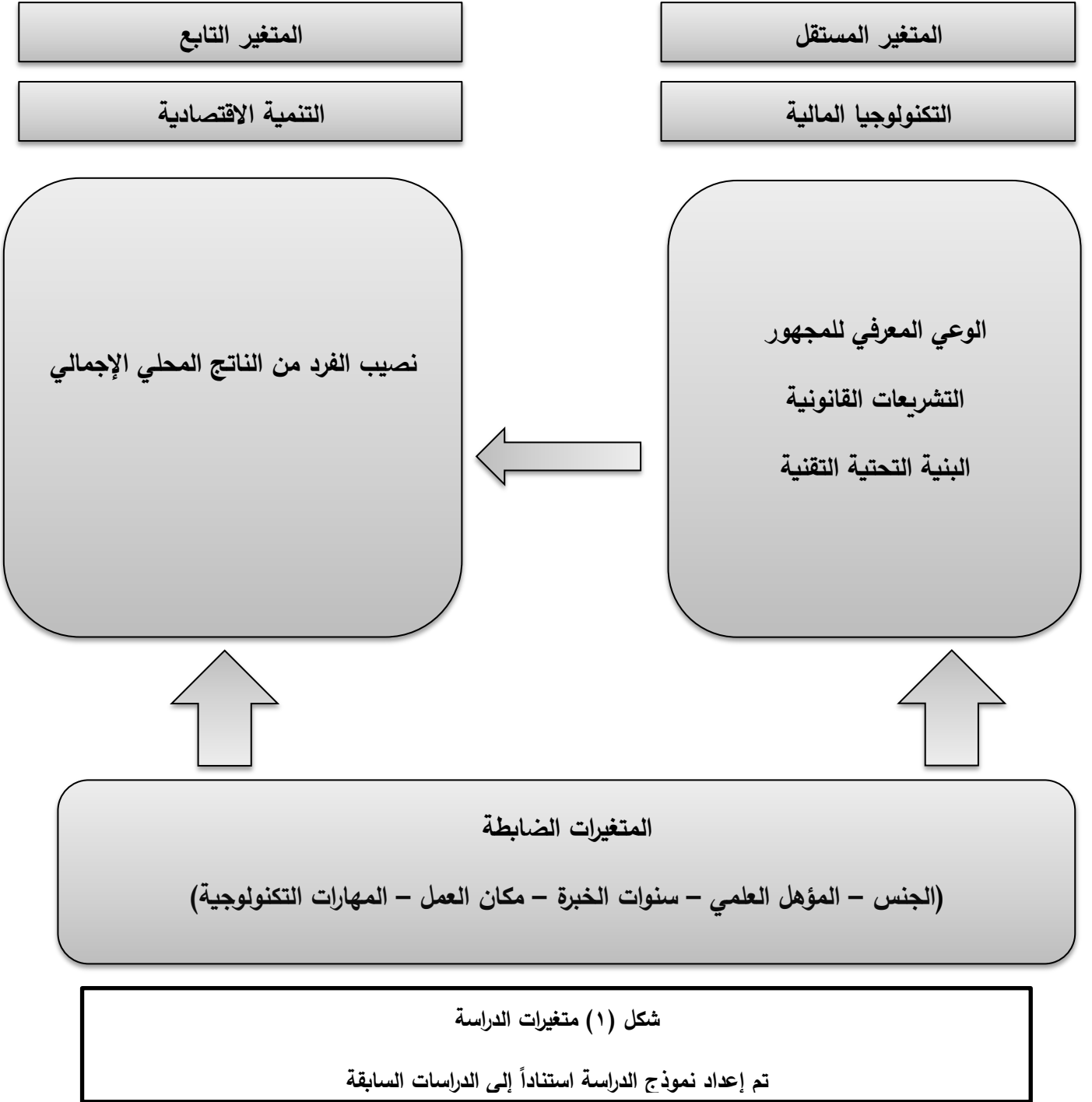
متوسطات استجابات المبحوثين، حول التنمية الاقتصادية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس -

المؤهل العلمي -سنوات الخبرة - مكان العمل- المهارات التكنولوجية) في فلسطين.

## ٨.١ حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
- الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على القطاع المصرفي الفلسطيني.
- الحد الزمني: تم تطبيق الدراسة خلال العام ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
- الحد البشري: تكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني.

## ٩.١ نموذج الدراسة للمنهج الوصفي ومتغيراته:



ملاحظة: تم استخدام المنهج الوصفي في إجراء الدراسة للمتغيرات المستقلة الفرعية المذكورة أعلاه لعدم توفر بيانات رقمية يمكن استخدامها في المنهج القياسي تغطي كافة مؤسسات القطاع المصرفي مجتمع الدراسة .

١٠.١ مصفوفة تحديد أبعاد متغيرات الدراسة في المنهج الوصفي استناداً إلى الدراسات السابقة

م	الدراسات السابقة	أبعاد المتغير المستقل ( التكنولوجيا المالية )
١	دراسة ( عبد الرضا وآخرون: ٢٠٢٠ )	الوعي المعرفي للجمهور
٢	دراسة ( حسين: ٢٠٢٠ )	
٣	(نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية: ٢٠١٩ )	التشريعات القانونية
٤	دراسة ( حسين: ٢٠٢٠ )	البنية التحتية التقنية
م	الدراسات السابقة	أبعاد المتغير التابع ( التنمية الاقتصادية )
٦	دراسة ( شهاب: ٢٠٢١ )	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٧	دراسة ( معتصم، مختاري: ٢٠٢١ )	

## ١١.١ نموذج الدراسة للمنهج القياسي ومتغيراته:

تم بناء النموذج بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كدراسة (حمزاوي : ٢٠١٧)

$$percapita\ gdp = \beta_0 + \beta_1\ CRC + \beta_2\ NMG + \beta_3\ NS + \varepsilon$$

حيث إن:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين كمتغير تابع.	<i>percapita gdp</i>
عدد بطاقات الائتمان كمتغير مستقل.	<i>CRC</i>
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي كمتغير مستقل.	<i>NMG</i>
عدد نقاط البيع كمتغير مستقل	<i>NS</i>
الحد الثابت.	$\beta_0$
معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.	$\beta_1, \beta_2, \beta_3$
الخطأ العشوائي.	$\varepsilon$

ويمكن تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- المتغيرات المستقلة:

➤ **عدد بطاقات الائتمان:** هي بطاقة تصدر عن المؤسسات المالية وتحديداً البنوك، وتُوفّر لصاحبها إمكانية الحصول على المال، وغالباً يُستخدم هذا النوع من البطاقات الائتمانية في كلِّ من عمليات البيع، والحصول على تمويلات مالية قصيرة المدى .  
( Investopedia : ٢٠٢١ )

➤ **عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي:** هي بطاقة يتم استخدامها على أجهزة الصراف الآلي للسحب النقدي من حساب المتعامل مباشرة وكذلك لغايات القيام بعمليات الشراء من خلالها على نقاط البيع (POS) ويتم قيد القيمة مباشرة على حساب المتعامل. (بنك صفوة الإسلامي: ٢٠٢٢)

➤ **عدد نقاط البيع:** نظام يساعد العملاء على إتمام عمليات الدفع لمشترياتهم، سواء عبر المحلات التجارية العادية أو الإلكترونية. ويساعد الأنشطة التجارية على تسجيل المدفوعات ومتابعتها وإدارة مخزون المنتجات، والعمليات الأخرى المؤثرة في سير العمل. (لطيف : ٢٠٢٢)

- المتغير التابع :

➤ **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. (حمدان، ودرويش : ٢٠٢٠)

## ١٢.١ هيكلية الدراسة

تكونت هيكلية الدراسة من خمسة فصول قسمت على النحو التالي:

**الفصل الأول:** مشكلة الدراسة وخليفتها: وتضمن الفصل الأول عرضاً لمقدمة الرسالة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، وحدودها.

**الفصل الثاني:** الإطار النظري للدراسة: وينقسم إلى أربعة مباحث رئيسية، المبحث الأول يتناول التكنولوجيا المالية، والمبحث الثاني يتناول القطاع المصرفي، أما المبحث الثالث ويتناول التنمية الاقتصادية، فيما تناول المبحث الرابع الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

**الفصل الثالث:** : المنهجية والإجراءات: والذي يتناول تحديد الفجوة البحثية ومنهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة.

**الفصل الرابع:** عرض النتائج ومناقشتها: يتناول هذا الفصل الإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات والمقترحات التي من دورها تحسين العمل في المنظمة الواقع عليها الدراسة.

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ١.٢ المبحث الأول: التكنولوجيا المالية:

##### ١.١.٢. تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية شكلاً من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافساً قوياً لمؤسسات الوساطة المالية ، وذلك بتوفيرها لحزمة من الخدمات المتمتعة بكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكلفة، ودورها الكبير في تعزيز الشمول المالي، وإمكانية إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبدين مالياً، وفي خضم هذه التطورات يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية تطوراً مستمراً، من حيث الحجم وعدد الصفقات . ( لطرش و حراق: ٢٠٢٠: ٩٤ ) .

حيث تسعى معظم الدول العربية إلى تحسين بيئة الأعمال الخاصة بها، وذلك لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، التي بدورها تساهم في تنوع مصادر تمويل اقتصادات هذه الدول، وزيادة الشمول المالي للعديد من القطاعات والمؤسسات غير المشمولة مالياً، مثل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تعاني من وتراكم الكثير من العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص نفاذها ووصولها إلى مختلف مصادر التمويل مما جعلها تقصى مالياً ، حيث أن الدول العربية تدرك أهمية هذه المؤسسات في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل. كما أن التكنولوجيا المالية استطاعت رغم حداثة إيجاد مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، مما مكنها من تحقيق أرباح هائلة في فترة وجيزة، وذلك بسبب اكتسابها ميزة تنافسية هامة من خلال تقديم منتجات مالية رقمية بأقل تكلفة ممكنة في وقت زمني قصير، وهذا النجاح سمح لها بالنمو والانتشار في جميع دول العالم، حيث احتلت الصين والهند وبريطانيا والبرازيل المراتب الأولى عالمياً على التوالي، واحتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة عالمياً كبيئة حاضنة لهذا النوع من التكنولوجيا.

## ٢.١.٢ . مراحل تطور التكنولوجيا المالية :

تقوم التكنولوجيا بالتحرك بسرعة كبيرة ومذهلة في العديد من الأحيان، لا سيما فيما يخص الابتكار والتطور في مجال الأنشطة المالية، والمشار إليها اليوم بمفهوم "التكنولوجيا المالية"، حيث يشهد العالم حالياً تقدماً هائلاً بهذه الأنشطة، فبالنسبة للقطاع المصرفي، تُحدث التكنولوجيا المالية ارتباكاً في الخدمات المالية الأساسية، مما يدفع هذا القطاع إلى الابتكار حتى يحافظ على أهمية الدور الذي يقوم به. أما فيما يخص المستهلكين فهذا يعني احتمال إتاحة مجال أوسع للحصول على خدمات أفضل وهو ما يحفزهم على الإقبال على استخدام هذه التكنولوجيا.

- **المرحلة الأولى ( ١٨٦٦ - ١٩٦٧ )** :يطلق على هذه الحقبة Fen Tech 1.0 ، في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد ساهمت التكنولوجيا والمالية في تفجير الفترة الأولى " العولمة المالية" مصحوبة بتقنيات: مثل التلغراف، دعم الترابط المالي عبر الحدود، مما سمح بنقل الأموال و المعلومات والمعاملات والمدفوعات بسرعة. (Banking on the future :٢٠١٧ : ٥ )
- **المرحلة الثانية ( ١٩٦٧ - ٢٠٠٨ )**: عرفت بالتقنيات المالية Fen Tech 2.0 وهي النقطة الفارقة، في هذه المرحلة بقت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية لتوفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الأنترنت.(Banking on the future :٢٠١٧ : ٥ )
- **المرحلة الثالثة ( ٢٠٠٨ - حتى تاريخه )**: ويطلق عليها التكنولوجيا المالية Fen Tech 3.0 وقد اعتبرت سنة ٢٠٠٨ نقطة خاصة بعد ظهور البلوك تشين، ثم الشركات الناشئة المسؤولة عن ابتكار منتجات وخدمات مالية للشركات والبنوك، ولقد تم تقديم البيتكوين متبوعاً بعملات مشفرة أخرى تستخدم أجهزة الكمبيوتر الآن بشكل شائع، ومنذ ظهور الأزمة المالية العالمية الأخيرة ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات والأفراد. ودخلت بعض أجزاء العالم مثل آسيا وإفريقيا حقبة Tech Fin 3.5 بسبب التطورات في صناعة Fin Tech التي حدثت مؤخراً بشكل أساسي بسبب قرارات السياسة الحكومية المعتمدة في التنمية الاقتصادية. (بوتريف ويونس، ٢٠٢١:٤٠٧-٤٠٨)



## ٣.١.٢ تعريف التكنولوجيا المالية:

في كثير من الأحيان يشار إلى التكنولوجيا المالية بالاختصار "FinTech"، أي التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، ويعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية دمج ما بين الجانب التكنولوجي والجانب المالي الذي ينتج عنه، وبالتالي مجال يهتم بالمعاملات والاجراءات المالية من خلال استخدام واستغلال كل ما أنتجته التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي تعدد المسميات والمصطلحات لهذه التقنية الجديدة، وكان هناك الكثير من التعريفات الخاصة بها ومن أهم هذه التعريفات:

تعرف لجنة بازل التكنولوجيا المالية بأنها: عبارة عن مبتكر مالي مبني على استخدام التكنولوجيا والذي بإمكانه استحداث نماذج استراتيجية، عمليات، تطبيقات، أو منتجات مبتكرة يكون لها تأثير مهم في الأسواق والمؤسسات المالية على تقديم الخدمات المالية (Basel: ٢٠١٨: ٥٠)

أما المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٥ قام بتعريفها بأنها: "نظام بيئي ديناميكي يحدد الشركات التي تستخدم التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة في الخدمات المالية الذين قدموا من خلال طرقهم المبتكرة بإنشاء وتقييم مخاطر الائتمان وتمويل قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، كطرق بديلة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتأمين التمويل لنموها" (The Future of FinTec: ٢٠١٥: ٣)

و" يشير مصطلح التكنولوجيا المالية أو FinTech إلى صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات المالية، وشركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتماداً على البرمجيات"، كما ويعرفها مركز البحوث الرقمية الوطنية في دبلن بأنها: " ابتكار في مجال الخدمات المالية، وبشكل أكثر تحديداً تستخدم شركات الفينتيك غالباً لمنافسة الأنظمة المالية الحالية". (أبو كرش: ٢٠١٩: ١١)

## ٤.١.٢ أهمية التكنولوجيا المالية:

برزت أهمية التكنولوجيا المالية كونها إحدى القنوات الرئيسية في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة وأنها تقدم تقنيات كبيرة للمصارف تساهم في تمويل المؤسسات المختلفة وأسواق راس المال فضلاً عن تحليل البيانات والقوائم المالية والمدفوعات وإدارة الزبائن لأموالهم، كما تساهم التكنولوجيا بشكل أساسي بخفض التكاليف وزيادة رؤوس الأموال بالكمية والسرعة المناسبين لجميع المستفيدين، فضلاً عن ذلك فإن التكنولوجيا المالية تفرض على المنظمين والمشاركين في السوق تحديات في الموازنة بين العوائد والمخاطر المحتملة للابتكارات المالية الحديثة لضمان

استمرارهم وبقائهم في السوق، كما تلعب دوراً هاماً في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الأدوات المالية كالتسهيلات الائتمانية وغيرها بسهولة تامة. ( اسكندر: ٢٠٢٠: ٩٨ ). وتتضح أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية بأنها:

١. تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية، مثل عمليات التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية، وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية بالإنترنت والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.
٢. كما أنها تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام وآليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافية واطاحة لهذه الخدمات.
٣. تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة لتصبح في أي وقت وأي مكان، إذ يمتد التركيز على تقديم الخدمات المالية وتسليمها للزبائن وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لاستهلاك تلك الخدمات.
٤. وتسهم أيضاً في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية كلما زادت قدرتها على المنافسة بالمستويين الإقليمي والدولي. ( شحاته: ٢٠١٩: ١٧ )

## ٥.١.٢. أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: ( العنزي: ٢٠١٨: ٨٦ )

١. خصوصية أكثر: حيث إذ إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية، فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات.
٢. تكلفة أقل: تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، ويسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة بالشركات والأفراد.
٣. السرعة: تعدد المنتجات والخدمات التكنولوجية المالية غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الاجراءات والعمليات، وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.
٤. المقارنة: حيث تمكن الخدمات والمنتجات التكنولوجية المالية الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار.
٥. الانتشار: تمكن المنتجات والخدمات التكنولوجية المالية أن تكون عابرة للحدود، حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.

## ٦.١.٢. مزايا التكنولوجيا المالية:

تمتلك التكنولوجيا المالية مجموعة من المزايا التي تميزها عن غيرها على النحو التالي:  
(زواويد، حجاج: ٢٠١٥: ٦٦ )

١. تُعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية.
٢. تُعد التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.
٣. يعتبر مجال الخدمات المالية والمصرفية الرئيس في تطبيق التكنولوجيا.
٤. لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمات المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية

## ٧.١.٢ خدمات التكنولوجيا المالية:

يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية، لتسهيل الخدمات المالية المقدمة للمستهلكين، من أجل الاستفادة منها وضمان استخدامهم لهذه الخدمات، وتتمثل هذه الخدمات على النحو التالي: (Llorca: ٢٠١٧: ٤٦-٤٧ )

١. **خدمات الدفع الإلكتروني:** تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطاً ومرونة والتي تقدمها الفينيتيك للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها: الدفع عبر الهاتف النقال و التحويلات المالية إلى الخارج تكون بأقل تكلفة، و تبادل العملات بدون تكلفة، كما وتدير تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الإلكترونية، وتسهل عمليات الدفع عبر الإنترنت، والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكرة، وتعمل على تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.
٢. **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الإنترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضاً حلول لتسيير الميزانية، وكذلك أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية مثل:

أ- الإستثمار والتمويل تقوم الفينيتك باستقطاب مدخرات الأفراد، عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة.

- ب- توفير منصات التمويل الجماعي للشركات (crowdfunding): سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال أو في شكل تبرعات أو مساعدات.
- ج- تقديم الاستشارة عبر الإنترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم؛ وتحليل المخاطر، وتقديم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

٣. خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات big data : وهي تقدم حلول موجهة للقطاع المصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون)، كما تعمل في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال الكشف المبكر إلى احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، وتقوم أيضا الفينتك بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية، وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

٤. الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، منها الموجهة للبنوك، مثل تقنية البلوكتش Blocktech التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكتشين Blockchain، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم أيضاً الفينتك حلول، مثل برامج معالجة المعلومات، وكذلك إجراءات التحكم في أنظمة إدارة المخاطر، إدارة الضرائب، المعلومات.

#### ٨.١.٢. مخاطر التكنولوجيا المالية:

- مخاطر أنظمة التشغيل ومنصات التكنولوجيا المستخدمة لقنوات الدفع الرقمية: على غرار محطة الخدمة الذاتية SST ، والخدمات المصرفية عبر الانترنت و تطبيقات أجهزة الجوال، وهذا بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المالية في البنى التحتية للسوق المالية والمصرفية. (Bank NEGARA MALAYSIA: ٢٠٢٠ )
- مخاطر افتقار المستعملين للمعرفة الكافية بتعاملات الفينتك: مما يؤثر على قدرات تحديد المخاطر والوقاية منها، وخطر ضعف الرقابة المالية على استخدامات التكنولوجيا المالية، وضعف موظفو الخدمات المالية، لأن الافتقار إلى المعرفة يعوق الاستخدام لتعزيز التنمية واتساع نطاق التعاملات المالية الحديثة.(Bank NEGARA MALAYSIA: ٢٠٢٠ )
- مخاطر أمن معلومات المستخدم: تعتمد الخدمات المالية التي تقدمها منصات الفينتك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية، إذ تؤثر سرية وموثوقية وأمن التكنولوجيا الرقمية بشكل مباشر على جودة الخدمات المالية وأمن المستخدمين، ويتم من خلال ظاهرة الاحتيال المالي

- و تسريب معلومات العملاء بإلحاق ضرر لا يمكن اصلاحه لمعلومات المستخدم وممتلكاته، ويؤثر على استقرار السوق المالية بأكملها. (Bank NEGARA MALAYSIA: ٢٠٢٠)
- **خطر الطرف الثالث:** هو الخطر الناشئ عن تفويض البنك لطرف ثالث يتمثل في شركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات ومعاملات باستخدام بيانات البنك، نيابة عن العملاء. (Milena: ٢٠٢٠: ٥٢)
  - **مخاطر زيادة ائتمان الفينتك:** هو الخطر الناتج عن تقديم الائتمان أو الإقراض و الاقتراض باستخدام منصات الفينتك، مثل الإقراض من نظير إلى نظير، أو منصات التمويل الجماعي مما يسبب ضعفاً في معايير الإقراض، كما يمكن أن تؤدي إلى حدوث مخاطر نظامية. (Milena: ٢٠٢٠: ٥٤)
  - **خطر المساس بالاستقرار المالي:** من خلال خطر عدم توافق الأنظمة المستخدمة للتكنولوجيا عبر الحدود، مثلاً عدم السماح للشركات بحماية البيانات بالعمل في بلد الطرف الثالث وذلك لعدم إخضاع الشركات نفسها للوائح ذلك البلد (Milena: ٢٠٢٠: ٥٤).
  - **مخاطر الاحتكار وقتل المنافسة:** إذ بمجرد إنشاء نظام بيئي مقيد، لن يكون لدى المنافسين المحتملين مجال كبير لبناء منصات منافسة، إذ يمكن للمنصات المهيمنة أن تعزز موقعها من خلال رفع حواجز الدخول. (RSA security LLC : ٢٠٢٠)
  - **خطر منصات القرض من نظير الى نظير:** يكمن في قلة المعلومات عن المقترضين، وكذلك عدم تحمل المستثمرين مخاطر الائتمان، وبالتالي عدم دقة نظام تسجيل الدرجات بمقترضين P2P حول التخلف عن السداد، وكذلك عدم قدرة النظام على قياس المخاطر النظامية الناشئة عن آليات العدوى بين المقترضين لترابط الشبكات على الصعيد العالمي. (Paolo: ٢٠١٧)
  - **الخطر السيبراني:** الذي يعرب عن احتمال حدوث خسائر قد تنتج عن مخاطر الانترنت المتعلقة بالمؤسسة المالية كفقدان البيانات، الخسارة المالية، والإضرار بسمعة المنظمة بسبب فشل أنظمة التكنولوجيا، ومن بين هذه المخاطر الأكثر شيوعاً هجمات القرصنة، خرق البيانات، نقل الفيروسات، الابتزاز السيبراني. (Martin & Jan Hendrik: ٢٠١٦)

## ٩.١.٢. التشريعات القانونية للتكنولوجيا المالية:

يعد قانون حق الوصول إلى المعلومات قانوناً أساسياً في تطبيق البيانات المفتوحة، إذ على الرغم من تطوير المنصات، لا يزال نشر البيانات المفتوحة يواجه حواجز كبيرة على نطاق واسع، أهمها عدم توفر منظومة قانونية تؤمن الحماية لكل الأطراف وتضمن عمليات التبادل، أو ضعف هذه المنظومة إذا وجدت. فالتحول للحكومة المفتوحة يتطلب مجموعة متكاملة من التشريعات السيبرانية التي تنظم

الاتصالات، المعاملات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، حماية المستهلك، حقوق الملكية الفكرية، وتضبط الجرائم السيبرانية، كما تهدف إلى حماية الخصوصية والبيانات ذات الطابع الشخصي. ويعدّ قانون حق الوصول إلى المعلومات أساسياً في تنظيم البيانات المفتوحة، ولكن ينبغي سن مجموعة من التشريعات لتنظيم الحق في إعادة استعمال البيانات ونشر البيانات وتصنيفها، وأيضاً لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وعلى الرغم من التطور الكبير الذي سجل خلال الأعوام القليلة الماضية في ما يتعلق بالتحول المالي الرقمي، وخاصة بيئة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، وذلك بدعم من الحكومات بهدف تحسين الحلول المالية، وتعزيز إمكانية الوصول إليها وبأسعار معقولة، لا تزال المنطقة العربية تعاني من مشكلات عدة في مجال الشمول المالي لا سيما تحديث القوانين والمراسيم التشريعية والأطر التنظيمية اللازمة من أجل دعم عملية التحول المالي الرقمي وحماية المستخدم في سبيل تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ( نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية: ٢٠١٩: ١١، ٧٥ )

## ١٠.١.٢ . متطلبات إنشاء التكنولوجيا المالية:

تتسابق دول كثيرة حول العالم على تطوير مجمّع متقدم جداً للتكنولوجيا المالية، لذا لا بد من موجود عدد من العناصر للحصول على هذا المجمع، منها بيئة لشركات مالية مختلفة تتنافس وتتعاون فيما بينها، وهيكلية اقتصاد وطني مفتوحة تسهل إمكانية الاتصال وتتيح درجة أكبر من الابتكار، كما يجب وجود شبكة من العلاقات الدولية لتشجيع تبادل الأفكار وتسريع تنفيذ الحلول، ومجمع مهارات قوي وقدرات قوية وشاملة على إجراء الدراسات والأبحاث، مع ضرورة توفر بيئة رقابية مشجعة أو داعمة وبيئة إنترنت آمنة. ( مارمور: ٢٠١٩: ١٩ )

فإذا أرادت دولة ما أن تتحول بسرعة إلى المكان المختار للشركات التي ترغب في تأسيس وجود عالمي لها في مجال التكنولوجيا المالية، فلا بد لها من إيجاد بيئة خصبة للشركات الناشئة ولمختلف رجال الأعمال المبادرين.

## ٢.٢ المبحث الثاني: القطاع المصرفي:

### ١.٢.٢. تمهيد:

أصبح القطاع المصرفي يلعب دوراً فاعلاً وهاماً في استقطاب المدخرات وجمعها من أجل التمويل والاستثمار، الأمر الذي يدعم تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تقوم الخدمات المصرفية في الدول المتطورة بدور مهم في دعم الاقتصاد وتحقيق النمو، كما يسهم هذا القطاع بالتكامل مع القطاع المالي والقطاع الإنتاجي على تجاوز أي اختلالات في الهيكل التمويلي وسد الفجوات التمويلية للمنشآت. وقد أضحى هذا القطاع من القطاعات التي تكتسب أهمية نسبية ولها تأثير في الاقتصاديات الحديثة، فهي تلعب دور مهم تكوين قيمة مضافة للاقتصاد الحقيقي، ويختلف هذا الدور من دولة لأخرى حسب عمق الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، وحسب تطور وحداثة هذا القطاع وكفاءة دوره، لذلك يشاهد أن معظم دول العالم الثالث، ومن ضمنها دولة فلسطين، تعتمد اعتماداً كبيراً ومباشراً على القطاع المصرفي في عمليات توفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وفي هذا المبحث سيتم التطرق للقطاع المصرفي ( ماهيته، أهميته ومكوناته، وواقعه في المجتمع الفلسطيني )

### ٢.٢.٢. تعريف القطاع المصرفي:

يشكل القطاع المصرفي عصب الاقتصاد في أي بلد، ويعتبر جزءاً من القطاع المالي، وهو قطاع يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان، فهو الذي يضخ المال الذي يحتاج الاقتصاد إليه لينمو والأعمال لتزدهر، ويشمل القطاع المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة، وقد تعددت التعريفات التي شملت تعريف القطاع المصرفي، وحاولت كل من التشريعات القانونية، وكذلك الفقه القانوني أن يضع تعريفاً جامعاً للقطاع المصرفي لكنه لم يفلح إما بسبب تخصص بعضها في أنشطة مصرفية معينة أو بسبب تنوع شكلها القانوني، بالإضافة إلى التجدد والتطور المتزايد والمستمرين في أعمالها وخدماتها التي تقدمها، وكذلك اختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون نتيجة اختلاف النظرة إلى الوظائف التي يقوم بها القطاع المصرفي، مما أدى كل ذلك إلى تنوع التعريفات بشكل يصعب حصر تعريف شامل له ومن هذه التعاريف: " هو القطاع الذي يعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق التسهيلات الائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية والداخلية". ( سرايا: ٢٠٠٨ )

ويعرف أيضاً بأنه: " المؤسسات المالية والمصرفية التي تتعامل بالمدىونية والائتمان إذ يقبل الودائع ويقرض النقود ويخلق النقد ويعمل على ردم الفجوة بين المدخرين والمقترضين".  
( طالب وآخرون: ٢٠١٣ )

وفي تعريف آخر ذكر بأنه: " تلك المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل، وكذلك تتيح فرصاً عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل". ( حداد وهذلول: ٢٠٠٥ )

وعرفه آخرون بأنه: " مؤسسة تتعامل بالمال وتستلم الودائع من العملاء وتحصل على رسوم منهم مقابل الودائع تحت الطلب، وتُحصّل لهم الصكوك وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الفائضة حتى تكون مطلوبة للسداد". ( Sangale وآخرون: ٢٠١٣ )

ويرى بعض المختصين أن عدم وضع تعريف محدد للقطاع المصرفي يعد طريقاً صحيحاً حتى يترك المجال للتشريعات القانونية أن تحافظ على مرونتها وفي نفس الوقت قابلة لاستيعاب جميع المنشآت أو المؤسسات باختلاف أنواعها التي يمكن أن تتخذ شكل للقطاع المصرفي، وكذلك جميع الأعمال والخدمات التي تتخذ شكل الأعمال والخدمات المصرفية.

### ٣.٢.٢. الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي:

يؤدي القطاع المصرفي دوراً مهماً في خدمة القطاعات الاقتصادية من خلال الوسائل والامكانيات التي يملكها لتجميع الأموال والأصول النقدية لإعادة استثمارها في العديد من المجالات الاقتصادية والمشروعات المالية، حيث يقوم بتمويلها من خلال أموال العملاء وإقراضهم ومشاركتهم بمشاريعهم، وهذا لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف كالاستثمار والادخار للأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن إجمال أهمية القطاع المصرفي فيما يلي:

١. الوساطة المالية: حيث أن القطاع المصرفي يتركز عمله في منح الإئتمان وقبول الودائع وحفظ الأموال، لذا فهو يلعب دور وسيط بين الأشخاص الذين لديهم فائض من الأموال وبين الأشخاص الذين بحاجة لهذه الأموال.
٢. الربحية والأمان: حيث تعتبر الربحية الهدف الأساسي للقطاع المصرفي من أجل البقاء وإرضاء أصحاب رؤوس الأموال، لذا فهو يسعى دائماً لتوجيه الإستثمار إلى المصادر التي تحقق أعلى ربح ممكن، ومع ذلك لا بد له من التوازن بين الربحية ودرجة المخاطرة.



٣. تقديم الخدمات: حيث أنه يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المنظورة، مثل ( قبول الودائع، تقديم القروض، خصم الأوراق التجارية، استبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس ) والخدمات غير المنظورة.

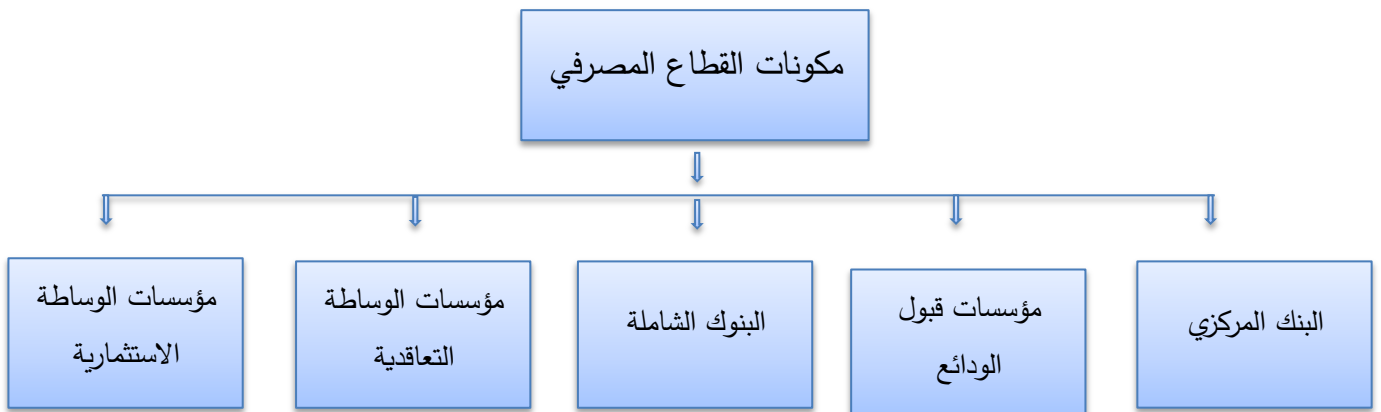
٤. تقديم التمويل للنشاط الاقتصادي: حيث يعتبر تمويل المشاريع الاقتصادية قيد الإنشاء من الأفكار التمويلية الحديثة التي تعتمد على دراسة جدوى المشروع الممول والتدفقات النقدية المتوقعة كمصدر دخل أساسي لتسديد الالتزامات، والاعتماد على قدرات صاحب المشروع وملاءمته المالية.

٥. أهمية القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي: من خلال عمليات الإستثمار وزيادة رأس المال عن طريق تحويل المدخرات إلى استثمارات، وإقراض القطاعات المختلفة التي بحاجة للأموال لتمويل مشاريعها، وزيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم تطوير مستوى الرفاهية في المجتمع. (البياتي وجاسم: ٢٠٢٢: ٢٠٤-٢٠٦)

#### ٤.٢.٢. مكونات القطاع المصرفي:

يتكون القطاع المصرفي في أي مجتمع من مجموعة من المصارف تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن الاختلاف في التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع.

ويمكن الإشارة إلى أن هيكلية القطاع المصرفي تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لنوع معين منها ويمكن توضيح مكونات القطاع المصرفي على النحو التالي. (آل شيب: ٢٠١٢: ٣٩)



## ٥.٢.٢. القطاع المصرفي الفلسطيني:

### ١.٥.٢.٢ واقع القطاع المصرفي الفلسطيني:

يتسم القطاع المصرفي الفلسطيني بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي الفلسطيني، حيث شهد خلال السنوات الماضية قفزة نوعية، وشمل ذلك كل قطاعاته المالية التي تشمل المصارف، بالإضافة إلى الصرافين، ومؤسسات الاقراض المتخصصة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني، ولكن عند النظر إلى البيئة التي يعمل فيها القطاع المصرفي يلاحظ أنها بيئة غير مستقرة، نتيجة التقلبات السياسية والاقتصادية والمحلية والعالمية، وتزايدت حالة عدم الاستقرار في ضوء جائحة كورونا وما تبعها من تأثيرات على مختلف الاقتصادات، فلا يزال القطاع المصرفي الفلسطيني هو المكون الرئيس في النظام المالي الفلسطيني والمؤثر به، ويتقاطع مع مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث يؤثر ويتأثر بمختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية ورغم ذلك فقد شهد القطاع المصرفي الفلسطيني توسعاً وتقدماً في ظل التطور التكنولوجي، الأمر الذي ساعد على تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات، وجعلها قادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

حيث عملت الظروف الاقتصادية والسياسية الفريدة التي يعمل بها القطاع المصرفي الفلسطيني كقيود لتوسع وتنوع خدمات هذا القطاع، فقد تعددت أشكال هذه القيود ومن أهمها الاحتلال الإسرائيلي وما نجم عنه من حالة عدم استقرار، وارتفاع مخاطر الاستثمار والنشاط المصرفي والمالي، وعدم وجود عملة وطنية، كما أن سيطرة الاحتلال على القدس الشرقية، وعلى معظم مواردها الطبيعية والاقتصادية وعلى المعابر التجارية مع الدول الأخرى، كان من أبرز الخصوصيات التي تؤثر على بيئة نشاط القطاع المصرفي الفلسطيني، غير أن من أهم هذه الظروف الخاصة المحيطة بحداثة الجهاز المصرفي، حيث أن الأراضي الفلسطينية كانت تفتقر إلى الخدمات المصرفية على امتداد فترة الاحتلال المباشر (١٩٦٧-١٩٩٤) وينطبق ضعف التجربة التاريخية بدرجة أكبر على المؤسسة الرقابية لعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني. (نسمان: ٢٠٢١: ٨١)

### ٢.٥.٢.٢ مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني وأداؤه:

#### ١.٢.٥.٢.٢ سلطة النقد الفلسطينية:

لقد تأسست سلطة النقد الفلسطينية في العام ١٩٩٥ كمؤسسة مستقلة في ظل عدم وجود بنك مركزي فلسطيني، وفي العام ١٩٩٧ أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني قانوناً يدعم وجود سلطة النقد

ويساعدها على ضمان سلامة العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين ( سلطة النقد: ٢٠٢١ )

#### ٢.٢.٥.٢.٢ أهداف سلطة النقد:

١. تعزيز الثقة المحلية والدولية بسلطة النقد الفلسطينية وبالقطاع المصرفي الفلسطيني .
  ٢. تعزيز العالقة مع الجهاز المصرفي وغيره من المؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، من أجل توفير البيئة الإدارية وتشجيع المؤسسات المالية على تطوير الخدمات التي تقدمها .
  ٣. تنظيم، وترخيص، وتسجيل، ومراقبة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين، وكذلك المتعاملين بالصرف الأجنبي .
  ٤. إدارة ومراقبة نظم تسوية المدفوعات والسندات بما يكفل فعاليتها وسالمتها.
  ٥. المساهمة في تقليل الجريمة المالية، ومنع الخداع والغش وغسل الأموال وتمويل الإرهاب .
  ٦. بناء العلاقات التعاونية مع السلطات الرقابية الأخرى لتشجيع النمو وديمومته .
  ٧. إصدار وإدارة العملة الفلسطينية ذات الصفة القانونية ؟
  ٨. تنظيم العمل المصرفي في فلسطين وضمان أمنه، والحفاظ على الاستقرار النقدي.
- ( سلطة النقد: ٢٠٢١ )

#### ٣.٢.٥.٢.٢ الهيكل التنظيمي لسلطة النقد:

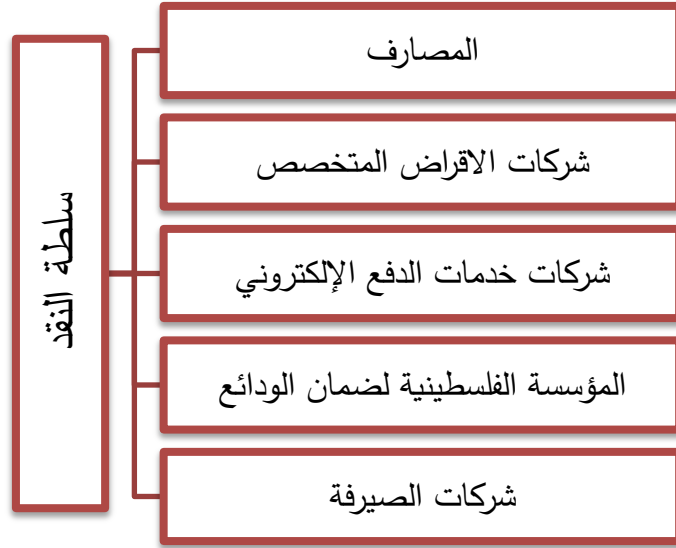
يتكون الهيكل التنظيمي الجديد لسلطة النقد من ثلاث مجموعات رئيسية :

- مجموعة الاستقرار النقدي المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية التي تساعد على تحقيق الاستقرار المحلي للأسعار .
- مجموعة الاستقرار المالي التي تتكون من دائرة الرقابة والتفتيش على المصارف، ودائرة نظام المدفوعات .
- المجموعة الإدارية المسؤولة عن توفير وتنفيذ المهام المساندة والمساعدة في تطبيق أهداف سلطة النقد. إضافة إلى مجموعة من الوحدات والمكاتب ذات مهام تخصصية محددة وهي: الاستشارات القانونية، والتظلمات، والتدقيق الداخلي ( سلطة النقد: ٢٠٢١ )

#### ٤.٢.٥.٢.٢ مهام سلطة النقد:

- الحفاظ على جهاز مصرفي آمن ومضمون.
- إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي ( سلطة النقد: ٢٠٢١ )

٥.٢.٥.٢.٢ الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد في نهاية عام ٢٠٢١:



١. المصارف العاملة في فلسطين ٢٠١٨-٢٠٢١:

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	البيان
عدد المصارف وفروعها				
٧	٧	٧	٧	المصارف المحلية
٢٤٩	٢٥٢	٢٣٩	٢٢٧	عدد الفروع والمكاتب
٦	٦	٧	٧	المصارف الوافدة
١٣٠	١٢٧	١٣١	١٢٤	عدد الفروع والمكاتب
١٣	١٣	١٤	١٤	إجمالي عدد المصارف
٣٧٩	٣٧٩	٣٧٠	٣٥١	إجمالي عدد الفروع والمكاتب
٤,٢٠٠,٩٤٤	٣,٧٧٧,٨٦٢	٣,٦٨٦,٨٧٥	٣,٤٧١,٨٤٩	عدد حسابات المودعين
٧١٠	٧٠٣	٧١٥	٦٩٠	عدد أجهزة الصراف الآلي
٨,٠٠٥	٧,٢٢١	٦,٧٨٠	٥,٦٦٠	عدد نقاط البيع
٩٤,٣٥٧	٩١,٤٧٦	١٠٥,٢١٦	١٠٣,٠٥٧	عدد بطاقات ( Credit Cards )
١,١٦٥,١٨٢	٩٩٧,٨٦١	٨٦٦,٨١٢	٨١٦,٣٢٩	عدد بطاقات ( Debit Cards )
١٦٦,٥٥٥	١٣٠,٧٧٠	١٢٨,٠٩٥	١١٤,٩٦٦	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على التقرير السنوي لسلطة النقد - ٢٠٢١.

حيث انعكست بوادر التعافي الاقتصادي خلال العام ٢٠٢١ على أداء المصارف، الذي أظهرت مؤشرات الحيوية أداءً جيداً فاق بعض الحالات مستوياتها المتحققة في السنوات السابقة، فقد أظهر

تحليل البيانات المالية الخاصة بالمصارف في نهاية ٢٠٢١ ارتفاعاً في إجمالي الموجودات/ المطلوبات بنحو ٩% عما كانت عليه في نهاية العام ٢٠٢٠، لتصل حوالي إلى ٢١.٧ مليار دولار. وقد ارتبط جزء من هذا الارتفاع بتطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، كما قامت سلطة النقد بتوظيف مزيد من أموال المصارف في الاقتصاد المحلي، وبذلك استطاعت المصارف خلال عام ٢٠٢١ من توظيف ٧٩.٣% من أموالها داخل الاقتصاد الفلسطيني، موزعة ما بين قروض واستثمارات وإيداعات وأصول ثابتة، كما قامت بتوظيف ٢٠.٧% من أموالها خارج الاقتصاد الفلسطيني، وبهذا حققت سلطة النقد باعتبارها الممثل للبنك المركزي أحد أهم أهدافها وهو استخدام الأموال داخل الاقتصاد المحلي لتحفيز النمو الاقتصادي باعتبار المصارف عاملاً أساسياً في هذا النمو. (التقرير السنوي لسلطة النقد: ٢٠٢١)

حيث لعبت المصارف دوراً أساسياً في المحافظة على استمرارية دوران عجلة الاقتصاد الفلسطيني، وشكّلت أداة أساسية لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توجيه سياساتها الائتمانية للقطاعات المختلفة، لا سيما الإنتاجية منها.

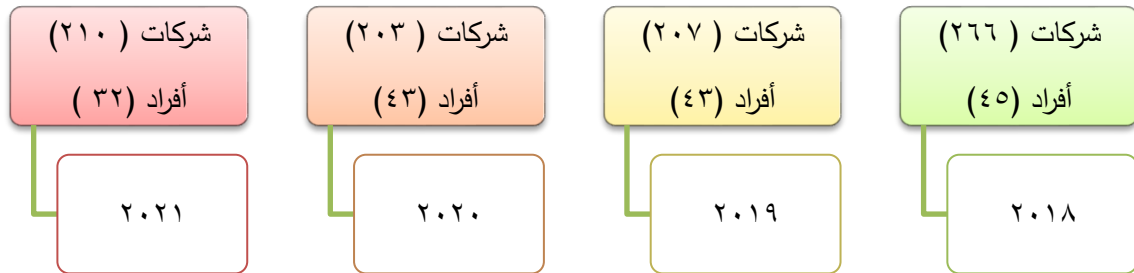
## ٢. مؤسسات الإقراض المتخصصة:

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	البيان
٨	٨	٨	٦	عدد المؤسسات
٩٤	٩٦	١٠٠	٨١	عدد الفروع والمكاتب
٦٤,٥٤١	٦٨,٠٢٧	٧٥,٤٤٤	٦٥,٤٥٨	عدد القروض
٢٧٤,٩	٢٤٩,٨	٢٦٢,٥	٢٠٥,٧	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
توزيع محفظة القروض حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)				
٢٣٦,٣	٢١١	٢١٤,٦	١٥١,٧	الضفة الغربية
٣٨,٦	٣٨,٨	٤٧,٩	٥٤	قطاع غزة
توزيع محفظة القروض حسب النشاط الاقتصادي (%)				
١١.٣	١١.٤	١١	١٢.٤	الزراعة
٥.٤	٥	٦	٦.١	الصناع والتعدين
٣١.٥	٣٢.٧	٣٣	٢٩.٧	العقارات
٢٩.٦	٢٩.٥	٢٨	٢٧.٧	التجارة
١٠.٨	١١.٩	١١	١٠.١	المرافق العامة والخدمات
١.٣	١.٦	٣	٤	السياحة
١٠.١	٧.٩	٨	٩.٨	الاستهلاك

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد - ٢٠٢١.

لقد شهد قطاع الاقراض المتخصص خلال العام ٢٠٢١ ارتفاعاً هامشياً في صافي موجوداته بنسبة ٠.٦% عن مستواها في العام ٢٠٢٠، لتصل إلى ٣٣٧.١ مليون دولار، ويعود هذا يعود التحسن للإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد للمحافظة على سلامة واستقرار هذا القطاع من تعليمات رقابية وتضمن صندوق استدامة لبرنامج صمم خصيصاً لمؤسسات الإقراض المتخصص. كما أن محفظة قروضها ارتفعت لتشكل ٧٠.٨% من أصول القطاع بواقع (٦٣% قروض تجارية، ٧.٨% قروض اسلامية)، في حين تراجعت أرصدته إلى ١٥.٧% نتيجة عودة الطلب على القروض، وتراجع كل من الأصول الثابتة والأصول الأخرى بواقع ١٣.٢٥ أما الأصول الثابتة فقد تراجعت بواقع ٠.٣%. أما فيما يخص النشاط التمويلي لهذا القطاع فقد انخفض عدد المقترضين ٥.١% عما كان عليه في ٢٠٢٠ إلا أن حجم المحفظة التمويلية ارتفع بنحو ١٠% لتصل ٢٧٤.٩ مليون دولار. (التقرير السنوي لسلطة النقد: ٢٠٢١)

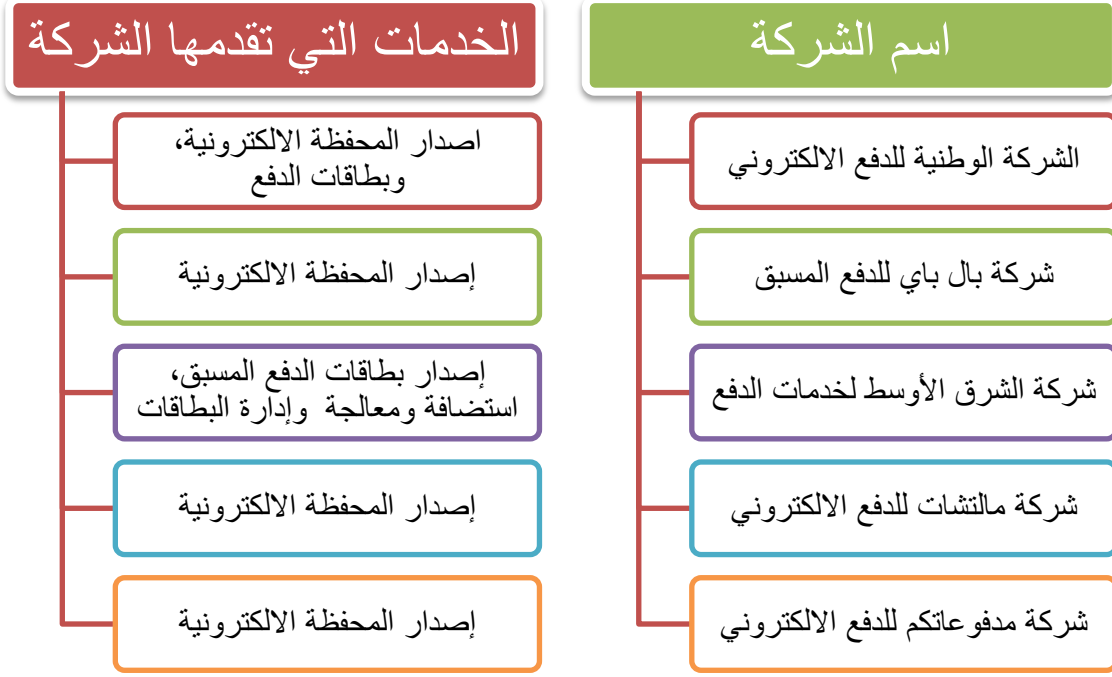
### ٣. شركات الصيرفة:



### المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد - ٢٠٢١.

حيث ارتفعت موجودات قطاع الصرافة خلال العام ٢٠٢١ بمعدل ٦.٥% لتصل إلى ٨٤.٣ مليون دولار بواقع ( ٩٥.٩% أصول سائلة، ٤.١% أصول ثابتة)، في حين ارتفعت عمليات شراء وبيع العملات من الجمهور بنسبة ١٢.٧% لتصل قيمة عمليات شراء العملات إلى حوالي ٢,٧٠٩.٦ مليون دولار، وعمليات البيع ٢,٧٠٨.٨ مليون دولار، كما ارتفعت الحوالات الواردة من خلال الصرافين بنسبة ١٥.٦% مما جعل هذا القطاع يحقق أرباح في نهاية ٢٠٢١ بلغت قيمتها ٣.٩ مليون دولار. (التقرير السنوي لسلطة النقد: ٢٠٢١)

#### ٤ . شركات خدمات الدفع الإلكتروني:



المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد - ٢٠٢١.

حيث تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني من الأنشطة الجديدة في العمل المصرفي الفلسطيني، إذ إنها تقدم من خلال خمس شركات ( شركات التكنولوجيا المالية) المرخصة من طرف سلطة النقد، وتقدم مجموعة من الخدمات أهمها (المحفظة الإلكترونية، نقاط البيع، بطاقات الدفع، الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة)، كما وتساهم هذه الشركات في تعزيز الشمول المالي من خلال قدرها على إيصال الخدمات المالية لكافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني، خاصة تلك الفئات غير المشمولة مصرفياً.

وفي العام ٢٠٢١ بلغ عدد المحافظ الإلكترونية القائمة لدى المستخدمين ٢٣٤,٠٨٣ محفظة، بقيمة ٢.٦ مليون دولار، كما وشكلت المحفظة الإلكترونية للأفراد نحو ٩٧% من عدد المحافظ القائمة، و٤٥% من إجمالي المحافظ القائمة. ( التقرير السنوي لسلطة النقد: ٢٠٢١ )

## ٥. المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

لقد أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني كما وتتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصنّف للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها. (التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ٢٠٢١: ٧)

### أهداف المؤسسة :

١. تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره .
٢. رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين .
٣. بناء مستوى ملائم من الاحتياطات لتأمين حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء .
٤. تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي .
٥. إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية .
٦. بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات . (التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ٢٠٢١: ٧)



أداء المؤسسة خلال ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	البند
١٥,٦٦٧.٣	١٤,٤٨٢.٧	١٢,٧٢٥.٧	١١,٥١٥.٦	إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة ( مليون دولار )
٦,٠٢٧.٣	٥,٤٥٩.١	٤,٨٧٠.٨	٤,٤٩٠.١	قيمة التعويض الفوري ( مليون دولار )
٢٢٩.٤١	٢١٢.٠٢	١٨٧.٩١	١٥٠.٤١	احتياطيات المؤسسة ( مليون دولار )
%١.٤٦٤	%١.٤٦٤	%١.٤٧٧	%١.٣٠٦	احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لقانونها (%)
%٣.٨	%٣.٩	%٣.٩	%٣.٣	احتياطيات المؤسسة إلى قيمة التعويض الفوري (%)
%٤٨.٨	%٤٨.٨	%٤٩.٢	%٤٣.٥	احتياطيات المؤسسة إلى الاحتياطي المستهدف (%)
%٣٨.٥	%٣٧.٧	%٣٨.٣	%٣٩	قيمة التعويض الفوري إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ٢٠٢١: ٤٧.

شكلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته ٩٤.٨% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠٢١، حيث بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي ١٥,٦٦٧.٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٤,٤٨٢.٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢٠ وبنسبة ارتفاع بلغت ٨.١٨%. علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي ٢,١٧١ ألف مودع، بمتوسط وديعة بلغ ٧,٢١٨ دولار لعام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١,٧٩٧ ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ ٨,٠٦٠ دولار لعام ٢٠٢٠.

كما بلغت نسبة تركيز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام ٢٠٢١ ما نسبته ٢٢.٥٤%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبته ٤٣.٥٤%، وما نسبته ٥٤.٣٩% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

## ٣.٢ المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية:

### ١.٣.٢.٢ تمهيد:

تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهور فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية (عمليات تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية تنموية متماسكة)، ومنذ ذلك الوقت أصبحت حكومات البلدان النامية وبعض الدول الأوروبية تفكر جدياً في عملية التنمية. وهذا يعني أن مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات، مثل التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرقى والتغريب. وعلية فقد ظهرت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد، حيث برزت أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى، مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، ولهذا أصبحت التنمية مفهوماً منتشرًا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

### ٢.٣.٢ تعريف التنمية الاقتصادية:

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد والهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوعاً من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي، ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحدث إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: " أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، وتعني أحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني، مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي". (سويدي: ١٩٩٠)

كما وتعرف بأنها: " العملية التي يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، وتعرف كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع". ( برجر: ٢٠٢١: ١٠ )

### ٣.٣.٢. أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: (ونوعي: ٢٠٢٢: ١٦٢٣-١٦٣٤)

- أ- **زيادة الدخل القومي:** وهو الهدف الرئيسي والأسمى من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، الأمر الذي يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.
- ب- **إدارة الديون الخارجية:** من خلال متابعة مديونية الحكومات في الدول، والحرص على إيجاد وسائل وطرق مناسبة لسداد هذه الديون، الأمر الذي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالعملية الإنتاجية.
- ج- **دعم رؤوس الأموال:** توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفاً وعجزاً بسبب قلة الإيداع المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية، أو الأوراق المالية المتنوعة.
- د- **استثمار الموارد الطبيعية:** أي تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات العامة.
- هـ- **معالجة الفساد الإداري:** بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي ويستغل موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز نموه وازدهاره.
- و- **الاهتمام بالتبادل التجاري:** عن طريق تنمية التجارة من خلال متابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على التجارة بين الدول النامية والدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي تقوم بشراء الصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.

## ٤.٣.٢. خصائص التنمية الاقتصادية:

تتسم التنمية الاقتصادية بكونها عملية وليست حالة، فهي تعبر عن احتياجات المجتمع وتزايدها المستمر، كما أن كل الفئات والقطاعات والجماعات تساهم في هذه العملية كونها عملية مجتمعية، وتعمل على بناء قاعدة والوصول لطاقة إنتاجية ذاتية محلية لا تعتمد على الخارج، ومن أهم خصائص التنمية الاقتصادية سعيها إلى زيادة متوسط إنتاجية الفرد (زيادة متوسط الدخل الحقيقي)، وتمتاز التنمية الاقتصادية بكونها توجد تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاقتصادي، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي. (جودي وراية: ٢٠١٦: ٧)

## ٥.٣.٢. أبعاد التنمية الاقتصادية:

تتطوي التنمية الاقتصادية على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد المادية والحضارية، موضحاً ذلك على النحو التالي: (عجمية وآخرون : ٢٠١٠)

أ- **البعد الاجتماعي للتنمية (الإنساني):** يتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

ب- **البعد المادي للتنمية:** يتضمن هذا البعد التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، كما يستند على أن التنمية هي نقيض للتخلف، فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

ج- **البعد الدولي للتنمية:** يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي، حيث فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

د- **البعد السياسي للتنمية:** ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية، والاستقلال الاقتصادي، وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

هـ- **البعد الجديد للتنمية ( الحضاري):** يعتبر موضوع التنمية موضوعاً واسعاً يشمل جميع جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية الاقتصادية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

## ٢.٣.٦. عراقيل التنمية الاقتصادية: (كبداني: ٢٠١٣: ٣٢-٣٣)

### ١ - عراقيل سياسية:

- أ- **التبعية السياسية:** وهو ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالرغم من حصولها على الإستقرار السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي.
- ب- **عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية، وكذلك المنازعات الخارجية للسماح بتنفيذ مخططات التنمية.

### ٢ - عراقيل اقتصادية:

- أ- **الدائرة المدقعة للفقير:** حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب المباشر لتدني معدل الادخار، وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمناً انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية الذي تؤثر سلباً على الدخل الفردي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإدخار الشخصي وباستمرار هذه الحلقات يستعصي تحقيق تقدم بعملية التنمية.
- ب- **ضيق حجم السوق:** إن عدم مقدرة الدول النامية على إنشاء وحدات إنتاج ضخمة هو ضيق حجم السوق الذي يعزى لقصور الطلب المحلي على استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرغة للفقير.

### ٣ - عراقيل اجتماعية:

قد تكون لعلمية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها خاصة على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمناً تدني دخولها هذا ما ينعكس سلباً على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات بما يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة.

## ٧.٣.٢. التنمية الاقتصادية في فلسطين

١.٧.٣.٢ واقع الاقتصاد في فلسطين:

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تجعله مختلفاً عن باقي اقتصاديات الدول الأخرى، لما يشهده من أحداث متلاحقة تؤثر على أدائه بشكل ملحوظ، حيث أنه يعمل في بيئة تحتوي على العديد من المخاطر التي تحد من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية، منها ممارسات الاحتلال التي تتمثل في الحصار وزيادة التحكم بحركة المعابر، وذلك لأجل تكريس تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتماده وبشكل كبير على الدعم الخارجي، ويمكن تحديد الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني من خلال مجموعة من المؤشرات كالتالي:

### ١. الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة):

المتغير	2021	2020	2019	2018
الناتج المحلي الإجمالي	15,027.1	14,037.4	15,829.0	15,616.2
صافي الدخل من الخارج	2,526.0	1,995.3	2,586.6	2,505.3
- صافي تعويضات العاملين	2,395.6	1,943.9	2,526.1	2,384.3
- صافي دخل الملكية	130.4	51.4	60.5	121.0
الدخل القومي الإجمالي	17,553.1	16,032.7	18,415.6	18,121.5
صافي التحويلات الجارية من الخارج	1,788.9	1,140.5	1,545.1	1,487.1
الدخل القومي المتاح الإجمالي	19,342.0	17,173.2	19,960.7	19,608.6
الاستهلاك النهائي	16,625.1	15,494.9	17,328.8	16,889.0
الادخار	2,716.9	1,678.3	2,631.9	2,719.6

المصدر: إعداد الباحثة بالإستناد إلى بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني - ٢٠٢١.

نما الناتج المحلي الإجمالي ٧.١% خلال عام ٢٠٢١ ليرتفع إلى ١٥,٠٢٧.١ دولار أمريكي مقارنة مع عام ٢٠٢٠ حيث بلغ بها ١٤,٠٣٧.٤ دولار أمريكي مدفوعاً بتعاف في مستويات الاستهلاك والإستثمار، ففي الضفة الغربية شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بواقع ٧.٨% ليصل إلى ١٢.٥ مليار دولار، رغم بوادر الأزمة المالية التي واجهتها في ذلك العام بسبب الاقتطاعات المتزايدة من

أموال المقاصة وعجز الميزانية، بينما قابله نمو في قطاع غزة ٣.٤% ليبلغ نحو ٢.٦ مليار دولار، ويعزى ذلك للتوترات السياسية التي وصلت ذروتها خلال ٢٠٢١ متشكلة بحرب شنت على القطاع وقيود على الواردات بالتزامن مع أزمة كوفيد-١٩ الصحية، ويلاحظ في نفس الوقت أن الناتج المحلي الحقيقي ما زال أدنى من الناتج المحتمل ( فجوة الإنتاج)، حيث سجلت هذه الفجوة قيمة سالبة في الاقتصاد الفلسطيني للعام الثاني على التوالي بحوالي ٤٦٠.٤ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٣.٥% من حجم الإنتاج المحتمل، ويعزى ذلك لقصور الاقتصاد في تحقيق التوظيف الأمثل لمارده المتاحة وتراجع مستويات كفاءة الأداء الاقتصادي، ولكن عند المقارنة مع العام ٢٠٢٠ نلاحظ أن مؤشر هذه الفجوة الإنتاجية شهد تحسناً في العام ٢٠٢١ مصحوباً بتعافٍ نسبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة مستويات الطلب في هذا العام. ( التقرير السنوي لسلطة النقد: ٢٠٢١ )

## ٢. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

المؤشر	2021	2020	2019	2018
<b>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي</b>				
فلسطين*	3,045.3	2,922.5	3,378.3	3,417.7
الضفة الغربية*	4,410.5	4,197.1	4,822.5	4,854.4
قطاع غزة	1,213.4	1,207.6	1,422.2	1,458.3
<b>نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي</b>				
فلسطين*	3,557.1	3,337.9	3,930.3	3,966.1
الضفة الغربية*	5,281.9	4,912.6	5,775.2	5,787.7
قطاع غزة	1,242.4	1,219.2	1,431.6	1,481.4
<b>نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي</b>				
فلسطين*	3,919.3	3,575.3	4,260.1	4,291.5
الضفة الغربية*	5,637.9	5,146.4	6,099.5	6,112.1
قطاع غزة	1,613.0	1,461.6	1,768.7	1,808.5

المصدر: إعداد الباحثة بالإستناد إلى بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني - ٢٠٢١.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة ٣,٠٤٥.٣ دولار أمريكي في نهاية العام ٢٠٢١ بنحو زيادة ٤.٢%، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في

الضفة الغربية بالأسعار الثابتة ٤,٨٥٤.٤ دولار أمريكي بنسبة زيادة ٥.١%، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١,٤٥٨.٣ دولار أمريكي بنسبة زيادة بلغت ٥.٥% . (مركز الإحصاء الفلسطيني: ٢٠٢١)

### ٢.٧.٣.٢ معوقات وتحديات التنمية في فلسطين:

تواجه عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين تحديات كثيرة، وتحيطها عقبات جدية، منها ما هو خارجي ومنها ما هو ذاتي. وغالباً ما يتم التذرع بهذه المعوقات لتبرير فشل أو تأخر عملية التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وقد برهنت التجارب التنموية لدول العالم المختلفة أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لا تتوقف على الثروات والموارد والجغرافيا وعدد السكان، وإنما تعتمد بالأساس على سلامة الرؤية التنموية، وسلامة التخطيط وحسن التنفيذ، وصلاح الحكم وحسن الإدارة التنموية ونزاهتها، حيث أن الاقتصاد الفلسطيني نما في بيئة محفوفة بالعديد من المخاطر والعراقيل التي هددت وحدت من قدرته على التطور، وقد شكلت هذه المخاطر والعراقيل معوقات لعملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية والتي تمثلت في التبعية الاقتصادية لإسرائيل من خلال اتفاقية باريس وعدم القدرة على السيطرة على المعابر وإغلاقها بشكل مستمر مما أدى لحصار خانق والذي نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخم، كما أن ضعف البنية التحتية وعجز الموازنة وتضخم العمالة في القطاع العام شكلت أحد أهم وأخطر معوقات التنمية الاقتصادية، لذا يلاحظ أن هذه المعوقات شكلت مجموعة من التحديات التي تعيق عملية التنمية في فلسطين وأهم هذه المحددات هي: ( حسنية والمتكسي: ٢٠٢١: ٢٧١ )

١. توقف المنح الدولية بشكل كبير وعدم التزام الاحتلال بتحويل المستحقات الجمركية للسلطة.
٢. تزايد التهديدات الأمنية للجبهة الداخلية واستمرار الانقسام الفلسطيني.
٣. زيادة الضغط على المجتمع الفلسطيني وعلى المستثمرين بإغلاق الحدود الخارجية.
٤. عدم وجود آلية واضحة لعملية الاستيراد والتصدير مع دول الجوار.
٥. التصعيد المستمر من قبل الاحتلال واستهداف المصانع والمشايخ الاقتصادية.
٦. قرار الضم والذي يلحق عنه الضرر بالإقتصاد وبالأرض في الضفة الغربية.

### ٢.٧.٣.٢ شروط تحقيق التنمية في فلسطين:

لقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية للنهوض بالعجلة الاقتصادية، وحاولت تلك الخطط التركيز على الاعتماد على الذات، والتحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، كما سعت لتوفير بنية تحتية تلائم عملية التنمية الاقتصادية، وتعالج التشوهات



الهيكليّة الموجودة في البنية الاقتصاديّة الفلسطينيّة، و مشاكل الفقر والبطالة، وكانت تلك الخطط تصطدم دوماً بالبيئة المحيطة للتنمية التي فرضتها إجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ولذا يجب توفر شروط لتحقيق التنمية الاقتصاديّة في فلسطين: ( حسنية والمتكسي: ٢٠٢١: ٢٧١ )

١. امتلاك نظام الحكم الوطني الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة والاقتصاد.

٢. تعزيز الدور الإيجابي للقطاع العام للإسهام في عملية النمو للقطاعات الاقتصاديّة عموماً ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات والشركات الصناعيّة في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر.

٣. تحقيق مبدأ المشاركة عبر المؤسسات الشعبيّة وعبر المؤسسات الوطنيّة والكف عن ممارسة الأوامر والقرارات الأحاديّة في الاقتصاد.

## ٤.٢ المبحث الرابع: الدراسات السابقة

### ١.٤.٢ المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية

اسم الباحث	قوجيل، طيبه	Ugwuanyi & Amah Okore	Nugroho & Sugiyanto	قشي، وبركان	عزيزو
سنة النشر	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢١
اسم الدراسة	مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي -دراسة تنظيمية واحترافية	Financial Technology and Financial Inclusion in Nigeria	The Impact of Financial Technology on Banking Profitability	أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية و المصرفية	تأثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية بالجزائر
هدف الدراسة	إبراز الأثر بين استخدام التكنولوجيا المالية والنشاط المالي والمصرفي ومدى الترابط بينهما، مع ضرورة إيجاد جملة الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لتجنبها والوقاية منها.	التعرف على تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في نيجيريا.	تهدف هذه الدراسة إلى شرح تأثير التكنولوجيا المالية (Fintech) على الربحية المصرفية ودراسة الفروق في الربحية جنبًا إلى جنب	التعرف على كيفية تغير الخدمات المصرفية بعد دخول شركات التكنولوجيا المالية للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي	تحديد أهم المنافع المتأتية من مؤسسات التكنولوجيا المالية وكيفية الاستفادة منها في تطوير نموذج أعمال البنوك العمومية بالجزائر
المنهج المستخدم	المنهج الاستنباطي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج الكمي الوصفي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج الوصفي التحليلي
أداة الدراسة	القياس	الاستبانة	السلال الزمنية والانحدارات الخطية	الملاحظة	الاستبانة
مجتمع الدراسة	المصارف الجزائرية	المصارف النيجيرية	المصارف الإندونيسية	المصارف الجزائرية	البنوك العمومية الجزائرية

<p>من أهم عوامل نجاح المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية توافر بيئة حاضنة تسهل إنشائها وتوسعها، تضم بشكل خاص البنية التحتية لخدمات الإنترنت ذات الجودة العالية، توافر الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة، ورؤوس الأموال.</p>	<p>التكنولوجيا المالية قامت بتحسين الخدمات المصرفية للمستهلكين بشكل كبير، كما أنها قامت بتوفير بدائل للخدمات المصرفية الرئيسية بما في ذلك المدفوعات والإقراض</p>	<p>الابتكارات التي تحدث في مجال الخدمات المصرفية من خلال ظاهرة التكنولوجيا المالية ليست مصدر إلهاء وإنما كفرصة لتطوير خدمات التكنولوجيا المالية وزيادة الربحية المصرفية.</p>	<p>التكنولوجيا المالية تسهل الوصول إلى الخدمات المالية ، مثل الإيداع والسحب وفتح الحساب والادخار والاقتراض ودفع الفواتير وما إلى ذلك</p>	<p>تمثل التكنولوجيا المالية ذلك المزيج بين التقنيات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، والعمليات المالية والمصرفية، للحصول على منتجات وخدمات مالية جديدة تتميز بالحدثة والابتكار والجودة وكذلك سهولة الوصول والاستخدام من كل مكان وفي أي وقت.</p>	<p><b>نتائج الدراسة</b></p>
--	--	--	--	--	-----------------------------

اسم الباحث	وديع، ومتولي	عبد القادر، منية	العنزي	عبد الرضا، وآخرون	حسين
سنة النشر	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠
اسم الدراسة	تأثير الاستثمار في التكنولوجيا المالية على ربحية وريادة الوحدات المصرفية المصرية	نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ( ١٩٩٠ - ٢٠١٩ )	دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد-١٩: دراسة ميدانية علي البنوك الكويتية	التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية
هدف الدراسة	تحليل نموذج أعمال وأدوات التكنولوجيا المالية وتحليل أثر الاستثمار في التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للوحدات المصرفية	تحليل العلاقة القصيرة والطويل الأجل بين مؤشرات التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر، والوقوف على مدى أهمية تحرير النظام المالي وخاصة القطاع المصرفي	هدفت الدراسة إلى مساهمة التحول الرقمي في استخدام آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية لتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنوك الكويتية في ظل أزمة كوفيد ١٩	بيان دور وأهمية التكنولوجيا المالية في التعاملات المصرفية وتحقيق التنمية المستدامة	إبراز أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية
المنهج المستخدم	المنهج الاستنباطي	المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي	المنهج الاستقرائي	المنهج الاستطلاعي	المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي
أداة الدراسة	الاستبانة	السلاسل الزمنية	الاستبانة	الاستبانة	لا يوجد
مجتمع الدراسة	المصارف المصرية	المصارف الجزائرية	المصارف الكويتية	مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي	كينيا - الهند - مصر

<p>-التكنولوجيا المالية أداة تمكينيه هامة لتحقيق الشمول المالي وبالتالي وصول الفقراء والمهمشين إلى الخدمات المالية، والفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هي تطوير النظام المالي الرقمي بأكمله الذي يلبي حاجات كافة الأطراف</p>	<p>أصبحت التكنولوجيا المالية واقعاً وجزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع ومشارك فاعل في جميع القطاعات الحيوية وبالأخص المصرفية كوهنا قدمت جملة من الابتكارات ساعدت المصارف في توصيل خدمات إلى مختلف الفئات الاجتماعية.</p>	<p>يساهم تحليل وتصنيف مخاطر التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك الكويتية، وذلك من خلال إتباع مبادئ واضحة لقياس وتقييم المخاطر والاحتفاظ بقواعد بيانات داخلية حول هذه المخاطر</p>	<p>وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج والتي تمثل مؤشرات تطور القطاع المصرفي في الجزائر ومعدل النمو الاقتصادي ممثلاً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج من جهة أخرى.</p>	<p>يوجد اختلاف معنوي لاتجاهات كلاً من العملاء مقابل العاملين بالوحدات المصرفية، نحو معوقات تطبيق أدوات التكنولوجيا المالية، والتي تدعم تحقيق ريادة الخدمة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية قدره 0.1%</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
--	---	--	--	---	----------------------

## ٢.٤.٢ المتغير التابع: التنمية الاقتصادية:

اسم الباحث	قوادرية، وآخرون	لزعر	Abang	عبدالرحمن، وهاشم	Kireyeva & others
سنة النشر	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١
اسم الدراسة	دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية	دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية	Financial Innovation And Economic Development In Nigeria	تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠٢٠	Impact of financial technologies on economic development: Theories methods and analysis
هدف الدراسة	الكشف عن أهم الجوانب التي يتم من خلالها تمويل التنمية الاقتصادية من خلال البنوك التجارية	تأكيد الدور الهام لحقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية عموماً والتنمية الاقتصادية بصورة خاصة.	التعرف على تأثير الابتكار المالي على التنمية الاقتصادية في نيجيريا	التصدي للإجابة على التساؤلات التي من شأنها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك لانعكاساتها الايجابية على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.	تقييم تأثير التقنيات المالية على النمو الاقتصادي
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج القياسي	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي	المنهج القياسي
أداة الدراسة	المقارنة	لا يوجد	السلاسل الزمنية والانحدارات الخطية	السلاسل الزمنية	السلاسل الزمنية والانحدارات الخطية
مجتمع الدراسة	المصارف الجزائرية	القطاع الصناعي	المصارف النيجيرية	المصارف المصرية	المصارف الأوروبية
نتائج الدراسة	البنوك التجارية لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة	وجوب تعظيم استثمار حقوق الملكية الفكرية اقتصادياً، لأن	استقرار التنمية الاقتصادية نتيجة الابتكار المالي، كما أن هناك	أكد اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفي والنمو	أثبتت الدراسة أن عدد أجهزة الصراف الآلي له تأثير قوي

في تنشيط الحياة الاقتصادية	لها أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، التي تنشدها دول العالم، وفي مقدمتها الدول النامية.	وجود علاقة ايجابية بينهما .	الاقتصادي تؤكد على أن القطاع المصرفي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي.	وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ، باعتباره العامل الرئيسي كخادم وكيل للخدمات المصرفية غير النقدية .
----------------------------	---	-----------------------------	--	--

اسم الباحث	حامد	شهاب	حسنية، والمتكسي	مرار، وعبد الرزاق	شديد
سنة النشر	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٠
اسم الدراسة	دور التخطيط الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان	دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠	دور الأمن في التنمية الاقتصادية في فلسطين	تمويل التنمية في فلسطين من خلال مؤسسات التمويل الصغير وبنوك التنمية: الخيارات والتحديات	تقييم دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في التأثير على بعض المؤشرات التنموية الاقتصادية (٢٠١٨-٢٠٠٦)
هدف الدراسة	مدى مساهمة التخطيط الاقتصادي في التنمية الاقتصادية ومعرفة مجالات التخطيط في الدول النامية	تحديد دور وتأثير القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠-٢٠١٩	التعرف على دور المؤسسة الأمنية متمثلة بالشرطة بالتنمية الاقتصادية بفلسطين	التعرف على خيارات وتحديات تمويل التنمية في فلسطين، الذي تلعب فيه مؤسسات التمويل الصغير دوراً رئيسياً، من خلال توفير التمويل الصغير للفئات الفقيرة، ومحدودة الدخل	تقييم دور المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار المحلي وبيان مقدار ما تضيفه المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي

المنهج المستخدم	المنهج الوصفي والتاريخي	المنهج القياسي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج الوصفي التحليلي والمقارن
أداة الدراسة	المقابلات الشخصية - البيانات الكمية	الانحدار الخطي	الاستبيان	المقابلات المعمقة	سلاسل زمنية
مجتمع الدراسة	السودان	القطاع الصناعي	المؤسسة الأمنية الشرطية	مؤسسات التمويل الصغير	المصارف الإسلامية
نتائج الدراسة	ضعف التنمية الاقتصادية بالسودان بشكل عام بسبب المعوقات والمشكلات الاقتصادية خاصة الديون الخارجية للدول النامية	وجود دور مهم للقطاع الصناعي من خلال الصناعات المستخرجة غير النفطية المقالع والتعدين في النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات غير النفطية	التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق بدون توفير أمن وأن لا تنمية بدون أمن	لا يوجد هناك مفهوم واضح للتمويل التنموي ومحاربة الفقر لدى مختلف الجهات العاملة في مجال التنمية، بما فيها مؤسسات التمويل الصغير. بل إن تعريف الفقر الرسمي، الذي يعتمد على مقاييس مرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي، وتقاس بالمؤشرات المرتبطة بخطوط الفقر العادي والمدقع، لا تجد توافقاً على ملاءمتها للخطط الاستراتيجية.	انخفاض مساهمة المصارف الإسلامية وأنشطة الوساطة المالية الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي



## ٣.٤.٢ التعقيب على الدراسات السابقة:

### ١.٣.٤.٢ أوجه تشابه الدراسة مع الدراسات السابقة:

أ- المتغيرات: تشابهت كل من دراسة: (قشي: ٢٠٢١)، (وديع: ٢٠٢١)، (حسين: ٢٠٢٠)، (عبد الرضا: ٢٠٢٠)، (Ugwuanyi & Amah Okore: ٢٠٢٢)، (Nugroho & Sugiyanto: ٢٠٢٢)، مع الدراسة الحالية باتخاذها التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل. وتشابهت كل من دراسة: (قوادرية: ٢٠٢٢)، (لزعر: ٢٠٢٢)، (حامد: ٢٠٢١)، (شهاب: ٢٠٢١)، (Abang: ٢٠٢٢)، (Kireyeva & others: ٢٠٢١) مع الدراسة الحالية في اتخاذها للتنمية الاقتصادية كمتغير تابع.

ب- المنهج المستخدم: تشابهت كل من دراسة: (قوادريه: ٢٠٢٢)، (لزعر: ٢٠٢٢)، (عبدالرحمن: ٢٠٢٢)، (معتصم: ٢٠٢١)، (حسنية، والمتسكي: ٢٠٢١)، (حامد: ٢٠٢١)، (مرار: ٢٠٢١)، (عبدالقادر: ٢٠٢١)، (قشي: ٢٠٢١)، (عزيزو: ٢٠٢١)، (حسين: ٢٠٢٠)، (شديد: ٢٠٢٠)، (Ugwuanyi & Amah Okore: ٢٠٢٢) مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتشابهت كل من دراسة: (عبدالرحمن: ٢٠٢٢)، (معتصم: ٢٠٢١)، (شهاب: ٢٠٢١)، (Abang: ٢٠٢٢)، (Kireyeva & others: ٢٠٢١) مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج القياسي.

ج- أداة الدراسة: تشابهت كل من دراسة: (قشي: ٢٠٢١)، (وديع: ٢٠٢١)، (العنزي: ٢٠٢٠)، (عبد الرضا: ٢٠٢٠) مع الدراسة في استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وتشابهت كل من دراسة: (حامد: ٢٠٢١)، (مرار: ٢٠٢١) مع الدراسة الحالية في استخدام المقابلات الشخصية والمعمقة. وتشابهت كل من دراسة: (عبدالرحمن: ٢٠٢٢)، (معتصم: ٢٠٢١)، (شهاب: ٢٠٢١)، (شديد: ٢٠٢٠) مع الدراسة الحالية في استخدام أداة السلاسل الزمنية والانحدار الخطي.

د- الحدود الزمانية: تشابهت كل من دراسة: (قوادرية: ٢٠٢٢)، (لزعر: ٢٠٢٢)، (Abang: ٢٠٢٢)، (عبدالرحمن: ٢٠٢٢)، (قوجيل: ٢٠٢٢)، (Ugwuanyi & Amah Okore: ٢٠٢٢)، (Nugroho & Sugiyanto: ٢٠٢٢) مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية التي تم تطبيق الدراسة بها.

هـ- الحدود المكانية: تشابهت كل من دراسة: (مرار: ٢٠٢١)، (شديد: ٢٠٢٠) مع الدراسة الحالية من حيث مجال التطبيق حيث تم تطبيق الدراسات في فلسطين.

#### ٢.٣.٤.٢ أوجه اختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة:

- أ- المتغيرات: اختلفت كل من دراسة: (قوجيل: ٢٠٢٢)، (عبد القادر: ٢٠٢١)، مع الدراسة الحالية حيث اتخذت الدراسة الحالية القطاع المصرفي كمتغير وسيط باختلاف الدراسات السابقة.
- ب- المنهج المستخدم: اختلفت كل من دراسة: (قوجيل: ٢٠٢٢)، (وديح: ٢٠٢١)، (العنزي: ٢٠٢٠)، مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم، حيث استخدمت هذه الدراسات السابقة كل من المنهج الاستنباطي ودراسة المقارنة.
- ج- أداة الدراسة: اختلفت دراسة: (معتصم: ٢٠٢١) مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة، حيث استخدمت هذه الدراسة طريقة التصحيح والخطأ.

#### ٣.٣.٤.٢ الفجوة البحثية وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

#### ١.٣.٣.٤.٢ يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية أحد الدراسات التي تدرس توجه حديث في العلوم التكنو مالية، التي من شأنها تسهيل جميع العمليات المالية والمصرفية التي بدورها تسهم في زيادة عجلة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وعليه يمكن تلخيص إسهامات هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في التالي:

- أ- تميزت الدراسة الحالية في كونها تعتبر من الدراسات الأوائل محلياً على حد علم الباحثة- التي تناولت الموضوع محل الدراسة مقارنة بالدراسات الأخرى.
- ب- هذه الدراسة حاولت قدر المستطاع استكمال الجهود البحثية التي أجريت على المستويين العربي والمحلي والمتعلقة بالتكنولوجيا المالية، وخاصة في القطاع المصرفي الفلسطيني، الأمر الذي يمثل إضافة معرفية لدعم الجهود البحثية المستمرة في سبل عملية التنمية الاقتصادية.
- ج- تميزت الدراسة الحالية في شمولية المحتوى لمفهوم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني، والتي لم يتم البحث فيه بالقدر الكافي على حد علم الباحثة، حيث تحتوي هذه الدراسة على إطار نظري تفصيلي بشكل واضح، مما يساعد الباحثين والمهتمين من الرجوع إليه والاستفادة منه بشكل واسع.
- د- استخدام أداتين لتطبيق الدراسة ، النموذج القياسي والنموذج الوصفي التحليلي .
- هـ- كونها دراسة حديثة في مجال تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني.

## ٢.٣.٣.٤.٢ الفجوة البحثية:

### الفجوة المكانية

- استهدفت الدراسات السابقة الدول الاجنبية والعربية.
- استهدفت الدراسة الحالية جميع محافظات فلسطين، وعلى وجه التحديد القطاع المصرفي في فلسطين.

### الفجوة المنهجية

- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، بالإعتماد على أداة الاستبانة واستخدام المعلومات والبيانات.
- اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي مع إضافة عدة أدوات جديدة تميزت بها عن الدراسات السابقة والمتمثلة المقابلات المهيكلة بالإضافة للمنهج القياسي المتمثل في أسلوب الإنحدار الخطي والسلاسل الزمنية.

### الفجوة المعرفية

- ندرت الدراسات السابقة التي تناولت الإطار المعرفي الذي يربط بين المتغيرات محل الدراسة والمتمثلة بالتكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية.
- عملت الدراسة الراهنة على تكوين معرفة جديدة تعتمد على تشخيص طبيعة العلاقات بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية في ظل بيئة عمل القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتالي المساهمة في خلق معارف جديدة مستندة إلى طبيعة النتائج البحثية التي خلصت إليها الدراسة الحالية.

### الفجوة التطبيقية

- طبقت الدراسة الحالية على القطاع المصرفي في فلسطين بكل ما يشمله من المصارف، شركات الاقراض المتخصصة، شركات الصيرفة، شركات خدمات الدفع الإلكتروني، مؤسسة ضمان الودائع.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

#### ١.٣ مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في الاستبيانات والمقابلات، بالإضافة لكافة الأساليب والإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الباحثة سواء من حيث طبيعة المنهج المستخدم أو الأدوات التي اعتمدت عليها في جمع البيانات أو الاختبارات المتعلقة بقابلية هذه الأدوات للاستخدام ومدى دقتها، هذا بالإضافة إلى أهم الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واثبات أو نفي فرضياته المقررة للوصول إلى الغايات النهائية المتمثلة بالنتائج والاستنتاجات البحثية. بالإضافة تحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير أثر المتغيرات المستقلة (عدد بطاقات الإئتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، وعدد نقاط البيع) في التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث اعتمدت الدراسة على عدد من النماذج القياسية، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات التي تمت سابقاً. كما يتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير

#### ٢.٣ منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتيح خيارات واسعة أمام الباحثين ويتصف بالمرونة التي تمكنهم من الاعتماد على أدوات وأساليب بحثية متنوعة يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرصودة، كما أن هذا المنهج يعتبر من المناهج واسعة الاستخدام في العلوم الإنسانية كونه يمكن الباحثين من التعاطي مع التوجهات والنزعات الإنسانية عبر الأدوات المتنوعة التي يتم الاعتماد عليها لوصف طبيعة الظاهرة ومسبباتها والآثار الناتجة عنها، هذا المنهج يتناسب مع طبيعة الظاهرة المبحوثة التي ترتبط بالعلوم الإنسانية، بالإضافة للمنهج القياسي من أجل بناء

نموذج قياسي لقياس أثر التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨م-٢٠٢١م)، وتقدير العلاقة الانحداريه بين المتغير التابع المتمثل بالتنمية الاقتصادية في فلسطين مع المتغيرات المستقلة التالية: عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، وعدد بطاقات الخصم).

### ٣.٣ مصادر جمع البيانات:

#### المصادر الأولية:

تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

#### ١. المصادر الأولية:

أ- وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة، وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها الإحصائي واستخدام المعالجات الإحصائية بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.  
ب- كما لجأت الباحثة لجمع أعداد عينة الدراسة من خلال المراسلة عبر إيميلات المؤسسات في مجتمع الدراسة كون أن أعداد العاملين في الدوائر الفنية فيها غير مصرح به عبر المواقع الرسمية لهم أو في تقارير سلطة النقد، فيعتبر أن هذا أول جمع لهذه الأعداد.

#### ٢. المصادر الثانوية: تم استخدام مصادر البيانات الثانوية من خلال الآتي:

- الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- الدوريات والمقالات والدراسات المنشورة ذات العلاقة.
- التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.
- شبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية
- اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، التي تتمثل بالبيانات السنوية للفترة من العام (٢٠٠٨م) إلى العام (٢٠٢١م). وقد تم تجميع البيانات لكل من (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، وعدد بطاقات الإئتمان) من خلال التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، أما متغير إجمالي الناتج المحلي من خلال موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة لبعض البيانات الأخرى الواردة في التقارير الدورية لسلطة النقد الفلسطينية.

### ٤.٣ مجتمع الدراسة

يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وتمثل مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في الدوائر الفنية بالقطاع المصرفي كاملاً متمثلاً في " سلطة النقد، المصارف، شركات الإقراض المتخصص، شركات خدمات الدفع الإلكتروني، المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، شركات الصيرفة ". ولغرض الوصول إلى مجتمع الدراسة الممثل للأفراد العاملين في الدوائر الفنية بالقطاع المصرفي في فلسطين، فقد لجأت الباحثة إلى الحصول على البيانات الخاصة بهؤلاء الأفراد وعددهم من خلال موقع سلطة النقد على الانترنت، ولكن عند عدم توفر هذه المعلومات عبر موقع سلطة النقد لجأت الباحثة لجمع أعداد عينة الدراسة من خلال المراسلة عبر إيميلات المؤسسات في مجتمع الدراسة كون أن أعداد العاملين في الدوائر الفنية فيها غير مصرح به عبر المواقع الرسمية لهم أو في تقارير سلطة النقد، فيعتبر أن هذا أول جمع لهذه الأعداد.

وقد قامت الباحثة باستهداف المؤسسات ذات الثقل النسبي الأكبر من بينها، وعليه فقد تكون مجتمع الدراسة المستهدف من إجمالي أعداد الأفراد العاملين في الدوائر الفنية بالقطاع المصرفي في فلسطين والبالغ عددهم 238 موظف.

### ٥.٣ عينة الدراسة:

لقد اعتمدت الباحثة في دراستها الحالية على استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة مكونة من الأفراد العاملين في الدوائر الفنية بالقطاع المصرفي في فلسطين، وذلك باستخدام معادلة روبيرت ماسون (بشمانني : ٢٠١٤ : ٩٠) بهدف الوصول إلى أفضل تمثيل لمجتمع الدراسة الراهن بالاعتماد على معادلة روبيرت ماسون لتحديد حجم العينة:

$$n = \frac{M}{[(S^2 \times (M - 1)) \div pq] + 1}$$

حيث أن:

M: حجم المجتمع.

S: قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة أي قسمة على معدل الخطأ 0.05.

P: نسبة توافر الخاصية وهي 0.05 تساوي 0.5.

q: نسبة الخطأ الذي يمكن التجاوز عنه وأكبر قيمة له 0.07.

توصلت الباحثة من خلال المعادلة إلى حجم عينة الدراسة المناسبة "147" موظفاً، من أصل المجتمع المتاح "238" موظفاً، ووزعت الاستبانات على الموظفين ممثلي عينة الدراسة، ولكن قامت بتوزيع عدد "160" استبانة لتجنب عدم استرداد العينة المطلوبة، خلال الفترة ما بين 15 اغسطس إلى 18 سبتمبر 2022، حيث تم استرداد "147" وهو حجم العينة المطلوب.

### العينة الاستطلاعية:

تعتبر العينة الاستطلاعية أحد أهم الأساليب التي يتم استخدامها للتأكد من مواءمة الأداة ميدانياً و حساب صلاحية الاستبانة من خلال معايير الصدق والثبات، واستناداً إلى نتائج تلك الصلاحية، يمكن إجراء تغيير في أداة البحث، كما أن العينة الاستطلاعية تزود الباحث بمعلومات هامة لمعرفة مدى وضوح الاستبانة أو الأداة المستخدمة للمبجوثين وعما إذا كانت هناك أية ملاحظات عليها من قبلهم، وتعتبر العينة الاستطلاعية نقطة انطلاق في البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي، وتُمثل الخطوة الأولى للدراسة الميدانية، وتكون بمثابة طمأنة للباحثة وبمثابة تعزيز للاستمرار في دراسته، وبناء على ذلك تم أخذ عينة استطلاعية مكونة من (30) مستجيب ومستجيبة للتحقق من صلاحية الاستبانة والتي تعد الخطوة الرئيسية قبل بدء توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة، وبعد التأكد من معايير الصدق والثبات تم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة.

### ٦.٣ أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة استعملت الباحثة ثلاث أدوات للدراسة:

**الأداة الأولى:** تكونت من استبانة تم بناؤها وتطويرها بالاستعانة بالمختصين بهذا المجال، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك تم الاستفادة من آراء بعض المختصين وممن يحملون درجة الدكتوراه في هذا التخصص، حيث تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول:** المتمثل بالخصائص الضابطة للفئة المستهدفة المتمثلة ب (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مكان العمل، المهارات التكنولوجية).
- **القسم الثاني:** المتمثل بفقرات المحور المستقل (التكنولوجيا المالية).
- **القسم الثالث:** المتمثل بفقرات المحور التابع (التنمية الاقتصادية).

**الأداة الثانية:** تكونت من مقابلات مهيكلة تمت مع المدراء وأصحاب الخبرة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.

الأداة الثالثة: تمثلت في استخدام المنهج القياسي " السلاسل الزمنية والنموذج الرياضي للدراسة " .

### ٨.٣ خطوات بناء أداة الدراسة (الاستبانة)

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري:

للتحقق من صدق البحث تم عرضها على مجموعة من المحكمين، بلغ عددهم (٧) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص ممن يحملون درجة الدكتوراه في هذا التخصص والدرجة أسماؤهم بالملحق رقم (٢)، لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول مضمون وسلامة اللغة ووضوح وملاءمة الفقرات لأغراض البحث، من حيث شموليتها وتغطيتها لمجالات البحث، وتم الأخذ بملاحظاتهم، فحذفت بعض الفقرات وأعيد صياغة بعض الفقرات أيضاً، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (31) فقرة موزعة على محورين وهي كالاتي:

المحور الأول: التكنولوجيا المالية ويتكون هذا المحور من (٢٠) فقرة موزعة على ٣ أبعاد، كالتالي:

-البعد الأول: الوعي المعرفي للجمهور، ويتكون هذا البعد من (٦) فقرات.

- البعد الثاني: التشريعات القانونية، ويتكون هذا البعد من (٩) فقرات.

- البعد الثالث: البنية التحتية التقنية، ويتكون هذا البعد من (٥) فقرات.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية، ويتكون هذا المحور من (١١) فقرة.

صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق وملاءمة كل فقرة من فقرات الدراسة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للبحث وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور نفسه.



أ- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (التكنولوجيا المالية)

جدول ١.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " الوعي المعرفي للجمهور " والدرجة الكلية للبعد

م	فقرات بعد (الوعي المعرفي للجمهور)	معامل ارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (sig)
1	ينعكس الوعي المعرفي للجمهور على استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	0.605**	Sig at 0.01
2	يسهم تنوع تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور.	0.692**	Sig at 0.01
3	تسهم المؤتمرات والندوات العلمية حول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي للجمهور.	0.642**	Sig at 0.01
4	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور.	0.750**	Sig at 0.01
5	يسهم الشمول المالي التكنولوجي في القطاع المصرفي على زيادة الوعي المعرفي للجمهور.	0.658**	Sig at 0.01
٦	تسهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في سرعة وصول الخدمات المالية إلى الجمهور.	0.632**	Sig at 0.01

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

يتضح من خلال الجدول (١.٣) أن جميع فقرات البعد الأول ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ )، وبذلك يعتبر بعد الوعي المعرفي للجمهور صادق لما وضع لقياسه.

جدول ٢.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " التشريعات القانونية " والدرجة الكلية للبعد

م	فقرات بعد (التشريعات القانونية)	معامل ارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (sig)
1	تسهم القوانين والتشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة اقبال الجمهور على الخدمات المالية التكنولوجية.	0.421**	Sig at 0.01
2	يوجد قوانين وتشريعات واضحة ومنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	0.730**	Sig at 0.01
3	يوجد أنظمة وتعليمات واضحة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	0.767**	Sig at 0.01
4	يوجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لمنصات التمويل الجماعي في القطاع المصرفي.	0.702**	Sig at 0.01
5	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لعمليات الإئتمان بكافة أنواعه في القطاع المصرفي.	0.788**	Sig at 0.01
٦	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لجميع عمليات الصرافة وتبديل العملات في القطاع المصرفي.	0.819**	Sig at 0.01
٧	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لخدمات الدفع الإلكتروني في القطاع المصرفي.	0.767**	Sig at 0.01
٨	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل عمليات تسوية المقاصة في القطاع المصرفي.	0.699**	Sig at 0.01
٩	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل التسويات وعمليات الدفع الإلكتروني في البورصة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	0.782**	Sig at 0.01

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

يتضح من خلال الجدول (٢.٣) أن جميع فقرات البعد الثاني ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ )، وبذلك يعتبر بعد التشريعات القانونية صادق لما وضع لقياسه.

جدول ٣.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " البنية التحتية التقنية " والدرجة الكلية للبعد

م	فقرات بعد (البنية التحتية التقنية)	معامل ارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (sig)
1	تساهم البنية التحتية التقنية الموجودة في تسهيل استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	0.709**	Sig at 0.01
2	توجد أنظمة ولوائح منظمة لهيكلية البنية التحتية التقنية الواجب توافرها لعملية التحول الرقمي في القطاع المصرفي.	0.745**	Sig at 0.01
3	تسمح البنية التحتية التقنية الموجودة في القطاع المصرفي للاستغناء عن العمل اليدوي.	0.830**	Sig at 0.01
4	توفر البنية التحتية شبكة انترنت بشكل دائم وفعال مما يمكن من استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	0.819**	Sig at 0.01
5	يمكن الاعتماد على البنية التحتية التقنية المتاحة لمواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.	0.863**	Sig at 0.01

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

يتضح من خلال الجدول (٣.٣) أن جميع فقرات البعد الثالث ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ )، وبذلك يعتبر بعد البنية التحتية التقنية صادق لما وضع لقياسه.

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (التنمية الاقتصادية)

جدول ٤.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " التنمية الاقتصادية " والدرجة الكلية للبعد

م	فقرات بعد (التنمية الاقتصادية)	معامل ارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (sig)
1	يسهم التنوع والابتكار في الخدمات المصرفية التكنولوجية في تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية.	0.475**	Sig at 0.01
2	تساهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بتوفير تمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية.	0.715**	Sig at 0.01
3	تحقق التكنولوجيا المالية إمكانية التعاون المالي بين مختلف الفئات الاجتماعية المستهدفة.	0.690**	Sig at 0.01
4	تفتح التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي آفاق جديدة للاستثمار.	0.704**	Sig at 0.01
5	تسهم التكنولوجيا المالية في تنمية التجارة الدولية من خلال عمليات التمويل الجماعي الإلكتروني.	0.725**	Sig at 0.01
6	تسهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي من تمويل المشاريع التنموية.	0.766**	Sig at 0.01
٧	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في تغطية وسد حاجات ورغبات المستهلكين.	0.499**	Sig at 0.01
٨	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في وصول الخدمات المالية للمناطق المهمشة اقتصادياً.	0.583**	Sig at 0.01
٩	تساهم الحكومة الإلكترونية في دعم القطاع المصرفي من أجل توفير خدماته المصرفية لكافة المناطق السكانية الفقيرة والنائية.	0.612**	Sig at 0.01
١٠	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بتسريع سداد الالتزامات المالية الجامعية للطلاب من خلال عمليات التحويل الإلكتروني.	0.370**	Sig at 0.01
١١	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بتسريع سداد فواتير الطاقة الكهربائية من خلال عمليات التحويل الإلكتروني.	0.509**	Sig at 0.01

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

يتضح من خلال الجدول (٤.٣) أن جميع فقرات المحور الثاني ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ )، وبذلك يعتبر محور التنمية الاقتصادية صادق لما وضع لقياسه.

#### الصدق البنائي:

يقصد بالصدق البنائي مدى ارتباط كل بعد مع المحور الذي ينتمي إليه البعد، يوضح الجدول التالي الصدق البنائي للدراسة:

#### جدول ٥.٣: الصدق البنائي للدراسة :

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل ارتباط (بيرسون)	البعد
0.000	0.475*	الوعي المعرفي للجمهور
0.000	0.843*	التشريعات القانونية
0.000	0.906*	البنية التحتية التقنية
0.000	0.922*	التكنولوجية المالية
0.000	0.931*	التنمية الاقتصادية

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

يتضح من خلال الجدول (٥.٣) أن جميع الأبعاد ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً مع المحور الذي ينتمي إليه هذا البعد، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ )، وبذلك تعتبر الأبعاد صادقة لما وضعت لقياسه.

### ٩.٣ ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، تم التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) من خلال معامل ألفا-كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول ٦.٣: مصفوفة معاملات الثبات لمحاور وأبعاد الاستبانة حسب معادلة كرونباخ- ألفا وطريقة التجزئة النصفية

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
المحور الأول: التكنولوجيا المالية.	٢٠	0.898	٠.٨٤٦
البعد الأول: الوعي المعرفي للجمهور	٦	0.712	٠.٧٠٨
البعد الثاني: التشريعات القانونية	٩	0.885	٠.٨١٢
البعد الثالث: البنية التحتية التقنية	٥	0.850	٠.٨٢٣
المحور الثاني: التنمية الاقتصادية	١١	0.891	٠.٨٦٧
الدرجة الكلية للدراسة	٣١	0.933	٠.٩١٨

المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى برنامج (SPSS).

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) بإيجاد معامل الثبات كرونباخ- ألفا (Cronbach-Alpha)، حيث بلغت قيمته للدرجة الكلية (0.933) لجميع فقرات الاستبانة والبالغ عددها (31) فقرة، وتشير هذه القيمة لثبات مرتفع في بيانات الدراسة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه البيانات وتحليلها وتعميمها على مجتمع الدراسة، حسب ما هو موضح في الجدول (٦.٣).

### ١٠.٣ اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تبين من خلال النتائج أن القيمة الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

### ١١.٣ خطوات بناء أداة الدراسة (المقابلة)

استخدمت الباحثة المقابلة الشخصية كأداة ثانية لجمع بعض البيانات، وكانت المقابلة قد طبقت على عينة بلغت (10) مسؤولين في القطاع المصرفي وخبراء في مجال التكنولوجيا المالية، وتكونت المقابلة من (7) أسئلة كالتالي:

١. برأيك هل تطبق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بشكلها المطلوب؟
٢. هل نتج عن دخول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي زيادة في مردوداته المالية الأمر الذي عكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
٣. باعتقادك كيف يمكن للتكنولوجيا المالية التأثير في عجلة التنمية الاقتصادية والارتقاء بها؟
٤. هل لدى الجمهور المتعامل وعي باستخدام أدوات التكنولوجيا المالية المقدمة من خلال القطاع المصرفي وكيف تساهم مؤسستك بتأهيل هذا الجمهور للتعامل مع تلك الأدوات؟
٥. ما التشريعات القانونية الموجودة التي تحفز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وهل غياب وجود قانون مشرع للتكنولوجيا المالية في فلسطين يحد من وجودها وسهولة استخدامها أم لا؟
٦. هل تتوفر بنية تحتية تقنية في القطاع المصرفي تساعد في تسهيل استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في عملك؟
٧. ما المحددات التي تحول دون استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي؟

### ٧.٣ خطوات بناء أداة الدراسة (النموذج القياسي) :

اعتمدت الدراسة على النموذج القياسي، وذلك على النحو التالي:

تم بناء النموذج بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كدراسة (حمزوي : ٢٠١٧)

$$percapita\ gdp = \beta_0 + \beta_1\ CRC + \beta_2\ NMG + \beta_3\ NS + \varepsilon$$

حيث إن:

$percapita\ gdp$  : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين كمتغير تابع.

$CRC$  : عدد بطاقات الائتمان كمتغير مستقل.

$NMG$  : عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي كمتغير مستقل.

$NS$  : عدد نقاط البيع كمتغير مستقل

$\beta_0$  : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$  : معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

$\varepsilon$  : الخطأ العشوائي .

ويمكن تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

#### - المتغيرات المستقلة الفرعية:

➤ **عدد بطاقات الائتمان:** هي بطاقة تصدر عن المؤسسات المالية وتحديداً البنوك، وتُوفّر لصاحبها إمكانية الحصول على المال، وغالباً يُستخدم هذا النوع من البطاقات الائتمانية في كلِّ من عمليات البيع، والحصول على تمويلات مالية قصيرة المدى .  
( Investopedia : ٢٠٢١ )

➤ **عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي:** هي بطاقة يتم استخدامها على أجهزة الصراف الآلي للسحب النقدي من حساب المتعامل مباشرة وكذلك لغايات القيام بعمليات الشراء من خلالها على نقاط البيع (POS) ويتم قيد القيمة مباشرة على حساب المتعامل. (بنك صفوة الإسلامي: ٢٠٢٢)

➤ **عدد نقاط البيع:** نظام يساعد العملاء على إتمام عمليات الدفع لمشترياتهم، سواء عبر المحلات التجارية العادية أو الإلكترونية. ويساعد الأنشطة التجارية على تسجيل المدفوعات ومتابعتها وإدارة مخزون المنتجات، والعمليات الأخرى المؤثرة في سير العمل، مثل الموارد البشرية والموردين وما إلى ذلك. (لطيف : ٢٠٢٢)

- **المتغير التابع :** نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان  
(حمدان، ودرويش : ٢٠٢٠)

#### اختبار جذر الوحدة:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أن تتصف هذه السلاسل بالاستقرار (السكون) Stationary، وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية أو بين السلسلة الزمنية لكل متغير على حدة غالباً ما يكون زائفاً



(عطية: ٢٠٠٥)، وبمعنى آخر كل متغير مستقل لا بد أن يأخذ فترة من الزمن يطلق عليها الفجوة المتباطئة حتى يظهر أثره في المتغير التابع، وذلك يرتبط بعوامل سيكولوجية وتكنولوجية وقانونية.

وعدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير يعود لاحتوائها على جذر الوحدة، وبالتالي لا بد من إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودرجة تكاملها، يعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية.

وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة إلا أنه تم الاعتماد على الاختبارين الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في الدراسات التطبيقية القياسية، بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع ( Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور . وتتخلص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيليبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة  $\lambda$ ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Null Hypothesis} \quad H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Alternative Hypothesis} \quad H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت  $\lambda$  سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية، فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، ٢٠١١).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار ( Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة؛ وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث  $m$  تمثل طول الفجوة الزمنية،  $y_t$  تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، و  $\beta_1$  تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، و  $t$  تمثل الاتجاه الزمني،  $\Delta$  يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة،  $y_{t-1}$  تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية،  $u_t$  تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيليبس بيرون المطور (Phillips Perron-PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة - وفقاً لاختبارات السكون السابقة - يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل.

#### اختبار التكامل المشترك:

يشير إنجل وجرانجر (Engle & Granger, 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة للمتغيرات، وبالتالي فإن الانحدار بين المتغيرات لا يكون زائفاً، ويستلزم اختبار التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات (الشوربجي، ٢٠٠٤).

وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين (العبدلي، ٢٠٠٧)، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى ( $\lambda_{Max}$ ) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008).

ويعتمد اختبار جوهانسون (Johansen, 1991)، وجوهانسون جيسلس (Juselius & Johansen Test) كتابه نموذج انحدار ذاتي متجه (VAR) على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \phi D_t + \varepsilon_t$$

وبصرف النظر عن دلالات هذا النموذج فإن ما يهم من هذا النموذج هو (r) رتبة المصفوفة  $\pi$  (عدد متجهات التكامل المشترك) ويعني متجه التكامل المشترك أنه على الرغم من وجود انحرافات للمتغيرات في الأجل القصير، إلا ان العلاقة بين المتغيرات متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل (عطية، ٢٠٠٥)، إن المصفوفة تحتوي على معلومات عن العلاقة طويلة الأجل، والمصفوفة  $\pi = \alpha\beta$ ، حيث تمثل  $\alpha$  سرعة التكيف للمعاملات و  $\beta$  مصفوفة معاملات العلاقة طويلة الأجل، ويقوم هذا الاختبار على خمسة خيارات أساسية:

١. البيانات في المستوى لا تملك اتجاهًا عاماً ومعادلة التكامل المشترك والانحدار الذاتي المتجه (VAR) لا تمتلك قاطع أو اتجاه.
٢. البيانات في المستوى تملك اتجاهًا عاماً خطأً ولكن معادلة التكامل المشترك ومعادلة VAR تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه)
٣. البيانات في المستوى لا تمتلك اتجاهًا عاماً ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه)، ومعادلة VAR لا تملك قاطع.
٤. البيانات في المستوى تملك اتجاهًا عاماً تربيعياً (الشكل قطع مكافئ)، ولكن معادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، ومعادلة (VAR) تملك قاطع.
٥. البيانات في المستوى تملك اتجاهًا عاماً خطأً ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، ومعادلة (VAR) لا تملك قاطع.

وعلى الرغم من وجود هذه الافتراضات الخمسة إلا أن عملية تحديد الخيار الأمثل تتطلب اختبارات إحصائية قياسية موسعة بسبب صعوبة تحديد الخيار الأفضل فإن معظم الدراسات العربية والأجنبية تجري هذا الاختبار وفق الفرضية الثانية فقط على الرغم من ان جوهانسون بين عدة خطوات للتحقق من مدى وجود قاطع واتجاه عام وهي تخفيض رتبة الانحدار، اختبار إحصائيات رتبة التكامل المشترك، اختبار تخفيض درجة الاتجاه، اختبار عدم وجود اتجاه في المكونات الثابتة الاتجاه، اختبار سكون الاتجاه (Johansen, S.R, 1994).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، وذلك من خلال اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك ( $r$ ) وهما:

### اختبار الإمكانية العظمى (The Lambda–Max test):

يحسب اختبار الامكانية العظمى من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث إن:

T: عدد المشاهدات

$\lambda_r + 1$ : الجذور المميزة (Eigenvalues) المقدره للمصفوفة  $\pi$

ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي ( $r$ ) مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي ( $r+1$ )

### اختبار الأثر The trace test:

ويعتمد اختبار الأثر على الصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة (المميزة) تقل أو تساوي ( $r$ ).

وفي حال وجود متجهات للتكامل المشترك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة. إلا ان اختبار التكامل المشترك يختبر وجود العلاقة طويلة الأجل، وبعد التحقق من وجود العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار جوهانسون لا بد من تقدير معادلة التكامل المشترك وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ نظراً لان المتغيرات محل الدراسة لم

تكن مستقرة في المستوى إلا أنها جميعاً استقرت في المستوى الأول، وهذا يتطلب استخدام طريقة نموذج تصحيح الخطأ (العمرو، ٢٠٠٦).

### العلاقة السببية للنموذج:

قدم اختبار WALD في الإحصاء لأول مرة من قبل ابراهام والد (Ibraham Wald) لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بعدة معلمات خاصة عندما يكون عدد المشاهدات كبيراً، حيث قام من خلاله باختبار معاملات الجمعية الأمريكية الرياضية ال 54 سنة (1943)، ويعد هذا الاختبار طريقة جيدة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات التفسيرية (المفسرة) في الدالة لها أهمية إحصائية في تفسير التقلبات في المتغير التابع أم لا، وعليه يمكن من خلال اختبار (Wald Test) بدراسة ما إذا كانت هناك علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل متغير مستقل والمتغير التابع في الدالة، ولمعرفة العلاقة السببية قصيرة الأجل في نموذج (VECM)، لا بد من إجراء اختبار (Wald test)، الذي يوضح العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بحيث يتم رفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير التابع إلى المتغير المستقل إذا كانت نتائج اختبار إحصائية (F Chi-square) معنوية عند مستوى دلالة 5% (خلف الله، ٢٠١٨)، وبالتالي نقبل الفرض البديل والعكس صحيح .

### تقييم جودة النموذج المقدر قياسياً:

تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Last Square OLS)، حيث أنها من الطرق الشائعة في تقدير معلمات نموذج الانحدار المتعدد (سيفو، ٢٠٠٨: ٨٩)، قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS).

وكذلك التأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم الاختبارات التشخيصية التالية (شيخة، ٢٠١١):

### أ- معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار:

إذا كانت جميع معاملات النموذج كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( $ajd R^2$ ) للنموذج مرتفعة، فهذا يدل على جودة النموذج المقدر.

## ب- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال قيمة معامل دوربن واتسون (Durbin Watson)، وإذا اقتربت من القيمة ٢، فإن ذلك يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

## ج- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

استخدم الباحث اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج (السواحي، وداوود، ٢٠١٣)، ويتم التأكد من أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان مستوى دلالة المحسوب (P-value) غير معنوي، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

## د- اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity):

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث إذا كانت قيمة الاختبار ( $F=$ ) بمستوى دلالة محسوب ( $P\text{-value} =$ ) غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ (صافي، ٢٠١٥)..

## هـ- المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة:

أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي وذلك من خلال إجراء اختبار (T-test) لاختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفر، وقد كانت نتائج اختبار t غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة ٥%، نستنتج قبول الفرض العدمي القائل بأن متوسط البواقي يساوي صفر.

### ١٢.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

جدول ٧.٣: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الرقم	الاختبار المستخدم	مكونات الاختبار
<b>اعتمدت الباحثة في الدراسة على برنامج (E-views) (SPSS V.25)</b>		
١.	اختبارات لقياس صدق متغيرات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• صدق الاتساق الداخلي من خلال (معامل ارتباط بيرسون).</li> <li>• صدق الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع باستخدام التحليل العاملي)</li> <li>• صدق البنائي من خلال (معامل ارتباط بيرسون)</li> </ul>
٢.	اختبارات لقياس ثبات متغيرات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• طريقة كرونباخ ألفا</li> <li>• طريقة الثبات المركب</li> <li>• طريقة معامل اوميغا الموزونة</li> </ul>
٣.	اختبارات لقياس التحليل الوصفي لمتغيرات (ابعاد ومحاور الدراسة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الجداول التكرارية والنسب المئوية</li> <li>• الوسط الحسابي</li> <li>• الوزن النسبي</li> <li>• الانحراف المعياري</li> <li>• اختبارات لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (٣) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة</li> <li>• الأشكال البيانية</li> </ul>
٤.	اختبارات فرضيات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• معامل ارتباط بيرسون (Person correlations).</li> <li>• طريقة الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression).</li> <li>• اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

## الفصل الرابع

### النتائج ومناقشتها

#### نتائج الدراسة

#### ١.٤ نتائج تحليل الاستبانة

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الضابطة

جدول ١.٤: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الضابطة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	٩٣	%٦٣.٣
	انثى	٥٤	%٣٦.٧
المؤهل العلمي	دبلوم	٤	%٢.٧
	بكالوريوس	١١٤	%٧٧.٦
	دراسات عليا	٢٨	%١٩.٠
	أخرى	١	%٠.٧
	أقل من ٥ سنوات	٤٧	%٣٢.٠
سنوات الخبرة	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٣٨	%٢٥.٩
	من ١١ إلى ١٥ سنة	١٣	%٨.٨
	أكثر من ١٥ سنة	٤٩	%٣٣.٣
	مصارف	٧٢	%٤٨.٩
مكان العمل	شركات الإقراض المتخصصة	١٧	%١١.٦
	شركات خدمات الدفع الالكتروني	٢٦	%١٧.٧
	شركات الصيرفة	٩	%٦.١٢
	مؤسسات ضمان الودائع	٩	%٦.١٢
	سلطة النقد الفلسطينية	٤	%٢.٧
	بيانات مفقودة	١٠	%٦.٨



المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
المهارات التكنولوجية	أساسية	٢١	١٤.٣%
	متوسطة	٧٦	٥١.٧%
	متقدمة	٥٠	٣٤.٠%

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يظهر من الجدول رقم (١.٤) لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأسئلة الشخصية، بأن غالبية عينة الدراسة من الذكور (N= 93, P= 63.3%) وتشكل الإناث (N= 54, P= 36.7%)، والمتغيرات الأخرى كما هي مبينة في الجدول السابق.

#### المعالجة الإحصائية

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في إعداد أداة الدراسة، بحيث تم اختيار الدرجة 1 للاستجابة "بغير موافق بشدة" في حين تم اختيار الدرجة 5 للاستجابة "بموافق بشدة" والدرجات الأخرى بما يتناسب مع الاختيارات والاستجابات.

ولأغراض التحليل الإحصائي، تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتم تفسير المتوسطات الحسابية للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، حسب مقياس الوزن الآتي الموضح بالجدول (٢.٤).

#### جدول ٢.٤: سلم مقياس الدراسة

الدرجة	الوزن النسبي	درجة الاستجابة
1.79 فأقل	35.8% فأقل	غير موافق بشدة
1.80 – 2.59	36% – 51.8%	غير موافق
2.60 – 3.39	52.0% – 67.8%	موافق إلى حد ما
3.40 – 4.19	68.0% – 83.8%	موافق
4.20 فأكثر	84.0% فأكثر	موافق بشدة

## ٢.٤ نتائج أسئلة الدراسة

نتائج سؤال الدراسة الرئيسي: ما انعكاسات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لكل بعد من أبعاد الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٣.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري واختبار T لأبعاد الدراسة

الترتيب	Sig.	T-Test	الدرجة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
<b>محور: التكنولوجيا المالية</b>							
1	0.00	٣٤.٩١	موافق بشدة	%٨٦.٢	٠.٤٥	٤.٣١	الوعي المعرفي للجمهور
2	0.00	٢٤.٦٩	موافق	%٨٢.٠	٠.٥٤	٤.١٠	التشريعات القانونية
3	0.00	١٥.٥٣	موافق	%٧٨.٦	٠.٧٣	٣.٩٣	البنية التحتية التقنية

المصدر : عداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

قيم المتوسط الحسابي لأبعاد محور التكنولوجيا المالية تراوحت بين (٣.٩٣) و (٤.٣١)، فقد حصل بعد الوعي المعرفي للجمهور على أعلى متوسط حسابي ومقداره (٤.٣١) بدرجة موافق بشدة، يليه بعد التشريعات القانونية بمتوسط حسابي مقداره (٤.١٠) بدرجة موافق، يليه بعد البنية التحتية التقنية بمتوسط حسابي مقداره (٣.٩٣) بدرجة موافق.

وتعزو الباحثة سبب نسبة الوعي المعرفي المرتفعة لزيادة انتشار التكنولوجيا بين جمهور المتعاملين والخدمات التكنولوجية التي يقدمها القطاع المصرفي لهم والحملات التثقيفية المقدمة لهم على كيفية استخدام أدوات التكنولوجيا المالية الحديثة في تسهيل إجراء مهامهم المالية، أما بالنسبة للتشريعات القانونية فتعزو الباحثة ذلك لعدم اكتمال النصوص القانونية بشكلها الصريح بما يخص التكنولوجيا المالية وطرق وأدوات استخدامها بنصوص قانونية واضحة ودقيقة لتشريع التكنولوجيا القانونية، في حين أعزت الباحثة حصول بعد البنية التحتية التقنية لأدنى درجة هو التحديات التي يواجهها المجتمع

الفلسطيني خاصة القطاع المصرفي من قيود موضوعة بسبب الاحتلال الذي في تدمير مستمر لأي بنية تحتية يتم انشائها خاصة في الحروب والعدوانات المتكررة من طرفه. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ( عبد الرضا، وآخرون: ٢٠٢٠ )، ( حسين: ٢٠٢٠ ).

**نتائج سؤال الدراسة الفرعي الأول:** ما انعكاسات درجة الوعي المعرفي للجمهور في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

للإجابة على السؤال الفرعي الأول، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد الوعي المعرفي للجمهور، وأيضاً تم حساب اختبار T لعينة واحدة لمعرفة درجة الإجابة زادت عن نسبة الحياد أم لا، وهو ما يوضحه الجداول التالية:

**جدول ٤.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار لفقرات بعد " الوعي المعرفي للجمهور "**

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	T-Test	Sig.	الترتيب
1	ينعكس الوعي المعرفي للجمهور على استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	4.03	1.046	80.544	موافق	11.90	0.000	6
2	يسهم تنوع تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور.	4.36	.690	87.074	موافق بشدة	23.77	0.000	٢
3	تسهم المؤتمرات والندوات العلمية حول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي للجمهور.	4.35	.615	86.938	موافق بشدة	26.53	0.000	٣
4	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور.	4.35	.627	86.938	موافق بشدة	26.06	0.000	٣
5	يسهم الشمول المالي التكنولوجي في القطاع المصرفي على زيادة الوعي المعرفي للجمهور.	4.24	.634	84.761	موافق بشدة	23.68	0.000	5

٦	تسهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في سرعة وصول الخدمات المالية إلى الجمهور.	4.56	.538	91.156	موافق بشدة	35.10	0.000	١
---	--	------	------	--------	------------	-------	-------	---

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

المتوسطات الحسابية لفقرات **بعد الوعي المعرفي للجمهور** انحصرت بين (٤.٠٣) و (٤.٥٦)، بأوزان نسبية (٨٠%) و (٩١%)، بدرجة موافق وموافق بشدة، وقد حصلت الفقرة السادسة " تسهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في سرعة وصول الخدمات المالية إلى الجمهور " التي بلغ وزنها النسبي ٩١% على أعلى وزن نسبي.

في حين حصلت الفقرة الأولى "ينعكس الوعي المعرفي للجمهور على استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي " التي بلغ وزنها النسبي ٨٠% على أقل وزن نسبي.

وتعزو الباحثة ذلك أنه رغم قيام القطاع المصرفي العديد من الحملات التثقيفية حول استخدام التكنولوجيا المالية إلا أن هناك بعض الضعف في الوعي المعرفي للجمهور في استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية قد يعود إلى أن هناك نسبة من المتعاملين مع القطاع المصرفي هم الجيل الكبير غير المواكب للتكنولوجيا والذي لربما يكون إدراكه للتعامل مع التطبيقات التكنولوجية الحديثة أقل من الجيل الصاعد، لذلك لا بد من زيادة تلك الحملات التثقيفية وتقسيمها بما يتناسب مع الفئات العمرية للمتعاملين مع القطاعات المصرفية. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ( قشي، وبركان: ٢٠٢١ ).

**نتائج سؤال الدراسة الفرعي الثاني:** ما انعكاسات التشريعات القانونية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

للإجابة على السؤال الفرعي الثاني، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات التشريعات القانونية، وأيضاً تم حساب اختبار T لعينة واحدة لمعرفة درجة الإجابة زادت عن نسبة الحياد أم لا، وهو ما يوضحه الجداول التالية:

جدول ٥.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار لفقرات بعد " التشريعات القانونية "

م	الفقرة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	T-Test	Sig.	الترتيب
1	تسهل القوانين والتشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة اقبال الجمهور على الخدمات المالية التكنولوجية.	4.18	.699	83.54	موافق	٢٠.٤٠	٠.٠٠٠	٢
2	يوجد قوانين وتشريعات واضحة ومنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	4.05	.747	81.09	موافق	١٧.١٠	٠.٠٠٠	٦
3	يوجد أنظمة وتعليمات واضحة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	4.04	.757	80.82	موافق	١٦.٦٦	0.000	٨
4	يوجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لمنصات التمويل الجماعي في القطاع المصرفي.	3.94	.796	78.78	موافق	١٤.٣٠	0.000	٩
5	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لعمليات الائتمان بكافة أنواعه في القطاع المصرفي.	4.11	.732	82.18	موافق	١٨.٣٦	٠.٠٠٠	٤
٦	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لجميع عمليات الصرافة وتبديل العملات في القطاع المصرفي.	4.11	.769	82.18	موافق	١٧.٤٩	٠.٠٠٠	٤
٧	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لخدمات الدفع الإلكتروني في القطاع المصرفي.	4.18	.759	83.67	موافق	١٨.٩١	٠.٠٠٠	٢

٨	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل عمليات تسوية المقاصة في القطاع المصرفي.	4.29	.692	85.71	موافق بشدة	٢٢.٥١	⋮	١
٩	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل التسويات وعمليات الدفع الإلكتروني في البورصة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	4.05	.809	81.09	موافق	١٥.٨٠	⋮	٦

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

أشارت النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية لفقرات التشريعات القانونية انحصرت بين (٣.٩٤) و (٤.٢٩)، بأوزان نسبية (٧٨.٧) و (٨٥.٧)، بدرجة موافق وموافق بشدة، وقد حصلت الفقرة الثامنة " توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل عمليات تسوية المقاصة في القطاع المصرفي " التي بلغ وزنها النسبي ٨٥.٧% على أعلى وزن نسبي، وتعزو الباحثة ذلك لوجود قوانين نصية وصريحة صادرة من سلطة النقد الفلسطينية توضح آلية عمل المقاصة في فلسطين بنظام آلي يقوم على تداول أصول الشيكات بين المصارف الأعضاء من خلال غرف المقاصة الوطنية في مواعيد محددة، فيما يتم تبادل بيانات الشيكات الالكترونية ما بين المصارف وغرف المقاصة باستخدام نظام المقاصة، وهذا ما أدى إلى أتمته عمليات تقاص الشيكات من خلال تطوير البنية التحتية وآليات الربط مع المصارف.

وحصلت كل من الفقرة الثانية " يوجد قوانين وتشريعات واضحة ومنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي " والفقرة الثالثة "يوجد أنظمة وتعليمات واضحة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي" على وزن نسبي بلغ " ٨١.٠٩"، " ٨٠.٨٢ " على التوالي، وهذ وما يؤكد على عدم وجود قانون خطي وصريح ينص على آليات وقوانين وأسس التعامل مع التكنولوجيا المالية في فلسطين مثل قانون التكنولوجيا المالية في الامارات وقانون التكنولوجيا المالية في مصر على حد علم الباحثة.

في حين حصلت الفقرة الرابعة " يوجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لمنصات التمويل الجماعي في القطاع المصرفي " التي بلغ وزنها النسبي ٧٨.٧% على أقل وزن نسبي، وتعزو الباحثة ذلك لعدم توفر أطر تنظيمية مسؤولة عن تنظيم أنشطة منصات التمويل الجماعي، وهذا ما أكده أيضاً صندوق النقد العربي في تقرير " مرصد التقنيات الحديثة في الدول العربية - منصات

التمويل الجماعي " لعام ٢٠٢١، حيث توجد منصتان تمويل جماعي في فلسطين هما " لنبنّي فلسطين، وكروبدال " تمارسان نشاط التمويل الجماعي القائم على التبرعات والتمويل الجماعي القائم على الأسهم (المشاركة في رأس المال)، ولكن لم تلاحظ الباحثة وجود أي قانون رسمي يشرع عمل هذه المنصات في فلسطين على حد علم الباحثة. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة .  
( نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية: ٢٠١٩ )

**نتائج سؤال الدراسة الفرعي الثالث:** ما انعكاسات البنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

للإجابة على السؤال الفرعي الثالث، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البنية التحتية التقنية، وأيضاً تم حساب اختبار لعينة واحدة لمعرفة درجة الإجابة زادت عن نسبة الحياد أم لا، وهو ما يوضحه الجداول التالية:

**جدول ٦.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار لفقرات بعد " البنية التحتية التقنية "**

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	T-Test	Sig.	الترتيب
1	تساهم البنية التحتية التقنية الموجودة في تسهيل استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	4.29	.704	85.85	موافق بشدة	٢٢.٢٥	٠.٠٠٠	١
2	توجد أنظمة ولوائح منظمة لهيكلية البنية التحتية التقنية الواجب توافرها لعملية التحول الرقمي في القطاع المصرفي.	4.03	.776	80.54	موافق	١٦.٠٥	0.000	٢
3	تسمح البنية التحتية التقنية الموجودة في القطاع المصرفي للاستغناء عن العمل اليدوي.	3.67	1.136	73.47	موافق	٧.١٨	0.000	٥
4	توفر البنية التحتية شبكة انترنت بشكل دائم وفعال مما يمكن من استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.	3.90	.998	77.96	موافق	١٠.٩٠	٠.٠٠٠	٣

5	يمكن الاعتماد على البنية التحتية التقنية المتاحة لمواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.	3.80	.955	76.05	موافق	١٠.١٨	0.000	٤
---	---	------	------	-------	-------	-------	-------	---

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

بلغت المتوسطات الحسابية لفقرات البنية التحتية التقنية انحصرت بين (٣.٦٧) و (٤.٢٩)، بأوزان نسبية (٧٤.٤٧) و (٨٥.٨٥)، بدرجة موافق وموافق بشدة، وقد حصلت الفقرة الأولى " تساهم البنية التحتية التقنية الموجودة في تسهيل استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي " التي بلغ وزنها النسبي ٨٥.٨٥% على أعلى وزن نسبي، وتعزو الباحثة ذلك أن البنية الحالية الموجودة قادرة على توفير تطبيقات التكنولوجيا المالية ولكن ليست بالكامل حيث أن هناك العديد من الأدوات والتطبيقات غير موجودة كما أشرنا سابقاً.

في حين حصلت الفقرة الثالثة " تسمح البنية التحتية التقنية الموجودة في القطاع المصرفي للاستغناء عن العمل اليدوي" التي بلغ وزنها النسبي ٧٤.٤٧% على أقل وزن نسبي، وتعزو الباحثة ذلك أن رغم توفر بنية تحتية تقنية إلا أنه ما زال القطاع المصرفي بحاجة إلى المزيد من العمل من أجل تحسين البنية التحتية للاتصالات والإنترنت وتوفير خدمات تخزين سحابية بدل الورقية ولا سيما سبب عدم توفر ذلك هو قيود الاحتلال المفروضة على بعض المعدات المستخدمة في البنى التحتية التي تهيئ وجود التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بشكلها المطلوب. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ( عزيزو: ٢٠٢١ ).

#### ٣.٤ نتائج تحليل المقابلة :

**السؤال الأول:** برأيك هل تطبق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بشكلها المطلوب؟

وقد كانت نتائجه:

- الأساليب والأدوات التي لها علاقة بالتكنولوجيا المالية موجودة في القطاع المصرفي، ولكن يوجد معوقات رئيسية متعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية، الذي يحد ويقلل من عملية الاستخدام.



- تعتبر التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني في بدايتها، ولكن لها ظهور ملحوظ في التعاملات المالية الحالية.
- يتم تطبيق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، ولكن لا زال هناك تفاوت في تطبيقها في هذا القطاع ولربما يعزى ذلك لحدثة دخولها للقطاع المصرفي الفلسطيني.

**التعليب :** من خلال الإجابات التي تم أخذها من المختصين والخبراء في مجال التكنولوجيا المالية تبين أن هناك محدودية في تطبيق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وتفاوت أيضا في التطبيق بين مؤسسات القطاع المصرفي نفسه. وتعزو الباحثة ذلك لحدثة موضوع التكنولوجيا المالية ومعوقات البنية التحتية والتشريعات القانونية لها.

**السؤال الثاني:** هل نتج عن دخول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي زيادة في مردوداته المالية الأمر الذي عكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؟

- في الوقت الحالي يمكن اعتبار أن التكنولوجيا المالية لم تدر أرباحاً من شأنها إظهار زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب حداثة وجودها في القطاع المصرفي الفلسطيني، ولكن سيكون انعكاس مردودات التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي بشكل ملحوظ في السنوات المقبلة بعد تطوير البنية التحتية التقنية بالشكل المطلوب.
- التكنولوجيا المالية ينتج عنها مردودات مالية في الوقت الحالي من خلال التعاملات المالية الداخلية والخارجية وهذا يعود بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي.
- التكنولوجيا المالية كان لها دور في زيادة مردودات القطاع المصرفي من خلال انعكاسه على جودة الخدمة وسهولة الخدمة وبالتالي أدى هذه لضم شريحة واسعة من المستخدمين وزيادة العمليات الائتمانية الموجهة لعمليات التنمية خاصة بعد تطبيق مبادئ الشمول المالي مما أدى لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

**التعليب :** أجمعت أغلب الآراء أن للتكنولوجيا المالية مردودات على القطاع المصرفي بنسب جديدة تظهر في الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، وتعزو الباحثة ذلك لتكثيف جهود القطاع المصرفي في التحول للنظام الإلكتروني في تعاملاتها المالية.

**السؤال الثالث:** باعتقادك كيف يمكن للتكنولوجيا المالية التأثير في عجلة التنمية الاقتصادية والارتقاء بها؟

- يوجد تأثير مباشر للتكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل عملية الاتصال والتواصل المالي وعمليات المشتريات والبيع الالكترونية وخلق بيئة جيدة تنعكس على جميع مناحي الحياة خصوصاً أن فلسطين دولة خدمات.
- التكنولوجيا المالية تعطي مرونة في التعاملات المالية وتعطي ثقة لاستخدام التطبيقات المحكمة مالياً، وبالتالي هذا يساعد على الارتقاء المالي والشفافية والشمول المالي الذي بدوره يؤثر في عجلة التنمية الاقتصادية إيجابياً.
- إن زيادة العمليات الائتمانية بشكل عام تزيد من التنمية الاقتصادية، فيمكن إنشاء منصات تمويل جماعي من شأنها توسيع حلقة العمليات الائتمانية، وأيضا تفعيل البصمة الإلكترونية التي تسهل الوقت والتكلفة بدل التوجه للقطاع المصرفي العامل للحصول على الإئتمان، وفي الوقت ذاته تعزيز عمليات الدفع والشراء الإلكترونية.
- تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في تعزيز مستويات الشمول المالي، بل أنها تكاد تشكل الوسيلة الأبرز للوصول إلى المزيد من الأفراد والفئات المهمشة. إذ أن تدن تكلفتها، وسهولة الحصول عليها، إلى جانب بساطة الإجراءات اللازمة للحصول على تلك الخدمات (كالمحفظة الإلكترونية) مقارنةً مع الخدمات التقليدية، كذلك إن زيادة الاعتماد على تنفيذ المعاملات المالية عبر القنوات الالكترونية سيخفف الاعتماد على النقد في تسوية المعاملات المالية، وبالتالي تقليل مستويات السيولة لدى البنوك، وهو ما يساهم في حل مشكلة فائض الشيكال التي تمر بها دولة فلسطين، فتراكم النقد يعد تكلفة يحمل عبئها كل من المواطن والحكومة. كما وسيسهل إمكانية رصد ومتابعة حركة الأموال في الاقتصاد، وهو ما يساعد صناع القرار بوضع الخطط الاستراتيجية وتوجيه سياساتهم النقدية والمالية.

**التعليق :** أشارت أغلب الآراء أن التكنولوجيا المالية يمكنها التأثير في التنمية الاقتصادية من خلال استخدام أدواتها بما يعود بالنفع للجمهور المنتسب للقطاع المصرفي، الأمر الذي سيشجعه للتعاملات الإلكترونية التي من شأنها الارتقاء بالتنمية الاقتصادية بالإيجاب، وتعزو الباحثة ذلك أن المحرك الحقيقي للتكنولوجيا المالية هو مدى إقبال الجمهور واقتناعه وثقته باستخدام هذه الأدوات بما يصب بصالحه وصالح القطاع المصرفي والدولة.

**السؤال الرابع:** هل لدى الجمهور المتعامل واعي باستخدام أدوات التكنولوجيا المالية المقدمة من خلال القطاع المصرفي وكيف يساهم بتأهيل هذا الجمهور للتعامل مع تلك الأدوات؟

- يوجد ضعف لدى الجمهور المتعامل في الوعي المالي، حيث أن عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي بشكل عام منخفض وبالتالي عدد المتعاملين مع التكنولوجيا المالية منخفض أكثر، لذلك لا بد من زيادة التركيز على واعي المستخدمين، لذا يجب على القطاع المصرفي تعزيز مفاهيم التكنولوجيا المالية.
- الجمهور المتعامل لا يوجد لديه الوعي المطلوب باستخدام أدوات التكنولوجيا المالية، وذلك بسبب تفضيل الكثير من المستخدمين للوسائل التقليدية، بسبب مشاكل العمولات وعدم توفر العملات المطلوبة بشكل دائم في الصرافات الآلية، أما القطاع المصرفي فهو يقوم بدورات تثقيفية لجمهور المتعاملين حول طرق استخدام أدوات التكنولوجيا المالية.

**التعليق :** أكدت جميع الآراء على وجود ضعف وتخوف وقلة ثقة لدى جمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي بما يخص الوعي المالي والوعي التكنولوجي بالرغم من قيام القطاع المصرفي بدورات تثقيفية وحملات دعائية حول موضوع التكنولوجيا المالية، وتعزو الباحثة ذلك بسبب عدم انتشار ثقافة التكنولوجيا المالية في المجتمع الفلسطيني بالشكل المطلوب ولربما لعدم وصول هذه الحملات والدورات أيضاً لجميع المناطق المهمشة.

**السؤال الخامس:** ما هي التشريعات القانونية الموجودة التي تحفز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وهل غياب وجود قانون مشرع للتكنولوجيا المالية في فلسطين يحد من وجودها وسهولة استخدامها أم لا ؟

- لا يوجد قانون منظم لعملية التكنولوجيا المالية مما يجعل من عملية التطبيق أمر يخضع لإدارة المصرف أو الإدارات الأخرى.
- لا يوجد تشريعات قانونية صريحة للتكنولوجيا المالية، وذلك بسبب عدم وجود مجلس تشريعي يهتم بالشؤون المالية وقلة اهتمام الجهات المختصة بالتكنولوجيا المالية سابقاً نتيجة عزوف استخدام الجمهور لها.
- يوجد بعض التعليمات بخصوص استخدام بعض أدوات التكنولوجيا المالية، ولكن حتى الآن لم يوجد أي قانون أو تشريع صريح ينظم ويضبط آليات التعامل بالتكنولوجيا المالية، ولعل ذلك بسبب غياب دور المجلس التشريعي في سن القوانين والتشريعات في السنوات السابقة.

**التعليق :** أجمعت جميع الآراء على عدم وجود تشريعات قانونية صريحة تنظم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وتحدد طرق التعامل بها، وأكدت على ضرورة وجود قانون تشريعي يضمن حماية المستهلك ويحدد الإطار القانوني لاستخدامات التكنولوجيا المالية.

**السؤال السادس:** هل تتوفر بنية تحتية تقنية في القطاع المصرفي تساعد في تسهيل استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في عملك ؟

- تتوفر بنية تحتية توفر الحد الأدنى من استخدام أدوات التكنولوجيا المالية، ولكن يوجد معوقات كثيرة تحول دون توفر البنية التحتية المطلوب وذلك بسبب الاحتلال والانقسام ومواضيع الانترنت والكهرباء ودخول المعدات والأجهزة المطلوبة.
- يوجد بنية تحتية، ولكنها ليست متكاملة بشكلها المطلوب، مثل وجود سلسلة قيمة متكاملة، أما في القطاع المصرفي الفلسطيني لا يوجد سلسلة قيمة متكاملة، ويعزى ذلك للاحتلال وعدم وعي المجتمع بالتكنولوجيا المالية، وضعف الوضع الاقتصادي.
- البنية التحتية الموجودة حالياً بحاجة لتطوير أكثر لكي تواكب الدول الأخرى وتقوم بالدور المطلوب لها.

**التعليق :** أكدت جميع الآراء أن البنية التحتية التقنية المتوفرة حالياً ليست متكاملة بشكلها المطلوب ولا تستطيع دعم التكنولوجيا المالية كما في الدول الأخرى، وتعزو الباحثة ذلك لعدة أسباب أهمها الاحتلال والانقسام وصعوبة توفير جميع المعدات المطلوبة للارتقاء بالتكنولوجيا المالية بالشكل المطلوب.

**السؤال السابع:** ما هي المحددات التي تحول دون استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي ؟

- ثقافة المجتمع والوعي المالي الموجود حالياً وإدراكهم لأهمية التكنولوجيا المالية في تسهيلها لجميع مناحي الحياة.
- عدم وجود إطار ناظم للتشريعات والقوانين التي من شأنها تحديد طرق استخدام أدوات التكنولوجيا المالية.
- البنية التحتية التي من الممكن أن تكون الأساس بوجود وانتشار التكنولوجيا المالية.
- الحصار والانقسام.
- وجود معوقات وصعوبات في ترخيص شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.
- من الناحية الأكاديمية عزوف الجامعات نحو تحولها لدراسة التكنولوجيا المالية.

- وجود تفاوت بمعرفة موظفي القطاع المصرفي في التشريعات والقوانين الموجودة وذلك بسبب وجود تراجع في التدريبات المقدمة للموظفين في القطاع المصرفي (انخفاض التكاليف التطويرية الخاصة بالموظفين ) خلال اخر ثلاثة أعوام.
  - عدم وجود محفزات لاستخدام التكنولوجيا المالية مثل ( تخفيض العمولات، التعاملات مع المؤسسات الرسمية تصبح من خلال أدوات التكنولوجيا المالية.
  - مقاومة التغيير سواء من قبل المؤسسات أو الأفراد، بالإضافة إلى قلة الوعي والتثقيف بخصوص استخدام هذه الخدمات والحلول، وأشار أيضا إلى تحديات الأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء، وهي أمور يجري العمل عليها بشكل مستمر من خلال خطط عمل واضحة وكذلك استقطاب الكفاءات وتوفير الموارد والأدوات الحديثة.
  - عدم الانتهاء من تطوير التشريعات والتعليمات الخاصة بـ (E-KYC ،E-signature)
  - ثقافة الاعتماد على النقد بالإضافة إلى تحديات ثقافية ودينية بالتعامل مع القطاعات المالية والمصرفية.
  - قلة المواهب أو صعوبة الوصول إليها أو الاحتفاظ بالخبراء المهرة في هذا المجال.
  - في بعض الأحيان يواجه رواد الاعمال والشركات الناشئة صعوبة في تقديم منتجات قائمة على التكنولوجيا المالية، أو الترويج لها أو إيصالها إلى القطاع المالي والمصرفي والمنظمين.
- التعليق :** كانت جميع آراء الخبراء تتمحور حول ضعف الوعي المعرفي للجمهور وغياب التشريعات القانونية للتكنولوجيا المالية وضعف البنية التحتية لها وهذا ما أشارت له الباحثة أيضا في تحديد أبعاد التكنولوجيا المالية المؤثرة في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. كما وأكدت على أهمية التكنولوجيا المالية كعلم يدرس في الجامعات الفلسطينية.

## ٤.٤ نتائج تحليل المنهج القياسي

### مقدمة

استعرض هذا الفصل نتائج تقدير النماذج القياسية وتحديد أثر المتغيرات المستقلة (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، عدد نقاط البيع) على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨م-٢٠٢١م). بالإضافة لتحليل الاستبانة للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة.

### ١.٤.٤ نتائج الوصف الإحصائي لمتغيرات النماذج القياسية

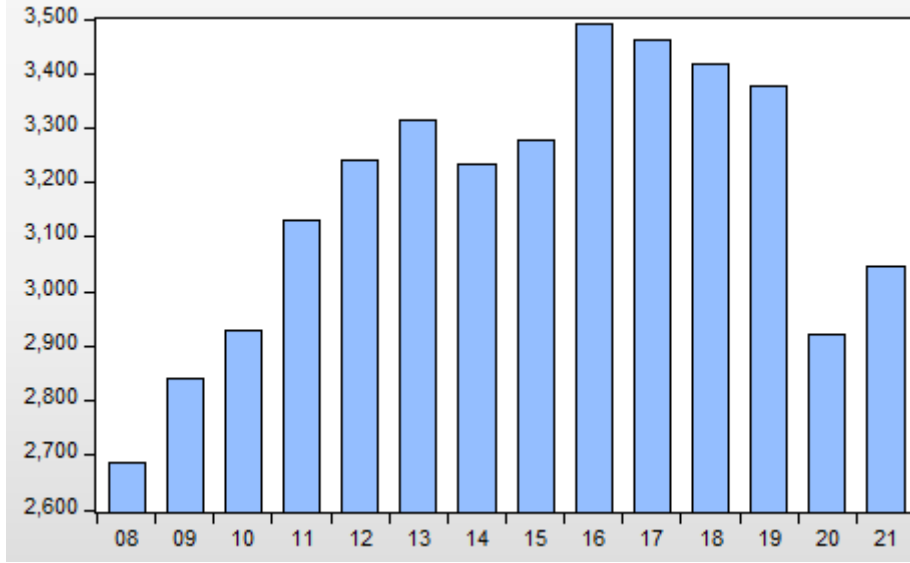
يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي:

جدول ٧.٤: المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي

	<i>Per capita GDP</i>	<i>CRC</i>	<i>NMG</i>	<i>NS</i>
<b>Mean</b>	3169.600	72422.64	124380.2	4887.214
<b>Median</b>	3237.550	76429.50	129432.5	5579.000
<b>Maximum</b>	3489.800	118076.0	189414.0	8005.000
<b>Minimum</b>	2686.900	18017.00	62180.00	1248.000
<b>Std.Dev</b>	249.8652	31342.59	38389.31	2086.028

المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً لمخرجات برنامج (E views)

يتضح من الجدول (٧.٤) أن الوسط الحسابي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد بلغ ٣,١٦٩.٦٠٠ دولار أمريكي، وبلغ أعلى قيمة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين ٣,٤٨٩.٨٠٠ دولار أمريكي، في حين بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين ٢,٦٨٦.٩٠٠ دولار أمريكي خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢١. والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لمتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

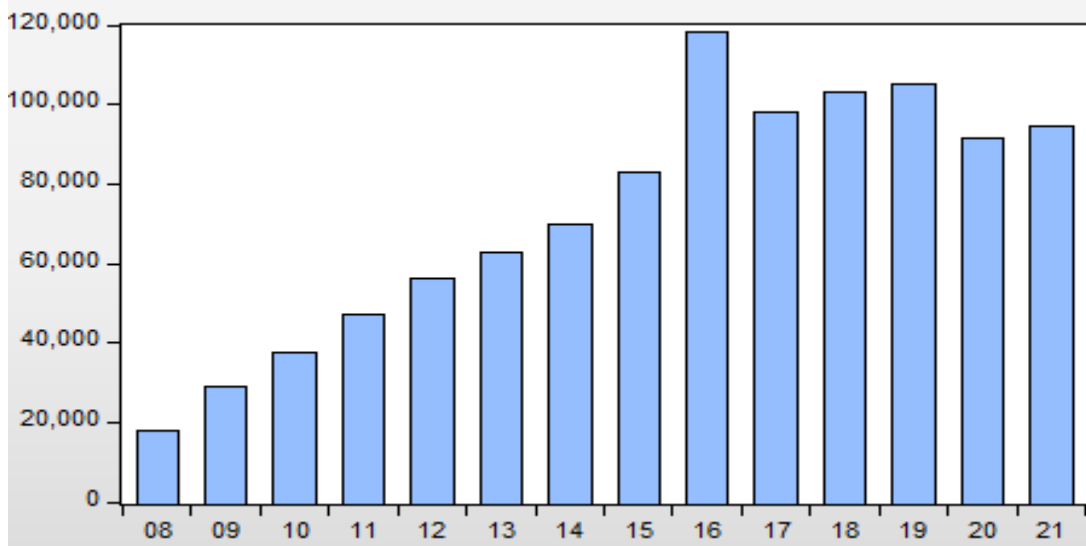


شكل ١.٤: التسلسل الزمني لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

تبين من خلال الشكل السابق تذبذب مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠٢١)، حيث أنه في العام ٢٠٠٨ تم تسجيل أدنى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (٢,٦٨٦.٩) دولار أمريكي، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي في العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٣,٢٣٣) مليون دولار في العام ٢٠١٤.

وتعزو الباحثة ذلك للأزمات الاقتصادية والحروب التي تعرضت لها فلسطين خلال هذه الأعوام مبدؤه بالانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧ تلاه حرب ٢٠٠٨، ثم حرب ٢٠١٢، وحرب ٢٠١٤، منتهية بأزمة كوفيد-١٩ التي أثرت على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الفلسطيني، من خلال التأثير على النشاطات الاقتصادية والإغلاقات الشاملة لكافة القطاعات الاقتصادية، مما انعكس على النمو الاقتصادي وبالتالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ( عبد القادر، ومنية: ٢٠٢١).

وتظهر الأرقام أيضاً أن الوسط الحسابي لعدد بطاقات الائتمان في فلسطين قد بلغ (٧٢,٤٢٢.٦٤) بطاقة، وبلغ أعلى عدد للبطاقات في فلسطين (١١٨,٠٧٦.٠) بطاقة، في حين كان أقل عدد للبطاقات في فلسطين (١٨,٠١٧.٠٠) بطاقة خلال الفترة من العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠٢١. والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لعدد بطاقات الائتمان في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)



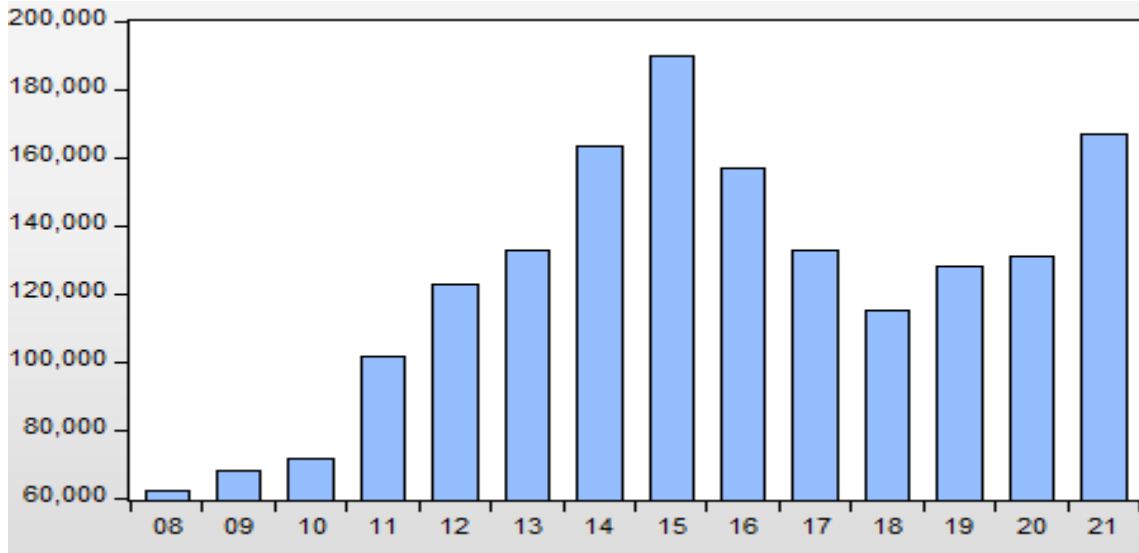
شكل ٢.٤: التسلسل الزمني لعدد بطاقات الائتمان في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لعدد بطاقات الائتمان في فلسطين قد بلغ (٧٢,٤٢٢.٦٤) بطاقة، حيث كان هناك ارتفاع في عدد بطاقات الائتمان بشكل مستمر من العام ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٦ حيث سجلت أعلى عدد بطاقات الائتمان بواقع (١١٨,٠٧٦) بطاقة ائتمان. وفي العام ٢٠١٧ انخفضت عدد بطاقات الائتمان إلى (٩٨,٠٤١) بطاقة، كما أن عدد بطاقات الائتمان انخفض في العام ٢٠٢٠ حيث بلغ (٩١,٤٧٦) مقارنة مع العام ٢٠١٩ (١٠٥,٢١٦).

وتعز الباحثه ذلك لأزمة كورونا التي حدثت وكان لها تأثير على الاقتصاد في ذلك الحين. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (عبد القادر، ومنية: ٢٠٢١).

أما على صعيد عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي فقد بلغ الوسط الحسابي لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في فلسطين (١٢٤٣٨٠.٢) بطاقة، كما بلغت أعلى قيمة لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في فلسطين (١٨٩٤١٤.٠) بطاقة، في حين كانت أقل قيمة لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في فلسطين (٦٢١٨٠.٠٠) بطاقة عن الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٨ وحتى نهاية العام ٢٠٢١، والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١).

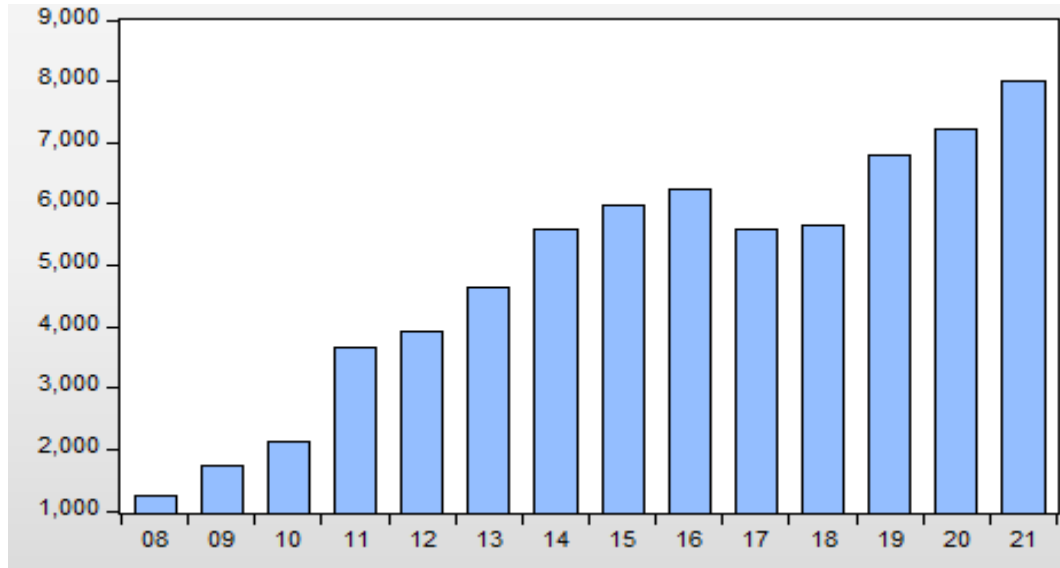




شكل ٣.٤: عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

من خلال الشكل السابق تبين أن هناك ارتفاع مستمر لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٥، حيث سجل العام ٢٠١٥ أعلى عدد لبطاقات السحب من الصراف الآلي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ (١٨٩٤١٤) بطاقة. وسجل عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي انخفاض ملحوظ خلال العام ٢٠١٦ حيث بلغت عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي (١٥٦٧٦٣) بطاقة في العام ٢٠١٦. واستمرت في الانخفاض المستمر حتى العام ٢٠١٨، ومن ثم ارتفع عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي في العام ٢٠١٩ لتبلغ (١٢٨٠٩٥) بطاقة، وسجل عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي (١٣٠٧٧٠) بطاقة في العام ٢٠٢٠. أما العام ٢٠٢١ فقد سجل عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي ارتفاعاً واضحاً مقارنة مع العام ٢٠٢٠ لتصل إلى (١٦٦٥٥٥) بطاقة. وتعزو الباحثة ذلك لعودة الاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، وزيادة أعداد الجمهور المتعامل مع البنوك ووعيهم حول كيفية استخدام هذه البطاقات لما توفره لهم من وقت انتظار في صفوف البنوك لسحب أموالهم أو إيداعها. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ( عبد القادر، ومنية: ٢٠٢١).

وفيما يتعلق بنقاط البيع فقد بلغ الوسط الحسابي لعدد نقاط البيع في فلسطين (٤٨٨٧.٢١٤) نقطة بيع، كما بلغت أعلى قيمة لنقاط البيع في فلسطين (٨٠٠٥) نقطة بيع، في حين كانت أقل قيمة لنقاط البيع في فلسطين (١٢٤٨) نقطة بيع عن الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٨ وحتى نهاية العام ٢٠٢١، والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لنقاط البيع خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١).



شكل ٤.٤: عدد نقاط البيع في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

من خلال الشكل السابق تبين أن هناك ارتفاع مستمر لعدد نقاط البيع خلال الفترة ٢٠٠٨ لغاية العام ٢٠١٦، وفي العام ٢٠١٧ سجل عدد نقاط البيع انخفاضاً مقارنة مع العام ٢٠١٦، حيث بلغ عدد نقاط البيع (٥٩٨٧) نقطة بيع في العام ٢٠١٧ مقارنة مع (٦٢٥٣) نقطة بيع في العام ٢٠١٦. وتعزو الباحثة ذلك إلى تقلبات الأوضاع الاقتصادية في ذلك العام .

#### ٢.٤.٤ نتائج اختبار جذر الوحدة :

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون.

جدول ٨.٤: نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون.

اختبار (ديكي فولر) الموسع ADF						المتغيرات
الفرق الأول			المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون	ثابت واتجاه	ثابت فقط	
-	-	-	٠.٤١٩	-	-	( <i>percapita gdp</i> ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
*٣.١٦٦	*٤.٣٥٢	*٣.٠٤٧	١.١٥٦	٢.٢١٦		
-	-	-	٠.٧٧٦	-	-	(CRC) عدد بطاقات الائتمان
*٣.٣٣٢	*٤.٣٦٦	*٣.٧٨٣	١.٢١٤	١.٧٧٠		

						<b>(NMG)</b>
-	-	-	٠.٨٤٠	-	-	عدد بطاقات السحب من الصراف الالي
*١.٨٠٩	*١.٧٨٥	*١.٩٧٥		٢.٢٢٠	١.٨٤٧	
						<b>(NS)</b>
-	-	-	٢.٤٨٧	-	-	عدد نقاط البيع
*١.٨١٢	*٢.٩٣٢	*٣.٠٠٩		١.٧٠٣	٠.٩٩٤	
<b>اختبار فيليبس بيرون (PP)</b>						
<b>الفرق الأول</b>			<b>المستوى</b>			<b>المتغيرات</b>
<b>بدون</b>	<b>ثابت واتجاه</b>	<b>ثابت فقط</b>	<b>بدون</b>	<b>ثابت واتجاه</b>	<b>ثابت فقط</b>	
						<b>(percapita gdp)</b>
-	-	-	٠.٤٠٥	-	-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
*٣.١٦٦	*٤.٧٠٢	*٣.٠٤٧		٠.٨٨٧	٢.٢١٦	
						<b>(CRC)</b>
-	-	-	٠.٧٧٦	-	-	عدد بطاقات الائتمان
*٣.٣٣١	*٤.٥٨٩	*٣.٧٨٣		١.١١٣	١.٨٨٨	
						<b>(NMG)</b>
-	-	-	٠.٦٤٠	-	-	عدد بطاقات السحب من الصراف الالي
*١.٨٠٩	*١.٧٨٥	*١.٩٧٥		١.٤٠٥	١.٤٥٠	
						<b>(NS)</b>
-	-	-	٢.٢٢٦	-	-	عدد نقاط البيع
*١.٨١٢	*٢.٩٢٦	*٣.٠٠٩		١.٧٥١	١.٠٠١	

\* دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%

المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً لمخرجات برنامج (E views)

من خلال جدول (٨.٤) تم ملاحظة أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى العام حسب اختباري ديكي فولر وفيلبس براون بثابت ومع ثابت ومتجه، وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول حسب اختبار ديكي فولر بثابت وبدون ثابت ومع ثابت ومتجه لجميع المتغيرات المستقلة (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الالي، وعدد نقاط البيع)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠٢١)

### ٣.٤.٤ نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الدراسة:

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك اختبار الامكانية العظمى واختبار الأثر.

جدول ٩.٤: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج التكنولوجيا المالية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

اختبار الأثر				
القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الحرجة Critical value	الفرض البديل ( $H_1$ )	فرض العدم ( $H_0$ ) عدد متجهات التكامل المشترك
0.0024	51.62	40.17493	$r > 0$	$r = 0$
0.0050	31.63	24.27596	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0217	14.45	12.32090	$r > 2$	$r \leq 2$
0.5632	0.455	4.129906	$r > 3$	$r \leq 3$
*Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
اختبار القيمة العظمى				
القيمة الاحتمالية	القيمة العظمى	القيمة الحرجة Critical value	الفرض البديل ( $H_1$ )	فرض العدم ( $H_0$ ) عدد متجهات التكامل المشترك
0.1663	19.98839	24.15921	$r > 0$	$r = 0$
0.0617	17.18191	17.79730	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0159	13.99711	11.22480	$r > 2$	$r \leq 2$
0.5632	0.455232	4.129906	$r > 3$	$r \leq 3$
*Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

يتضح من الجدول (٩.٤) أن نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على أن عدد المتجهات يساوي صفرًا معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ( $r = 0$ ) بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تقترض وجود

متجه وحيد على الأكثر معنوية، وبذلك نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أكثر من متجه تكامل وحيد. في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر معنوية، وبالتالي نقبل الفرض العدم مما يعني وجود متجهين للتكامل المشترك. في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود ثلاث متجهات تكامل مشترك على الأكثر غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرض البديل، مما يعني عدم وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك.

أما اختبار القيمة العظمى فجاءت نتائجها تدعم نتائج اختبار الأثر، حيث كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرض العدمي ( $t > 2$ ) متجهين على الأقل معنوية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني وجود متجهين تكامل مشترك. مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، عدد نقاط البيع) والمتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية في فلسطين.

#### العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية في فلسطين:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة بين (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف، عدد نقاط البيع) والتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

#### جدول ١٠.٤: معامل الارتباط بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية

المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)	
عدد بطاقات الائتمان	٠.٧٦٠٤٢٤
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	٠.٦١٧١٠٨
عدد نقاط البيع	٠.٥٦٢٩٤٩

من خلال الجدول السابق يتضح وجود علاقة قوية وطردية بين متغيرات التكنولوجيا المالية والمتمثلة في (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، عدد نقاط البيع) مع التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)، وهذا يعكس العلاقة بين تطور التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية في فلسطين، فعند زيادة التكنولوجيا المالية تزداد التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١). ومن الجدير ذكره أن متغير عدد نقاط البيع هو أضعف علاقة مع التنمية الاقتصادية في فلسطين.

## اختبار السببية:

يوضح الجدول التالي اختبار السببية لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، عدد نقاط البيع) مع المتغير التابع المتمثل بالتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠٢١).

### جدول ١١.٤: نتائج اختبار جرانجر للسببية

P-value	F-statistic	اتجاه العلاقة
0.6535	0.45226	<i>percapita GDP</i> ← <i>CRC</i> <i>CRC</i> ← <i>percapita GDP</i>
0.8335	0.18698	
0.1728	2.27939	<i>percapita GDP</i> ← <i>NMG</i> <i>NMG</i> ← <i>percapita GDP</i>
0.2479	1.71340	
0.0344	5.66472	<i>percapita GDP</i> ← <i>NS</i> <i>NS</i> ← <i>percapita GDP</i>
0.4465	0.90687	

تبين من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية وبين عدد بطاقات الائتمان، وعدم وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية وعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، بالإضافة لوجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية وعدد نقاط البيع، ذات اتجاه واحد تتجه من التنمية الاقتصادية إلى عدد نقاد البيع.

#### ٤.٤.٤ نتائج تقدير نموذج الدراسة:

والجدول التالي يوضح نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

جدول ١٢.٤: نتائج تقدير النموذج القياسي.

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	2.221336	0.326630	6.800764	0.0000
LOG (CRC)	0.289798	0.080621	3.594590	0.0049
LOG (NMG)	0.168422	0.087963	1.914694	0.0845
LOG (NS )	0.266587	0.103319	2.580227	0.0274
(ajd R2: 0.725) (R2: 0.78) DW= 1.27				
( F- statistic)= F-statistic= 12.43653 Prob 0.001037				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews).

قبل البدء في التفسير والتعليق على نتائج النموذج المقدر لابد من التأكد من جودة النموذج وذلك كما يلي:

أ- معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار:

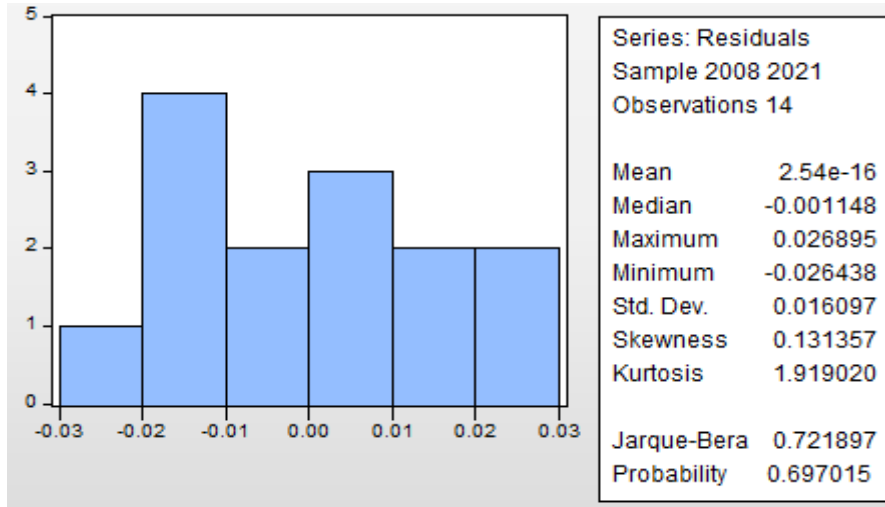
يلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات النموذج كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( $ajd R^2$ ) للنموذج (0.725)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي، عدد نقاط البيع) تفسر ما نسبته (٧٢.٥%) من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية.

ب- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

من خلال الجدول السابق تبين أن قيمة معامل دوربين واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.٢٧)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

### ج- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار ( $J=0.72189$ ) بمستوى دلالة محسوب ( $P\text{-value}=0.6970$ )، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل التالي يوضح أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل ٥.٤: التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: مخرجات برنامج (E-Views)

### د- اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity):

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار ( $F=0.020629$ ) بمستوى دلالة محسوب ( $P\text{-value}=0.8884$ ) وهي غير معنوية احصائياً، وبذلك تحقق شرط تجانس حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح اختبار (Arch).



#### جدول ١٣.٤: نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.020629	Prob. F(1,11)	0.8884
Obs*R-squared	0.024334	Prob. Chi-Square(1)	0.8760

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).  
من خلال جدول (١٣.٤) تبين أن قيمة الاختبار بلغت (0.020629)، والقيمة الاحتمالية (0.08884)، وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني رفض الفرض العدم الذي ينص على عدم تجانس حدود الخطأ، وبالتالي قبول الفرض البديل بمعنى تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

#### هـ- المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة:

أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوٍ للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفر، وقد كانت نتائج اختبار t غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة ٥% حيث بلغت قيمة الاختبار المحسوبة (t=0.1754)، وبلغت قيمة الدلالة المحسوبة (P-value=0.8614)، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأن متوسط البواقي يساوي صفرًا، والشكل البياني التالي يوضح المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة.



شكل ٦.٤: المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة

#### ٥.٤ اختبار فرضيات الدراسة للاستبيان :

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الخامسة استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (LinearRegression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول ١٤.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الأولى

القيمة الاحتمالية. Sig.	قيمة اختبار t	معامل الانحدار	المتغير
٠.٠٠٠٠	٤.٣٩	١.١١٣	الثابت
٠.٠٠٠٠	١٢.٤٠٦	٠.٧٥٨	التكنولوجيا المالية
تحليل التباين Anova			
معامل التحديد = ٠.٥١٥		اختبار F = ١٥٣.٠٠	
معامل الارتباط = ٠.٧١٨		القيمة الاحتمالية = ٠.٠٠٠٠	

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

تبين من خلال جدول (١٤.٤) أن معامل التحديد بلغ ٠.٥١٥ أي أن ما نسبته ٥١.٥% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير التكنولوجيا المالية، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت ٠.٠٠٠٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (٠.٧٥٨) وأن القيمة الاحتمالية بلغت ٠.٠٠٠٠، وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية .

وتعزو الباحثة ذلك لما تسهمه التكنولوجيا المالية من خلال ابتكاراتها في تلبية حاجات ورغبات جمهور المتعاملين المتنوعة وبالتالي الاستفادة منها في حياتهم اليومية التي تطورت بتطور الواقع الاقتصادي والتكنولوجي وهذا الامر مكن القطاع المصرفي من الدخول في أسواق متنوعة وذات طابع محلي ودولي وعالمي في نفس الوقت، مما أدى بدوره لزيادة عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مردودات القطاع المصرفي من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ≤ α) لدرجة الوعي المعرفي للجمهور في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (درجة الوعي المعرفي للجمهور) على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول ١٥.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

القيمة الاحتمالية Sig.	قيمة اختبار t	معامل الانحدار	المتغير
٠.٠٠٠٠	٥.٣٨	١.٧٩	الثابت
٠.٠٠٠٠	٧.٣٦	٠.٥٦٦	درجة الوعي المعرفي للجمهور
تحليل التباين Anova			
معامل التحديد = ٠.٢٧٢		اختبار F = ٥٤.٢٣	
معامل الارتباط = ٠.٥٢٢		القيمة الاحتمالية = ٠.٠٠٠٠	

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

تبين من خلال جدول (١٥.٤) أن معامل التحديد بلغ ٠.٢٧٢ أي أن ما نسبته ٢٧.٢% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير درجة الوعي المعرفي للجمهور، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت ٠.٠٠٠٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (٠.٥٦٦) وأن القيمة الاحتمالية بلغت ٠.٠٠٠٠، وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي لدرجة الوعي المعرفي للجمهور في القطاع المصرفي على

التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لدرجة الوعي المعرفي للجمهور في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

وتعزو الباحثة ذلك لمدى درجة رضا جمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي عن الخدمات المقدمة واستعمالهم لأدوات التكنولوجيا المالية التي من شأنها تلبية احتياجاتهم وتقليل الوقت والتكلفة لديهم قياساً بنظيرتها الخدمات التقليدية، مما يمكنهم من استخدام هذه الأدوات بالشكل الأمثل والذي يصب في مصلحة تطوير الاقتصاد وتنميته. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ( وديع، ومتولي: ٢٠٢١)، (قشي، بركان: ٢٠٢١)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\leq 0.05$ )  $\alpha$  للتشريعات القانونية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط ( Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (التشريعات القانونية) على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول ١٦.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

القيمة الاحتمالية Sig.	قيمة اختبار t	معامل الانحدار	المتغير
٠.٠٠٠٠	٧.٩٦	١.٩٩	الثابت
٠.٠٠٠٠	٨.٩٨	٠.٥٤٥	التشريعات القانونية
تحليل التباين Anova			
معامل التحديد = ٠.٣٥٨		اختبار F = ٨٠.٧٧	
معامل الارتباط = ٠.٥٩٨		القيمة الاحتمالية = ٠.٠٠٠٠	

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

تبين من خلال جدول (١٦.٤) أن معامل التحديد بلغ ٠.٣٥٨ أي أن ما نسبته ٣٥.٨% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير التشريعات القانونية، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبار بلغت ٠.٠٠٠٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (0.545) وأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.0000، وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي لدرجة التشريعات القانونية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتشريعات القانونية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن وجود قوانين وتشريعات تدعم عملية التحول المالي الرقمي؛ وتنظم الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، وتضبط الجرائم السيبرانية، وتنظم حقوق الملكية الفكرية، وتحمي الخصوصية والبيانات ذات الطابع الشخصي تعزز من إقبال القطاع المصرفي والجمهور المتعامل لاستخدام التكنولوجيا المالية في جميع العمليات المالية والحياتية التي من شأنها دعم عجلة التنمية الاقتصادية. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية: 2019).

**اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد انعكاسات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للبنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (البنية التحتية التقنية) على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول ١٧.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة**

المتغير	معامل الانحدار	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig.
الثابت	٢.٦٢	١٤.٦٩٦	٠.٠٠٠٠
البنية التحتية التقنية	٠.٤١٠	٩٣.٢٣١	٠.٠٠٠٠
تحليل التباين Anova			
اختبار F = ٨٤.٨٧		معامل التحديد = ٠.٦٠٨	
القيمة الاحتمالية = ٠.٠٠٠٠		معامل الارتباط = ٠.٣٦٩	

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

تبين من خلال جدول (١٧.٤) أن معامل التحديد بلغ ٠.٦٠٨ أي أن ما نسبته ٦٠.٨% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير البنية التحتية التقنية، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبار بلغت ٠.٠٠٠٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (٠.٤١٠) وأن القيمة الاحتمالية بلغت ٠.٠٠٠٠، وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للبنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للبنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وتعزو الباحثة ذلك أن وجود بنية تحتية تقنية سليمة وقوية مدعومة بإطار تشغيلي و تنظيمي مناسب يؤثر إيجاباً على تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (عزيزو: ٢٠٢١).

**اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Analysis) لمعرفة تأثير المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي) على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية الفلسطينية)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول ١٨.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية :**

القيمة الاحتمالية. Sig.	قيمة اختبار t	معامل الانحدار	المتغير
٠.٠٠٠٠	١٦.٢٣٢	٣.٠٦	الثابت
٠.٠٠٠٠	٩٦.٠٢١	٠.٥١٢	التكنولوجيا المالية
تحليل التباين Anova			
معامل التحديد = ٠.٥٠٦		اختبار F = ١٠٢.٠٨	
معامل الارتباط = ٠.٧١٤		القيمة الاحتمالية = ٠.٠٠٠٠	

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج (SPSS)

تبين من خلال جدول (١٨.٤) أن معامل التحديد بلغ ٠.٥٠٦ أي أن ما نسبته ٥٠.٦% من التغيرات في المتغير التابع يعود لمتغير التكنولوجيا المالية، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى، وأن القيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت ٠.٠٠٠٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي.

بلغ ميل خط الانحدار (٠.٥١٢) وأن القيمة الاحتمالية بلغت ٠.٠٠٠٠، وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

**اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد بطاقات الائتمان في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

بالرجوع إلى جدول رقم (٦.٤) فإن قيمة P-value أقل من ٠.٠٠٥ وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد بطاقات الائتمان في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وتعزو الباحثة ذلك لزيادة الاهتمام والإقبال على استخدام بطاقات الائتمان كونها وسيلة من وسائل الدفع والمبادلات بين الجمهور المتعامل بها لذلك فهي تؤثر بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال الحد من التسرب النقدي خارج القطاع المصرفي، الأمر الذي يجعل كمية النقود الموجودة لدى القطاع المصرفي أكبر وأقل تذبذباً، وبالتالي عدم تسربها خارجاً مما يمكن القطاع المصرفي من طرح تمويلات أكثر تساهم في العديد من إنشاء وتطوير المشاريع الاقتصادية، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي وكثرة العمليات التجارية التي ما كانت تتم لولا حصول الأفراد على السيولة المنجزة على البطاقات.

**اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد بطاقات لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

بالرجوع إلى جدول رقم (٦.٤) فإن قيمة P-value أكبر من ٠.٠٠٥ وبالتالي نقبل الفرض الصفري بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد بطاقات السحب الآلي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عدد بطاقات السحب الآلي ليست هيا الممثل الرئيس للعملية التنموية كونها لا تطرح أموال الهدف منها الإستثمار على قدر استعمال أموال هذه البطاقات للاستهلاك

**اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد نقاط البيع في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

بالرجوع إلى جدول رقم (٦.٤) فإن قيمة P-value أقل من ٠.٠٥ وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد نقاط البيع في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن زيادة انتشار نقاط البيع والتشجيع على استخدامها وتوفير السيولة اللازمة لها يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي في فلسطين بحيث يمكن كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية خاصة في المناطق النائية والبعيدة، الأمر الذي يساعد في خفض استخدام الورق النقدي في المعاملات التجارية، وزيادة من الوعي المالي والمصرفي جراء استخدامها مما يزيد من كفاءة اتمام المعاملات المالية والتجارية صاحبة الدور في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يدعم التنمية الاقتصادية.

**اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين، حول التكنولوجيا المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - مكان العمل - المهارات التكنولوجية) في القطاع المصرفي.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار T-Test لعينتين مستقلتين، واختبار التباين الأحادي One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول ١٩.٤: نتائج اختبار لعينتين مستقلتين واختبار التباين الأحادي للفرضية الرئيسية الثالثة :**

البيانات الديمغرافية	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig.
الجنس	Independent t- test	٠.٤٧١	٠.٦٣٠
المؤهل العلمي	One-way Anova	٠.٨٢٨	٠.٤٨١
سنوات الخبرة	One-way Anova	٠.٢٥٦	٠.٨٥٢
مكان العمل	One-way Anova	٠.٣١٢	٠.٧٢٤
المهارات التكنولوجية	One-way Anova	٢.٠٥	٠.٠٨٥

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)



تبين من خلال جدول (١٩.٤) أنه باستخدام اختبار "T" (Independent Samples T-Test) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابة المبحوثين حول التكنولوجيا المالية تعزى لمتغير الجنس.

كما بينت النتائج أن أنه باستخدام اختبار "التباين الأحادي" لمقارنة (3) متوسطات أو أكثر من البيانات، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابة المبحوثين حول التكنولوجيا المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي -سنوات الخبرة-مكان العمل-المهارات التكنولوجية) في القطاع المصرفي.

وتعزو الباحثة ذلك أن آراء المبحوثين كانت متشابهة فيما يخص التكنولوجيا المالية حيث لم يكن هناك فروق بين الذكور والاناث ولا يوجد فروق في اختلاف سنوات الخبرة وأيضاً لم يحدث فروق مكان العمل والمهارات التكنولوجية.

**اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين، حول التنمية الاقتصادية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس - المؤهل العلمي -سنوات الخبرة-مكان العمل-المهارات التكنولوجية) في القطاع المصرفي.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار T-Test لعينتين مستقلتين، واختبار التباين الأحادي One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول ٢٠.٤: نتائج اختبار لعينتين مستقلتين واختبار التباين الأحادي للفرضية الرئيسية الرابعة**

البيانات الديمغرافية	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig.
الجنس	Independent t- test	٠.٦٥٢	٠.٤١٣
المؤهل العلمي	One-way Anova	٠.٧٣٣	٠.٤٩٢
سنوات الخبرة	One-way Anova	٠.٢٣٤	٠.٨٥٦
مكان العمل	One-way Anova	٠.٤١٨	٠.٨٢٧
المهارات التكنولوجية	One-way Anova	١.٠٧	٠.٠٨٩

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

تبيين من خلال جدول (٢٠.٤) أنه باستخدام اختبار "T" (Independent Samples T-Test) تبيين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس.

كما بينت النتائج أن أنه باستخدام اختبار "التباين الأحادي" لمقارنة (3) متوسطات أو أكثر من البيانات، تبيين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية الاقتصادية تعزى للمتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي -سنوات الخبرة-مكان العمل-المهارات التكنولوجية) في القطاع المصرفي.

وتعزو الباحثة ذلك أن آراء المبحوثين كانت متشابهة فيما يخص التنمية الاقتصادية حيث لم يكن هناك فروق بين الذكور والاناث ولا يوجد فروق في اختلاف سنوات الخبرة وأيضاً لم يحدث فروق مكان العمل والمهارات التكنولوجية.

## ٦.٤ النتائج والتوصيات

### النتائج

١. بالرغم من أهمية التكنولوجيا المالية إلا أنه لا يزال هناك ضعف في توفر منظومة قانونية تؤمن الحماية لكل الأطراف وتضمن عمليات التبادل.
٢. تلعب التكنولوجيا المالية وتقنياتها دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية .
٣. وجود ضعف ملحوظ في الوعي المعرفي للجمهور من الناحية المالية والتكنولوجية.
٤. غياب وجود نص قانوني تشريعي ينظم للتكنولوجيا المالية.
٥. هناك ضعفاً في البنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي.
٦. وجود دور مهم لكل من الوعي المعرفي للجمهور والتشريعات القانونية المنظمة للتكنولوجيا المالية والبنية التحتية التقنية في عملية التنمية الاقتصادية في حال توفرها بالشكل المطلوب في فلسطين.
٧. هناك دوراً محدوداً لمساهمة الحكومة الإلكترونية في دعم القطاع المصرفي من أجل توفير خدماته المصرفية لكافة المناطق السكانية الفقيرة والناية.
٨. ضرورة وجود قوانين مشرعة لوجود منصات التمويل الجماعي بشكل قانوني من أجل حماية المتعاملين بها.
٩. للتكنولوجيا المالية انعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية الفلسطينية وظهر ذلك من خلال المردودات المحققة من استعمال أدوات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.
١٠. تبين أن هناك تذبذباً في مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) بسبب تسلسل عدة أزمات مرت بها دولة فلسطين، لا سيما الاحتلال والحصار وأزمة كوفيد التي انعكست على الوضع الاقتصادي سلباً.
١١. لوحظ وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد بطاقات الائتمان في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
١٢. تبين عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد بطاقات لعدد بطاقات السحب من الصراف الآلي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
١٣. تبين أن هناك أثراً ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد نقاط البيع في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

## التوصيات:

في ضوء النتائج والاستنتاجات السابقة فإن الباحثة خلصت إلى التوصيات التالية:

١. ضرورة العمل على زيادة الوعي المعرفي للجمهور من الناحية المالية والتكنولوجية من خلال تفعيل أدوار جميع القطاعات المختصة بذلك سواء القطاع العام أو القطاع الخاص أو قطاع المجتمع المدني وذلك من خلال كافة الأنشطة المنهجية واللامنهجية ( دورات تدريبية، مؤتمرات، ورش عمل، ندوات علمية، بروشورات، ووسائل التواصل الاجتماعي ) .
٢. ضرورة العمل على تطوير البنية القانونية للتكنولوجيا المالية .
٣. وجوب العمل على إيجاد قانون تشريعي للتكنولوجيا المالية كما هو الحال بالدول الأخرى لا سيما الدول العربية مثل مصر والإمارات.
٤. العمل على تطوير البنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي من خلال تدريب كوادر مؤهلة تستطيع التماشي والتعامل مع البيئة التكنولوجية المعاصرة وتدعيم هذه البنية بالأدوات والمعدات اللازمة كضرورة العمل بسلسلة قيمة متكاملة.
٥. تفعيل وتنشيط دور الحكومة الإلكترونية في دعم القطاع المصرفي تكنولوجياً.
٦. تفعيل نظام البصمة الإلكترونية التي تعد أحد أهم أدوات التكنولوجيا المالية.
٧. ضرورة العمل على صياغة قانوني تشريعي يصرح وجود منصات التمويل الجماعي بشكل قانوني مع الأسس الواجب توفرها لإنشاء هذه المنصات بشكل آمن.
٨. الاستمرار في زيادة وعي الجمهور لضرورة التحول للاعتماد على استعمال بطاقات الائتمان والإستغناء عن النقد لما لها من دور إيجابي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
٩. الاستمرار في زيادة عدد نقاط البيع جغرافياً في القطاع المصرفي.
١٠. ضرورة وجود تخصص علمي في الجامعات الفلسطينية يدرس التكنولوجيا المالية كعلم لحاجة القطاع المصرفي لهذا التخصص في السنوات المقبلة.
١١. فتح الباب أمام زيادة أعداد شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في فلسطين، وعدم تعقيد الإجراءات من أجل حصول هذه الشركات على التراخيص اللازمة لإنشائها.

#### ٧.٤ عناوين مقترحة لدراسات مستقبلية:

إستكمالاً للجهد المبذول في هذه الرسالة ومن منطلق أهمية الموضوع والنتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية، فإن الباحثة تقدم عناوين لدراسات مقترحة للدارسين في مجال التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية إثراءً للبحث العلمي في هذا المجال:

١. دور التطبيقات المالية التقنيات في دعم تنمية الاقتصادية في الفلسطيني.
٢. أثر عمل منصات التمويل الجماعي في زياده المشروعات الناشئة.
٣. دور الحكومة الالكترونية في دعم البيئة التكنولوجية في القطاع المالي والمصرفي.
٤. الانتهاكات الإسرائيلية وانعكاساتها على تطور التكنولوجيا المالية في فلسطين.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية:

١. آل شبيب، ف. (٢٠١٢): البنوك التجارية العلوم المصرفية، ط١. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
٢. أبو كرش، ش. (٢٠١٩): عصر التكنولوجيا المالية الجديد فينتيك، مجلة الدراسات المالية والمصرفية. ١٢ (١١). الامارات.
٣. الأمم المتحدة. (٢٠١٩): نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية.
٤. برجر، ت. (٢٠٢١): أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية. مصر.
٥. بن فضة، و، وبن حسان، ح. (معدان). (٢٠٢٠). "واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي". مجلة جامعة جيهان. ٤ (٣)، ص ص ١١١-١٣٠.
٦. بنك صفوة الإسلامي. (٢٠٢٢): <https://www.safwabank.com/ar/product>
٧. بوطريف، ل، ويونس، ش. (معدان). (٢٠٢١): واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. (٢). الجزائر.
٨. البياتي، س، وجاسم، د. (معدان). (٢٠٢٢). القطاع المصرفي العراقي: أهميته الاقتصادية وعلاقته بتمويل عجز الموازنة، مجلة الريادة للمال والاعمال. ٢٤ (١). العراق.
٩. التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. (٢٠٢١): <https://www.pdic.ps>.
١٠. تقرير سلطة النقد. (٢٠٢١): <https://www.pma.ps>.
١١. جودي، ل، ورابية، ف. (معدان). (٢٠١٦): دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
١٢. حامد، ب. (٢٠٢١): "دور التخطيط الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان (٢٠١٨م\_٢٠١٩م)"، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان. (رسالة ماجستير منشورة).
١٣. حداد، أ، وهذلول، م. (معدان). (٢٠٠٥): النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط١. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان.
١٤. حسنية، م، والمتكسي، ت. (معدان). (٢٠٢١): دور الأمن في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعقدة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السعودية.

١٥. حسين، ر. (٢٠٢٠): "أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. ٤ (١). مصر. ص ص ٤٧٣ - ٥٢٢ .
١٦. حمدان، ب، ودرويش، س. (معدان). (٢٠٢٠): *الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*، جامعة فلسطين.
١٧. حمزة، ح. (٢٠١١): *العولمة المالية والنمو الاقتصادي*، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان، الأردن.
١٨. خلف الله، ز. (٢٠١٨): *قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)*، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).
١٩. داوود، ح، والسواعي، خ. (معدان). (2013): *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7*، ط١. دار المسيرة، عمان، الأردن.
٢٠. دغش، ص. (٢٠١٨): "أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥"، *كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن*. (رسالة ماجستير منشورة).
٢١. سرايا، م. (٢٠٠٨): *البنوك التجارية شركات التامين*، ط٢. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية.
٢٢. سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠٢٢): *الشمول المالي، خدمات التقنيات المالية*.  
[/https://www.pma.ps/ar](https://www.pma.ps/ar)
٢٣. سويدى، م. (١٩٩٠): *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: التحليل السوسولوجي أهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر*، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
٢٤. سيفو، و. (٢٠٠٨): *الاقتصاد القياسي*، جامعة القدس المفتوحة. (د.ط.). (د.ن.). (د.م.).
٢٥. شحاته، م. (٢٠١٩): " *نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية*"، جامعة طنطا مصر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).
٢٦. شديد، م. (٢٠٢٠): *تقييم دور المصارف الاسلامية الفلسطينية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)*، *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية*. ٥ (٤). الجزائر.
٢٧. الشمري، م. والأسدي، م. والموسوي، أ. (معدون). (٢٠١٩): *الذكاء الاستراتيجي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بحث استطلاعي لآراء عينة من مدراء أقسام ومديري الشعب الإدارية في جامعة كربلاء*. *مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية*. (٤٢). ص ص ٢٢٢ - ٩٢٢.
٢٨. شهاب، خ. (٢٠٢١): *دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩*، *مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية*. ٥ (٢). العراق.

٢٩. الشوريجي، م. (٢٠٠٤): أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية. مؤتمر العلوم الإدارية الثاني-مواجهة التحديات في عصر العولمة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. ص ١-٣٠.
٣٠. شيخة، م. (2011): طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط١. دار الحامد. الجزائر.
٣١. صافي، س. (2015): مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام **E-Views**، مكتبة آفاق. غزة. فلسطين.
٣٢. صندوق النقد الدولي. (٢٠١٩): الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية.
٣٣. طالب، ع، والموسوي، ح، وحسن، م. (معدون). (٢٠١٣): إدارة المؤسسات المالية "مدخل فكري معاصر"، ط٣. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
٣٤. عبد الرحمن، ي. (٢٠٢٢): تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، ١٥ (١٣). مصر.
٣٥. عبد الرضا، م، وكريم، ح، وحرمان، س. (معدون). (٢٠٢٠): "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي". مجلة جامعة جيهان. ١٠. (٢). ص ص ١٢٧-١٣٥.
٣٦. عبد القادر، ج، ومنية، خ. (معدان). (٢٠٢١): نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة. ٧ (٣). الجزائر.
٣٧. العبدلي، ع. (2007): محددات الطلب على واردات الملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي. ١١ (٣٢). مصر.
٣٨. عجيمة، م، وناصف، إ، ونجا، ع. (معدون). (٢٠١٠): التنمية الاقتصادية " بين النظرية والتطبيق " النظريات - الاستراتيجية - التمويل - المشكلات، ط٢، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
٣٩. عطية، ع. (2005): الحديث في الاقتصاد القياسي-بين النظرية والتطبيق، ط١. السعودية.
٤٠. العمرو، ح. (٢٠٠٦): تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، مجلة المنارة، ٢٢. (٣).
٤١. العنزي، س. (٢٠٢٠): دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد ١٩، دراسة ميدانية على البنوك الكويتية. كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، الكويت.



٤٢. العنزي، ع.خ. (٢٠١٨): التكنولوجيا المالية ( FinTech ) وأثرها على خدمات المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.kantakji.com>

٤٣. فينتك. (٢٠١٩): الابتكارات المالية التقنية، شركة مارمور مينا إنتليجنس (ش. خ. م) "مارمور".

٤٤. قروري، ع. (٢٠٢١): دور الحوسبة السحابية في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول الأوروبية، جامعة الجزائر. الجزائر.

٤٥. قشي، م، وبركان، إ. (معدان). (٢٠٢١): التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، دار أوبرا، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا. مصر.

٤٦. قوادرية، خ، وقاضي، ع، وراجف، ن. (معدون). (٢٠٢٢): دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية. ٢ (١). الجزائر.

٤٧. قوجيل، م، وطيبه، ع. (معدان). (٢٠٢٢): مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي - دراسة تنظيمية واحترافية، مجلة الاقتصاد والمالية. ٨ (٢). الجزائر.

٤٨. كبداني، س. (٢٠١٣): اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر. (رسالة دكتوراه منشورة).

٤٩. لزعر، و. (٢٠٢٢): دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. ٥ (١). الجزائر.

٥٠. لزهاري، ز، وحجاج، ن. (معدان). (٢٠١٨): التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي.. الواقع وآفاق، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية - تحديات النمو والمنافسة- المركز الجامعي بتمنراست.

٥١. لطرش، ذ، وحراق، س. (معدان). (٢٠٢٠): واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. ٥ (٢). الجزائر.

٥٢. لطيف، أ. (٢٠٢٢): نظام نقاط البيع POS، منصة مستقل .

<https://blog.mostaql.com/point-of-sale-system/#point-of-sale-system>

٥٣. مراد، ر. (٢٠٢١): تمويل التنمية في فلسطين من خلال مؤسسات التمويل الصغير وبنوك التنمية: الخيارات والتحديات، (د.ط). (د.ن). (د.م).

٥٤. مركز الاحصاء الفلسطيني. (٢٠٢١): <https://www.pcbs.gov.ps/>

٥٥. معتصم، ن، ومختاري، ف. (معدان). (٢٠٢١): تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاقر اقتصادية. ١٢ (١). الجزائر.
٥٦. نسمان، ن. (٢٠٢١): أقر الذكاء الاقتصادي على الازدهار التنظيمي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية (المصارف العامل في المحافظات الجنوبية الفلسطينية). جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
٥٧. وديع، أ، ومتولي، م. (معدان). (٢٠٢١): تأثير الاستثمار في التكنولوجيا المالية على ربحية وريادة الوحدات المصرفية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية. ٢٢ (٣). مصر.
٥٨. ونوغي، م. (٢٠٢١): دور الاقتصاد المعرفي في تكريس التنمية الاقتصادية في الدولة الحديثة، جامعة مولود معمري - تيزي وزو.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bank negara malaysia. (2020): **retrieved 03 10, 2020**, from bank negara malaysia: [www.bnm.gov.my/index.php](http://www.bnm.gov.my/index.php).
2. Basel committee on banking supervision- implications of fintech developments for banks and bank supervisors- february 2018- p05.
3. Bloomenthal, A. (2021): **credit card: what it is**, how it works, and how to get one. investopedia . <https://www.investopedia.com/terms/c/creditcard.asp>
4. brooks, C. (2008): **introductory econometrics for finance**, second edi, cambridge university, new yourk.
5. Carol m. kopp. (2020): "**development economics**", investopedia, retrieved 7/10/2021. edited.
6. Cointegration analysis of nonstationary variables. **econometric reviews**, 13 (2), pp. 205-229.
7. Consumers international, coming together for change, banking on the future; july 2017.
8. Fundamental of banking by prin. (2013 ): dr. babasaheb sangale , prin. dr. t. n. salve and dr. m. u. mulani copyright.
9. Gujarati, D.N. (2004): basic econometrics. 4th edition, mcgraw-hill companies.
10. Johansen, S. R. (1994): **the role of the constant and linear terms in**.
11. Martin , E., & Jan Hendrik , W. (2016): **university of gallen**. retrieved 03 14, 2021, from university of gallen: [www.unisg.ch](http://www.unisg.ch)

12. Matthieu, L. (2017): les banques aux prises avec les fintech, **journal de l'economie politique**, france, pp 46-47.
13. Milena , V. (2020): **fintech and financial stability potential influence of fintech on financial stability**, risks and benefits. journal of central banking theory and practice, p. 54.
14. Paolo, G. (2018): **fintech risk management a recherche challenge for artificial intelligence in finance**. specialty grand challenge .
15. Rsa, S. L. (2020): **from rsa security llc**: [www.rsa.com](http://www.rsa.com)

## الملاحق

ملحق ١: الاستبانة النهائية لأداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الفاضل.. أختي الفاضلة:

تحية طيبة وبعد،

أضع بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة حول

" التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية". من أجل الحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية المستدامة- تخصص بناء مؤسسات وموارد بشرية- جامعة القدس أبو ديس، وكونكم أهل خبرة واختصاص في هذا المجال ومد أهمية آرائكم لإنجاح هذه الدراسة نرجو التكرم بالاهتمام والإجابة عن مجموعة الأسئلة المتضمنة في هذه الاستبانة، وذلك بوضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك.

وتؤكد الباحثة أن المعلومات التي ستحصل عليها ستحاط بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحثة

نجوى شريف ثابت

الجزء الأول: الخصائص الضابطة:

١- النوع الاجتماعي :  ذكر  أنثى

٢- المؤهل العلمي:

دبلوم  بكالوريوس  دراسات عليا  أخرى

٣- سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات  من ٥ - ١٠ سنوات

من ١٠ - ١٥ سنة  أكثر من ١٥ سنة

٤- مكان العمل:

مصارف  شركات الاقراض المتخصصة  شركات خدمات الدفع الإلكتروني

شركات الصيرفة  مؤسسة ضمان الودائع  سلطة النقد الفلسطينية

٥- المهارات التكنولوجية :

أساسية  متوسطة  متقدمة

الجزء الثاني:

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

أولاً : الوعي المعرفي للجمهور.

بدائل الإجابة					الفقرات	م.
١	٢	٣	٤	٥		
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة		
					١	ينعكس الوعي المعرفي للجمهور على استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي .
					٢	يسهم تنوع تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور .
					٣	تسهم المؤتمرات والندوات العلمية حول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي للجمهور .
					٤	يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة الوعي المعرفي لدى الجمهور .
					٥	يسهم الشمول المالي التكنولوجي في القطاع المصرفي على زيادة الوعي المعرفي للجمهور .
					٦	تسهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في سرعة وصول الخدمات المالية إلى الجمهور .

ثانياً: التشريعات القانونية.

بدائل الإجابة					الفقرات	م.م
١	٢	٣	٤	٥		
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة		
					١	تسهل القوانين والتشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي إلى زيادة اقبال الجمهور على الخدمات المالية التكنولوجية .
					٢	يوجد قوانين وتشريعات واضحة ومنظمة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.
					٣	يوجد أنظمة وتعليمات واضحة للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.
					٤	يوجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لمنصات التمويل الجماعي في القطاع المصرفي .
					٥	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لعمليات الإئتمان بكافة أنواعه في القطاع المصرفي .
					٦	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لجميع عمليات الصرافة وتبديل العملات في القطاع المصرفي.
					٧	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لخدمات الدفع الإلكتروني في القطاع المصرفي .
					٨	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل عمليات تسوية المقاصة في القطاع المصرفي .
					٩	توجد قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات واضحة ومنظمة لتسهيل التسويات وعمليات الدفع الإلكتروني في البورصة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.

ثالثاً: البنية التحتية التقنية.

بدائل الإجابة					الفقرات	م.م
١	٢	٣	٤	٥		
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة		
					١	تساهم البنية التحتية التقنية الموجودة في تسهيل استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي .
					٢	توجد أنظمة ولوائح منظمة لهيكلية البنية التحتية التقنية الواجب توافرها لعملية التحول الرقمي في القطاع المصرفي .
					٣	تسمح البنية التحتية التقنية الموجودة في القطاع المصرفي للاستغناء عن العمل اليدوي.
					٤	توفر البنية التحتية شبكة انترنت بشكل دائم و فعال مما يمكن من استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي .
					٥	يمكن الاعتماد على البنية التحتية التقنية المتاحة لمواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.



## المحور الثاني : التنمية الاقتصادية

بدائل الإجابة					الفقرات	م.٠
١	٢	٣	٤	٥		
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة		
					يسهم التنوع والابتكار في الخدمات المصرفية التكنولوجية في تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية .	١
					تساهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بتوفير تمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية .	٢
					تحقق التكنولوجيا المالية إمكانية التعاون المالي بين مختلف الفئات الإجتماعية المستهدفة.	٣
					تفتح التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي آفاق جديدة للاستثمار.	٤
					تسهم التكنولوجيا المالية في تنمية التجارة الدولية من خلال عمليات التمويل الجماعي الإلكتروني.	٥
					تسهم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي من تمويل المشاريع التنموية .	٦
					يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في تغطية وسد حاجات ورغبات المستهلكين.	٧
					يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في وصول الخدمات المالية للمناطق المهمشة اقتصادياً .	٨
					تساهم الحكومة الإلكترونية في دعم القطاع المصرفي من أجل توفير خدماته المصرفية لكافة المناطق السكنية الفقيرة والنائية.	٩
					يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بتسريع سداد الالتزامات المالية الجامعية للطلاب من خلال عمليات التحويل الإلكتروني .	١٠
					يسهم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي بتسريع سداد فواتير الطاقة الكهربائية من خلال عمليات التحويل الإلكتروني .	١١

ملحق ٢: أسئلة المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الفاضل.. أختي الفاضلة:

تحية طيبة وبعد،

بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة حول

" التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية". من أجل الحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية المستدامة- تخصص بناء مؤسسات وموارد بشرية- جامعة القدس أبو ديس، وكونكم أهل خبرة واختصاص في هذا المجال ومد أهمية آرائكم لإنجاح هذه الدراسة نرجو التكرم بالاهتمام والإجابة عن مجموعة الأسئلة المتضمنة في هذه المقابلة.

وتؤكد الباحثة أن المعلومات التي ستحصل عليها ستحاط بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحثة

نجوى شريف ثابت

١. برأيك هل تطبق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الذي تعمل به بشكلها المطلوب ؟

.....  
.....  
.....

٢. هل نتج عن دخول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الذي تعمل به زيادة في مردوداته المالية الأمر الذي عكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؟

.....  
.....  
.....

٣. باعتقادك كيف يمكن للتكنولوجيا المالية التأثير في عجلة التنمية الاقتصادية والارتقاء بها؟

.....  
.....  
.....

٤. هل لدى الجمهور المتعامل واعي باستخدام أدوات التكنولوجيا المالية المقدمة من خلال القطاع المصرفي الذي تعمل به وكيف تساهم مؤسستك بتأهيل هذا الجمهور للتعامل مع تلك الأدوات؟

.....  
.....  
.....

٥. ما التشريعات القانونية الموجودة التي تحفز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي لديك وهل غياب وجود قانون مشرع للتكنولوجيا المالية في فلسطين يحد من وجودها وسهولة استخدامها أم لا ؟

.....  
.....  
.....

٦. هل تتوفر بنية تحتية تقنية في القطاع المصرفي الذي تعمل به تساعد في تسهيل استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في عملك ؟

.....  
.....  
.....

٧. ما المحددات التي تحول دون استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الذي تعمل به ؟

.....  
.....  
.....

ملحق ٣: قائمة بأسماء السادة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	المؤسسة
.١	بدر حمدان	جامعة غزة
.٢	احمد ثابت	جامعة الازهر
.٣	سمير ابو مدللة	جامعة الازهر
.٤	سميرة ستوم	جامعة القدس المفتوحة
.٥	رأفت الاعرج	سلطة النقد الفلسطينية
.٦	عبد الله الخضري	جامعة القدس المفتوحة



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة /...البنات...السلام...المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة -مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .



و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهاجي جفال

د. تهاجي جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

لمسوخة : -الملف



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة / شبكة العلوم الأوسط للخدمات التربوية..... المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة -مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهاني جفال  
منسقة برنامج التنمية المستدامة  
جامعة القدس - غزة



نسخة : -الملك

Gaza-Alzahra City – University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة -مدينة الزهراء -جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة /...المجرب...الطبيب...ضمان...الوراء...المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

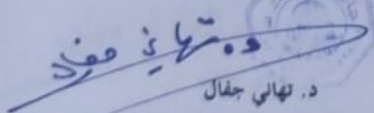
التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة -مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن تزونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطالبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،،،

  
د. تهاي جفال  
منسقة برنامج التنمية المستدامة  
جامعة القدس - غزة

نسخة : -الملف

Gaza-Alzahra City – University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة -مدينة الزهراء -جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الالكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu





بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة /.../ المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

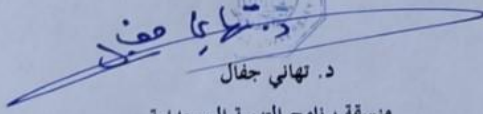
التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

  
د. تهاي جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

نسخة: -الملف

Gaza-Alzakra City - University of Palestine  
Tel: 0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة مدينة الزهراء - جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة / ..... بالاسم / ..... بالاسم / ..... المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نحوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

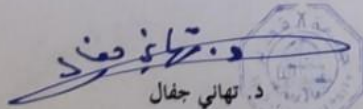
التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطالبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

  
د. تهاي جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

نسخة : -الملف

Gaza-Alzahra City - University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة حديلة الزهراء - جامعة للسلطن  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة /.....البياتس الوبياني.....المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة -مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهاني جفال

د. تهاني جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

لسخة : -الملك

Gaza-Alzahra City - University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة مدينة الزهراء - جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة / الشركة الوطنية للديفغ الالبيك... المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .  
وعليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .  
علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

واقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهاني جفال  
منسقة برنامج التنمية المستدامة  
جامعة القدس - غزة

لمسخة : -الملف

Gaza-Alzakra City - University of Palestine  
Tel: 0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة - مدينة الزهراء - جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة / سادة فيما في فلسطين المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

- كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .
- و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .
- علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

  
د. تها في جفال

د. تها في جفال  
منسقة برنامج التنمية المستدامة  
جامعة القدس - غزة

نسخة : -الملف

Gaza-Alzakra City - University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة -مدينة الزهراء -جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة /..... لركضة البتحات للبرفخ الالبيكة روني..... المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية  
كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة -مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .  
و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .  
علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهااني جفال

د. تهااني جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

نسخة : -الملف

Gaza-Alzahra City – University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة مدينة الزهراء -جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الالكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة / ..... الدكتور ..... المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

  
د. تهاي جفال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

نسخة : - الملف

Gaza-Alzahra City – University of Palestine  
Tel: 0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة مدينة الزهراء - جامعة فلسطين  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu

3



بسم الله الرحمن الرحيم  
معهد التنمية المستدامة  
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة / د. تهادي جفالي المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .

و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .

علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطلبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهادي جفالي  
د. تهادي جفالي

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة

نسخة : - الملف

Gaza-Alzahra City – University of Palestine  
Tel: 0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة - مدينة الزهراء - جامعة للقدس  
هاتف: 0597284973  
البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu





بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2022/8/9

السادة /... السيد /... السيد /... المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب نجوى ثابت 22012048

تقوم الطالبة المذكورة أعلاه بإجراء بحث بعنوان:

التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

كمطلب للحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية بشرية .  
و عليه نرجو التكرم للإيعاز لمن ترونه مناسب لتسهيل مهمة الطالبة في جمع البيانات اللازمة للبحث .  
علماً بأن البيانات التي يحصل عليها الطالبة تعامل بسرية تامة وهي لازمة لأغراض البحث فقط .

و اقبلوا فائق التحية و الاحترام،،،

د. تهايي جفالي

د. تهايي جفالي

منسقة برنامج التنمية المستدامة

جامعة القدس - غزة



نسخة : -الملف

Gaza-Alzahra City – University of Palestine  
Tel:0597284973  
email: tjaffal@staff.alquds.edu

غزة حديبة الزهراء - جامعة المنطون  
هاتف: 0597284973  
البريد الالكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu

## فهرس جداول

- جدول ١.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " الوعي المعرفي للجمهور " والدرجة الكلية للبعد ..... ٥٥
- جدول ٢.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " التشريعات القانونية " والدرجة الكلية للبعد ٥٦
- جدول ٣.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " البنية التحتية التقنية " والدرجة الكلية للبعد ..... ٥٧
- جدول ٤.٣: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " التنمية الاقتصادية " والدرجة الكلية للبعد ..... ٥٨
- جدول ٥.٣: الصدق البنائي للدراسة : ..... ٥٩
- جدول ٦.٣: مصفوفة معاملات الثبات لمحاور وأبعاد الاستبانة حسب معادلة كرونباخ- ألفا وطريقة التجزئة النصفية ..... ٦٠
- جدول ٧.٣: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة ..... ٦٩
- جدول ١.٤: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الضابطة ..... ٧٠
- جدول ٢.٤: سلم مقياس الدراسة ..... ٧١
- جدول ٣.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري واختبار T لأبعاد الدراسة ..... ٧٢
- جدول ٤.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لفقرات بعد " الوعي المعرفي للجمهور " .. ٧٣
- جدول ٥.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لفقرات بعد " التشريعات القانونية " ..... ٧٥
- جدول ٦.٤: المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لفقرات بعد " البنية التحتية التقنية " ..... ٧٧
- جدول ٧.٤: المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي ..... ٨٤
- جدول ٨.٤: نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون ..... ٨٨

- جدول ٩.٤: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج التكنولوجيا المالية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية..... ٩٠
- جدول ١٠.٤: معامل الارتباط بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية..... ٩١
- جدول ١١.٤: نتائج اختبار جرانجر للسببية..... ٩٢
- جدول ١٢.٤: نتائج تقدير النموذج القياسي..... ٩٣
- جدول ١٣.٤: نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ..... ٩٥
- جدول ١٤.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الأولى..... ٩٦
- جدول ١٥.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى..... ٩٧
- جدول ١٦.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية..... ٩٨
- جدول ١٧.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة..... ٩٩
- جدول ١٨.٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية..... ١٠٠
- جدول ١٩.٤: نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين واختبار التباين الأحادي للفرضية الرئيسية الثالثة ١٠٢
- جدول ٢٠.٤: نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين واختبار التباين الأحادي للفرضية الرئيسية الرابعة ١٠٣

## فهرس اشكال

- شكل ١.٤: التسلسل الزمني لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ..... ٨٥
- شكل ٢.٤: يوضح التسلسل الزمني لعدد بطاقات الائتمان في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ..... ٨٦
- شكل ٣.٤: عدد بطاقات السحب من الصراف الالي في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) .. ٨٧
- شكل ٤.٤: عدد نقاط البيع في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١)..... ٨٨
- شكل ٥.٤: التوزيع الطبيعي لبواقى النموذج ..... ٩٤
- شكل ٦.٤: المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة ..... ٩٥

## فهرس ملاحق

- ملحق ١: الاستبانة النهائية لأداة الدراسة..... ١١٤
- ملحق ٢: اسئلة المقابلة..... ١٢٠
- ملحق ٣: قائمة بأسماء السادة المحكمين ..... ١٢٣
- ملحق ٤: كتاب تسهيل مهمة باحث ..... ١٢٤

## فهرس محتويات

ب.....	آية قرآنية.....
ج.....	اجازة الرسالة.....
د.....	إهداء.....
ه.....	إقرار.....
و.....	شكر وتقدير.....
ز.....	مصطلحات الدراسة:.....
ح.....	المخلص.....
ط.....	Abstract.....
١.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
١.....	١.١ المقدمة:.....
٢.....	٢.١ مشكلة الدراسة:.....
٣.....	٣.١ مبررات الدراسة:.....
٤.....	٤.١ أهمية الدراسة:.....
٤.....	١.٤.١ الأهمية العلمية:.....
٤.....	١.٤.٢ الأهمية العملية:.....
٥.....	٥.١ أهداف الدراسة:.....
٦.....	٣.١ أسئلة الدراسة:.....

٧.١	فرضيات الدراسة:	٧
٨.١	حدود الدراسة:	٨
٩.١	نموذج الدراسة للمنهج الوصفي ومتغيراته:	٩
١٠.١	مصنوفة تحديد أبعاد متغيرات الدراسة في المنهج الوصفي استناداً إلى الدراسات السابقة ...	١٠
١١.١	نموذج الدراسة للمنهج القياسي ومتغيراته:	١١
١٢.١	هيكلية الدراسة:	١٢
١٣	<b>الفصل الثاني: لإطار النظري والدراسات السابقة</b>	١٣
١.٢	المبحث الأول: التكنولوجيا المالية:	١٣
١.١.٢	تمهيد:	١٣
٢.١.٢	مراحل تطور التكنولوجيا المالية:	١٤
٣.١.٢	تعريف التكنولوجيا المالية:	١٥
٤.١.٢	أهمية التكنولوجيا المالية:	١٥
٥.١.٢	أهداف التكنولوجيا المالية:	١٦
٦.١.٢	مزايا التكنولوجيا المالية:	١٧
٧.١.٢	خدمات التكنولوجيا المالية:	١٧
٨.١.٢	مخاطر التكنولوجيا المالية:	١٨
٩.١.٢	التشريعات القانونية للتكنولوجيا المالية:	١٩
١٠.١.٢	متطلبات إنشاء التكنولوجيا المالية:	٢٠
٢.٢	المبحث الثاني: القطاع المصرفي:	٢١

- ٢١ ..... ١.٢.٢ . تمهيد:
- ٢١ ..... ٢.٢.٢ . تعريف القطاع المصرفي:
- ٢٢ ..... ٣.٢.٢ . الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي:
- ٢٣ ..... ٤.٢.٢ . مكونات القطاع المصرفي:
- ٢٤ ..... ٥.٢.٢ . القطاع المصرفي الفلسطيني:
- ٣٢ ..... ٣.٢ . المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية:
- ٣٢ ..... ١.٣.٢ . تمهيد:
- ٣٢ ..... ٢.٣.٢ . تعريف التنمية الاقتصادية:
- ٣٣ ..... ٣.٣.٢ . أهداف التنمية الاقتصادية:
- ٣٤ ..... ٤.٣.٢ . خصائص التنمية الاقتصادية:
- ٣٤ ..... ٥.٣.٢ . أبعاد التنمية الاقتصادية:
- ٣٥ ..... ٦.٣.٢ . عراقيل التنمية الاقتصادية: (كبداني: ٢٠١٣ : ٣٢-٣٣)
- ٣٦ ..... ٧.٣.٢ . التنمية الاقتصادية في فلسطين
- ٤٠ ..... ٤.٢ . المبحث الرابع: الدراسات السابقة:
- ٤٠ ..... ١.٤.٢ . المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية
- ٤٤ ..... ٢.٤.٢ . المتغير التابع: التنمية الاقتصادية:
- ٤٧ ..... ٣.٤.٢ . التعقيب على الدراسات السابقة:
- ٤٧ ..... ١.٣.٤.٢ . أوجه تشابه الدراسة مع الدراسات السابقة:
- ٤٨ ..... ٢.٣.٤.٢ . أوجه اختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة:



٤٨	٣.٣.٤.٢ الفجوة البحثية وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
٤٨	١.٣.٣.٤.٢ يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
٤٩	٢.٣.٣.٤.٢ الفجوة البحثية:
٥٠	<b>الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها</b>
٥٠	١.٣ مقدمة:
٥٠	٢.٣ منهجية الدراسة :
٥١	٣.٣ مصادر جمع البيانات:
٥٢	٤.٣ مجتمع الدراسة
٥٢	٥.٣ عينة الدراسة:
٥٣	٦.٣ أداة الدراسة :
٥٤	٨.٣ خطوات بناء أداة الدراسة (الاستبانة)
٦٠	٩.٣ ثبات أداة الدراسة:
٦٠	١٠.٣ اختبار التوزيع الطبيعي
٦١	١١.٣ خطوات بناء أداة الدراسة (المقابلة)
٦١	٧.٣ خطوات بناء أداة الدراسة (النموذج القياسي) :
٦٩	١٢.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
٧٠	<b>الفصل الرابع: النتائج ومناقشتها</b>
٧٠	١.٤ نتائج تحليل الاستبانة
٧٢	٢.٤ نتائج أسئلة الدراسة

٧٨	٣.٤ نتائج تحليل المقابلة :
٨٤	٤.٤ نتائج تحليل المنهج القياسي
٨٤	١.٤.٤ نتائج الوصف الإحصائي لمتغيرات النماذج القياسية
٨٨	٢.٤.٤ نتائج اختبار جذر الوحدة :
٩٠	٣.٤.٤ نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الدراسة:
٩٣	٤.٤.٤ نتائج تقدير نموذج الدراسة:
٩٦	٥.٤ اختبار فرضيات الدراسة للاستبيان :
١٠٥	٦.٤ النتائج والتوصيات
١٠٥	النتائج
١٠٦	التوصيات:
١٠٧	٧.٤ عناوين مقترحة لدراسات مستقبلية:
١٠٨	المصادر والمراجع
١١٤	الملاحق
١٣٦	فهرس جداول
١٣٨	فهرس اشكال
١٣٩	فهرس ملاحق
١٤٠	فهرس محتويات